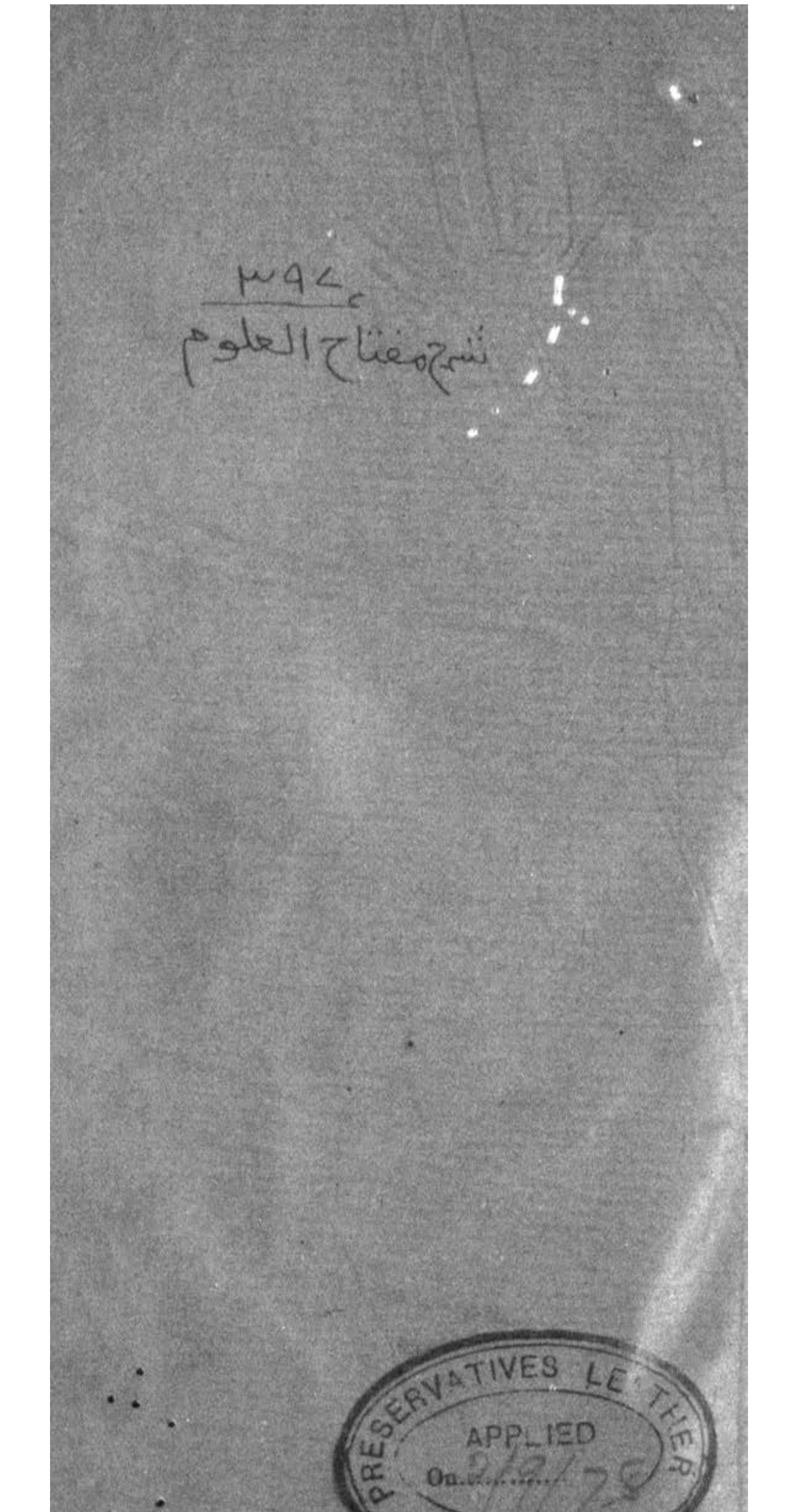
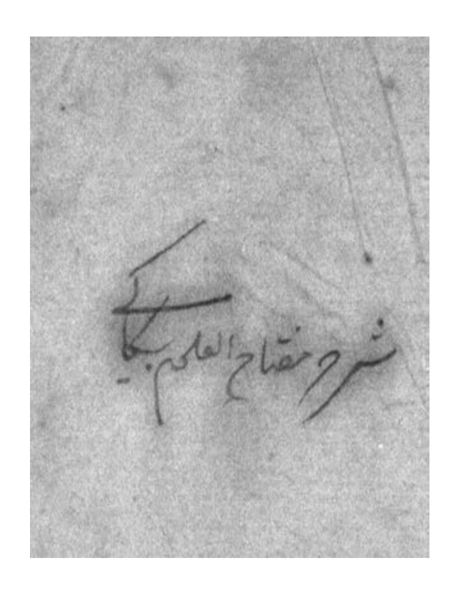
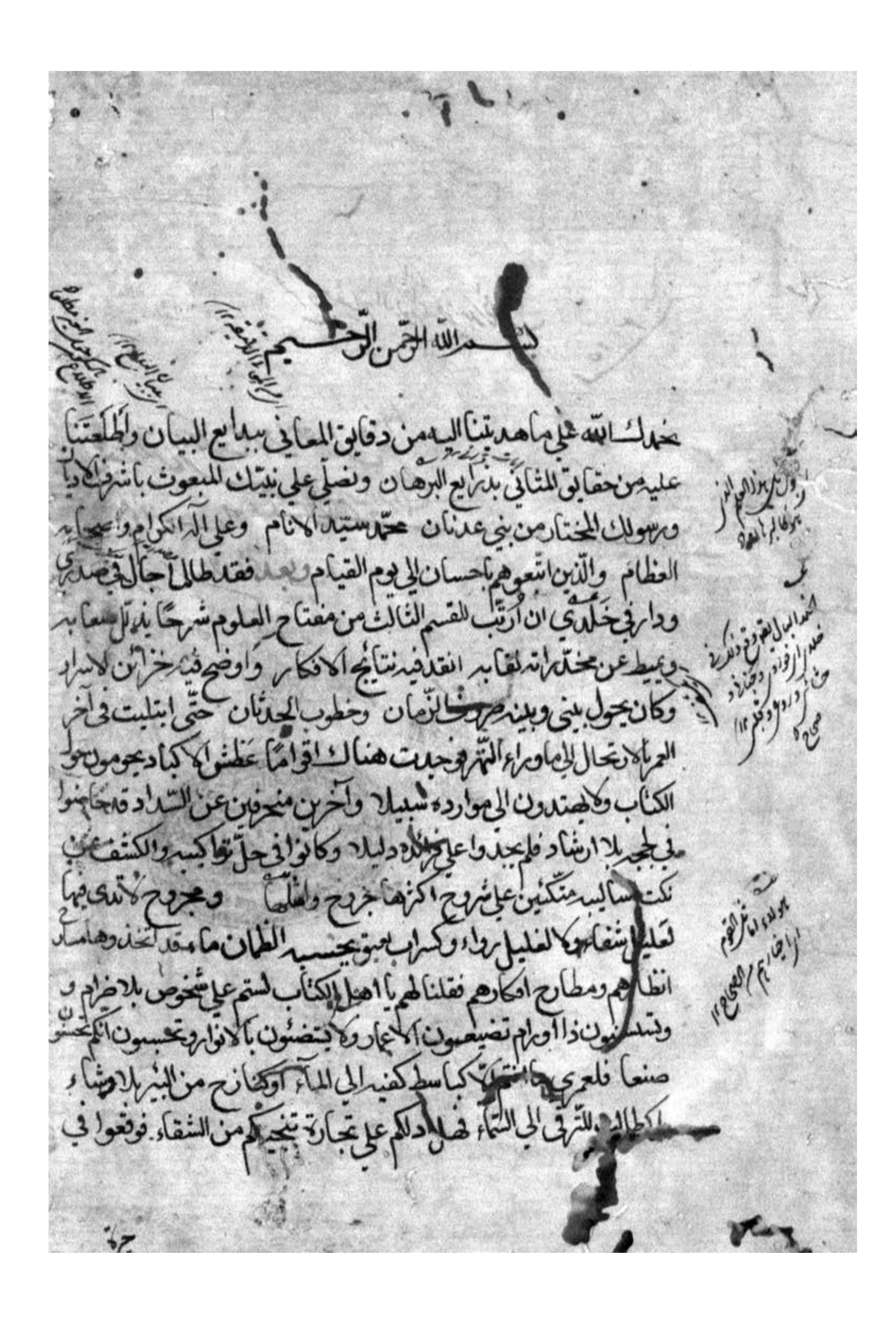


٣٩٧
شرح مفتاح العلوم


شرح مفتاح العلوم





بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك الله على ما هديتنا اليه من دقايق المعاني ببدايع البيان واطلعتنا
عليه من حقايق المثاني بذرايع البرهان ونصلي على نبيك المبعوث باشرف الاديان
ورسولك المختار من بني عدنان محمد سيد الانام وعلى آله الكرام وصحابه
العظام والذين اتبعوهم باحسان الى يوم القيام وبعد فقد طالما جال في صدري
ودار في خلدي ان ارتب للقسم الثالث من مفتاح العلوم شرحا يذلل صعابه
ويميط عن مخدراته نقابه انتقد فيه نتايج الافكار واوضح فيه خزاين الاسرار
وكان يحول بيني وبينه صروف الزمان وخطوب الحدثان حتى ابتليت في آخر
العمر بالارتحال الى ما وراء النهر فوجدت هناك اقواما عطاش الاكباد يحومون حول
الكتاب ولا يهتدون الى موارده سبيلا وآخرين منحرفين عن السداد قد جاهدوا
في الجد بلا ارشاد فلم يجدوا على مراده دليلا وكانوا في حل تراكيبه والكشف عن
نكت اساليبه متكئين على شروح اكثرها جروح وافضلها [illegible] ومجروح لا تندى فيها
لغليل [illegible] شفاء ولا للعليل رواء وكسراب بقيعة يحسبه الظمان ماء [illegible]
انظارهم ومطارح افكارهم فقلنا لهم يا اهل الكتاب لستم على شيء تخوضون بلا ضرام و
وتنسلون ذا اوهام تضيعون الاعمار ولا تستضيئون بالانوار وتحسبون انكم تحسنون
صنعا فلعمري ما انتم الا كباسط كفيه الى الماء او كمائح من البير بلا رشاء و
كالطالب للترقي الى السماء هل ادلكم على تجارة تنجيكم من الشقاء توقعوا في

حيرة واضطراب وقالوا ان هذا لشيء عجاب ما سمعنا بهذا في آبائنا الاولين فأتنا
بآية ان كنت من الصادقين فاريناهم من آياتنا الكبرى فظلت اعناقهم لها خاضعين
وقالوا آمنا بما جاءنا من الحق المبين فزدنا من لدنك علما وهيئ لنا من امرنا رشدا فوجهنا
ركاب النظر شطر مطالبهم وتوجهنا تلقاء مدين مآربهم نملي عليهم ما ينجيهم عن الضلال
ونعطيهم باجزل نوال في عبارات موضحة بلا املال واشارات مونقة بلا اخلال
نشيد فيه قواعد الفوائد ونمهد فيه موائد العوائد معرضين عما لا طائل في رده ولا حاصل
في نقده ومقتصرين على تخليص الصواب وتمييز القشر من اللباب هدية مني الى كل ذكي
جبل على الانصاف طبعه وعصم من الاعتساف نفسه وقليل ما هم فان اكثرهم كما ترى
اما على قلوبهم اكنة لا يكادون يفقهون حديثا اولئك كالانعام بل هم اضل سبيلا
او يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله فاذا جاءهم ما عرفوا من الحق كفروا به و
ازدادوا تلبيسا وتدليسا اولئك حزب الشيطان الا ان حزب الشيطان هم الخاسرون
ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب منك المبدأ واليك
المآب قال القسم الثالث من الكتاب رتب كتابه على ثلاثة اقسام واردف بتكملة وفنين
وتوجيهه ان علم العربية المسمى بعلم الادب علم يحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظا او كتابة
وينقسم على ما صرحوا به الى اثني عشر قسما منها اصول هي العمدة في ذلك الاحتراز ومنها فروع
اما الاصول فالبحث فيها اما عن المفردات من حيث جواهرها وموادها فعلم اللغة او من حيث
صورها وهيئاتها فعلم الصرف او من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية فعلم الاشتقاق
واما عن المركبات على الاطلاق فاما باعتبار هيئاتها التركيبية وتاديتها لمعانيها الاصلية
فعلم النحو او باعتبار افادتها لمعان مغايرة لاصل المعنى فعلم المعاني او باعتبار كيفية تلك
الافادة في مراتب الوضوح فعلم البيان واما عن المركبات الموزونة فاما من حيث وزنها فعلم
العروض او من حيث اواخر ابياتها فعلم القافية واما الفروع فالبحث فيها اما ان يتعلق
بنقوش الكتابة فعلم الخط او يختص بالمنظوم فالعلم المسمى بقرض الشعر او بالمنثور فعلم انشاء
النثر من الرسائل والخطب او لا يختص بشيء منها فعلم المحاضرات ومنه التواريخ واما
البديع فقد جعلوه ذيلا لعلمي البلاغة لا قسما برأسه فاختار المص الاصول وترك
منها اللغة لان مباحثها جزئية منتشرة مع كونها مستقصاة في الكتب المبسوطة الا انه جعل
القسم الاول من كتابه الصرف وخلط به الاشتقاق بانواعه الثلاثة لا [illegible]

المفردات انما يتم بمعرفة نسب بعضها الى بعض اصالة وفرعية والقسم الثاني في التحقيق
ان يحكم بانه تمام لعلمي المعاني والبيان وذلك لانهما يجريان منه مجرى اللب من القشر لكنهما
لكونهما المرجع في معرفة دقائق الكلام ومزاياه والمرقاة المنصوبة الى ذروة الاعجاز مع كثرتهما
اصولا وفروعا افردهما في القسم الثالث واتم جمعهما فيه لاتحادهما فيما هو الغرض منهما
اعني البلاغة المكتسبة وما يتفرع عليها من توفية مقامات الكلام حقها والترقي الى
الكشف عن وجوه الاعجاز ولكون البيان شعبة من المعاني وزعم ان علم الاستدلال
جزء من علم البلاغة الا انه كما قال مبني على التحقيق البحت وتحكيم العقل الصرف و
التحرز عن شوائب الاحتمال المخالف لسائر اجزائها المبنية على لطائف المناسبات الخطابية
المستخرجة بقوة القرائح فلم يستحسن ان يكون معها في قرن ولا ان يجعل قسما على جهة فافرد
عنها في تكملة للقسم الثالث وادعى ان التدرب في علمي المعاني والبيان يتوقف على ممارسة
النظم المحوج الى علمي العروض والقوافي فجعلهما من تتمة الغرض منها واوردهما في فن و
لما راى لبعض الجهال مطاعن في القرآن متعلقة بعلم النظم جعل دفعها فنا ثانيا من تتمة
الغرض فظهر ان علمي المعاني والبيان هما الغاية القصوى بحيث ان ما دونهما قبلهما يستتبعان ما
عنهما وان الكتاب كما صرح به منحصر في ثلاثة اقسام لان التكملة والفنين من تتمة القسم الثالث
انه بعد ما عين ان كل قسم في اي علم تفنن في ذكر الاقسام فقال اما القسم الاول فمشتمل على ثلاثة
اما القسمين الباقيين اعتمادا على ظهور كونهما قسيمين للاول واعاد التعيين فيهما لبعد العهد و
حيث كان اللام في القسم الثالث للعهد كما في نظرائه وقوله من الكتاب اما صفة لكل موكدة
بان يقدر متعلقه معرفة اي الكائن منه على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته
اما حال موكدة من المبتدأ عند من جوزه او من ضميره في الخبر اعني في علمي المعاني والبيان اذ كان تم
هيهنا كما في القسم الاول وتثنية العلم تنبيه على انهما نوعان متمايزان اعلوما وحدا ولفظ المعاني
والبيان علمان لهذين العلمين كالنحو والصرف فقولك علم المعاني كشجر الاراك والقسم
الثالث هو هذه العبارات والالفاظ المخصوصة اي هذه العبارات في بيان معلومهما
وما هو تتمة لهما من الحدين والغرض فيكون بيان مدلولات الالفاظ ظرفا لها وهذا نوع
شايع يقال هذه الاية في تحريم الخمر وتلك القصيدة في مدح فلان اي في بيانهما و
ولا ينافيه ما اشتهر ايضا من كون الالفاظ اوعية وقوالب لانفس المعاني لكونهما مستفادة
ومنتهى [illegible] نا وقس على ذلك الفصول والابواب والمقدمات المذكورة في الكتب

المقدمة اعلم ان علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره

في الكتب يعني مقدمة لا اشكال فيكون القسم الثالث ظرفا للكل واحد من جزئيه اعني المقدمة والفصلين وايراد اللام الجارة في لفظي البيان والضبط بوجود معنى الاختصاص وجوزنا بدالهما في بناء على التوسع المشهور ولذلك قال الفصل الاول في ضبط معاقد المعاني وتوحيد الغرض لما مر ولا ينافيه تفصيله الحد الى الاحترازين وجعل العلمين ظرفا له اشعارا باحاطتهما به مستقلين بافادته والحد عنده المعرف الجامع المانع والغرض هو الفايدة المترتبة على الشيء من حيث هي مطلوبة بالاقدام عليه وذكرهما في المقدمة بنصوه للطالب بتصوير ما يطلبه اجمالا او بعين فايدته ليوفر عليه ما يستحقه من الجد والاجتهاد ومعاقدهما موضوعاتهما ومباديهما فان دلالات المسايل موقوفة عليها ومربوطة بها اشد ارتباط حتى عدت من اجزاء العلوم وان كان الراجح ان حقيقة كل علم مسايله كما يشعر به قوله والكلام فيهما وموضوع المعاني هو التراكيب الخبرية والطلبية من حيث انها تفيد معاني مغايرة لاصل المعنى وهو موضوع البيان ايضا لكن من حيث انها مختلفة في وضوح الدلالة ولما بين تلك التراكيب في الفصل الاول اكتفى في الفصل الثاني على ضبط الدلالات بيانا للحيثية المعتبرة هناك فموضوع كل منهما مضبوط في فصله كما يتبادر من قوله وفصلان لضبط معاقدهما قال المقدمة اعلم ان علم المعاني اى المقدمة في بيان حدهما والغرض فيهما وكلمة اعلم حيث المخاطب على ان يلقي سمعه الى ما يعقلها وهو تمهيد يقال تتبعت الشيء اذا استقريته شيا فشيا والمراد بالتتبع هنا المعرفة المسببة له فانه مجاز لا تنبيه فيه على التنبيه على طريق العلم والاشعار بصعوبة المطلب فعلى الطالب ان يشمر عليه ان تعلله صاحبه كما سيلتي والاشارة من اول الامر الى ان علم ادلة تعالى وسلا يكتسب بالخواص ومعرفة العرب بها لا يسمى علم المعاني وقوله في الافادة تقييد للخواص اما صفة لها واما حال منها وانما احتيج الى ذلك لان المتبادر من خواص التراكيب ما يختص بها اما على الاطلاق واما بالاضافة فيندرج فيها الصفات المختصة بها الراجعة لا هياتها التركيبية او مفرداتها الواقعة فيها فلما قيدت بالافادة خصصت بالمعاني التي يفيدها التركيب وجعلت الافادة ظرفا للخواص لانها منبعها فكانها فيها واختيرت الافادة على الدلالة لان المعتبر في الخواص افادة التراكيب اياها للسامع لا مجرد دلالتها عليها وما يتصل عطف على الخواص وضميرها للتراكيب وحمل الاستحسان على المحسنات البديعية غير صحيح لان تلك المحسنات لا مدخل لها في الا



المذكور ولا في تحصيل البلاغة اصلا فكيف جعل جزأ من علم المعاني وادراجها في
فمع جعلهما تابعة له خارجة عنه مما لا يقبله فطرة سليمة والتمسك بذكر الاتصاف
المبني على التبعية وهم فان معلومات علم واحد قد يتصل بعضها ببعض على ان الشهود في
العبارة عنها وجوه التحسين او وجوه الاستحسان فالصواب ان يحمل الاستحسان على
مفهومه الحقيقي وتغيره على عدمه وذلك ان التركيب المفيد لخاصية كالخبر المؤكد مثلا
قد يستحسن من متكلم في مقام فيحمل على انه قصدها ولا يستحسن من آخر في ذلك المقام
لسوء ظن به فلا يحمل على قصدها بل على ان صدوره منه اتفاقي وكذا حال المخاطب وقد
صرح بذلك حيث قال من متممات البلاغة ما قد سبق لي من ان نظم الكلام اذا استحسن
من بليغ لا يمتنع ان لا يستحسن مثله من غير البليغ وان اتحد المقام بل لا بد لحسن الكلام
من انطباق له على ما يلائمه من سياق وفي صاحب له عارف بجهات الحسن لا يتخبط بها ولا
مع ذلك في ما اخذ في الاقتضاءات الكلام مصوغة فظهر انه لا بد لصاحب المعاني مع معرفة الخواص
من معرفة كون التراكيب مستحسنة وغير مستحسنة ليتمكن من ايراد تراكيب منطبقة على ما سيقت
لاجله ومستحسنة في مواقعها وفي حمل كل تركيب يرد عليه على ما ينبغي حال المتكلم فان
البلغاء ايضا على درجات متفاوتة فربما يستحسن كلام في مقام من بليغ فيحمل على دقائق
جمة ولا يستحسن مثله في ذلك المقام من آخر دونه في البلاغة فلا يحمل عليها بل على ما
تناسب بينهما من تفنن وقوله لتحترز متعلق بالتتبع وتنبيه على الغرض وبعض جعله
من الحد فان قيوده قد لا يكون لاخراج شيء والمراد ان هذا الاحتراز فائدة دون هذا
العلم للاجلها فينبغي ان يقصده المقتنع فلو قصد بتحصيله غرضا آخر لم يخرج بذلك
عن كونه علم المعاني وذكر الوقوف بعد المعرفة اشارة الى حضور تلك المعلومات مشاهدة
اذ بذلك مع الرعاية اللازمة للمشاهدة عادة يتمكن من الاحتراز والحال هو الامر الداعي
الى ايراد الكلام على وجه مخصوص وذلك الوجه مقتضى الحال وتطبيق الكلام على مقتضاه
ايراده مشتملا عليه فانكار المخاطب مثلا امر يقتضي تأكيد الخبر لنحوه فالانكار حال والتأكيد
مقتضاه وتطبيقك الكلام عليه ايراده مؤكدا والكلام غيرك خواص يناسب ما فيه
من مقتضيات الاحوال وسيرد عليك انشاء الله تعالى مزيد تفصيل لهذا المقام ثم الخطأ
تطبيق تراكيب الكلام اما العدم معرفة خواصها واما العدم المعرفة بان تلك التراكيب تستحسن
ممن اوقع فتامل واعلم ايضا ان اسماء العلوم كالمعاني مثلا قد يطلق على معلوماتها التي
هي القواعد وعلى الملكة الحاصلة من ادراك القواعد مرة بعد اخرى اعني ملكة استحضارها

[illegible] كيب الكلام [illegible] الصادرة عن له فضل تمييز ومعرفة
وهي تراكيب البلغا الصادرة عمن سواهم لم يرطلة صناعة البلاغة
منزلة اصوات حيوانات تصدر عن محالها لما يحسب ما سبق

واعي لخاصة التراكيب ما يسبق منه الى الفهم عند سماع ذلك التركيب جاريا
مجرى اللازم له لكونه صادرا عن البليغ لا لنفس ذلك التركيب من حيث هو
هو او لازما له لما هو هو حينئذ

بعد اريد [illegible] واعني بتراكيب الكلام معرفة المضاف من حيث هو مضاف يتوقف على
معرفة المضاف اليه فاذا احتاجا الى تفسير او تعيين كان المضاف اليه اولى بالتقديم
فلذلك قدم على تفسير الخواص تعيين التراكيب التي اطلقها واراد بها قسما منها اعني
التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز يميز به بين الامور الداعية الى تركيب الكلام على
وجوه مختلفة وفضل معرفة بدقايق معان مناسبة لتلك الوجوه فيورد كلاما من
تراكيبه على ما يدعي قاصدا به ما يناسبه واما الذي تجرد تمييزه ومعرفته عن الفضل
فلا يميز بين مقتضيات الدواعي ولا يعرف دقايق المعاني فيجيء تراكيبه عن تلك
الوجوه او لا يقصد بها افادة شيء مما يناسبها بل جل همته مقصور على افادة المعاني
الاصلية بلا تصرف منه يعتد به فالتراكيب الصادرة عنه بتعريها عن اعمال الروية
ولافادة اللطيفة بمنزلة اصوات تصدر عن حيوانات على مقتضى طباعها وقوله
وهي تراكيب البلغا جملة توسطت بين المعطوفين لزيادة تعيين المراد مع الاشعار
بفضل التمييز والمعرفة هو البلاغة او ما يساويها وقد يروى لا الصادرة من سوى معطوفا
على تراكيب البلغا فالضمير في سواهم للبلغا والصناعة علم متعلق بكيفية العمل سوا
حصل بمزاولة العمل كعلم الخياطة او بدونها كعلم الطب مثلا وقد يطلق على ملكة
يقتدر بها على استعمال موضوعات ما على الوجه البصيرة لتحصيل غرض من الاغراض
بحسب الامكان وانما اطلقت عليها الا انها المطلوبة من العلوم العملية فصناعة البلاغة
علم المعاني والبيان وان حملت على المعنى الثاني كانت الاضافة بيانية ولما تعيين
حد للبلاغة وما يتعلق به من السوال والجواب فموضعه اللايق به آخر الكتاب
تنكير حيوانات للقصد الى نوع معين وليتوصل به الى تنكير اصوات فتوصف جملة
تصدر وقوله عن محالها دون عنها اشعار بان محالها مخرج هذه الاصوات عنها
بلا قصد منها ولفظة ما مصدرية اي بحسب اتفاق الاصوات وحصولها بلا علة مقتضية
لما قاصده اياها او موصولة بحسب ما يتفق معها من الامور التي تقتضيها واعني
التركيب وقصد تعريف الخواص لا مجرد تعيين المراد بها كما في التراكيب فاختار اللفظ
الدال على الماهية مضافا الا بعد مثله لان المقصود بالتعريف هو الماهية دون جزئياتها
والحق به اليا المشددة يلبسها على قوة الاختصاص بتراكيب البلغا كما اراد دلالته على
ان الخواص اسم جمع الخاصية بمعنى الاثر يقال ما خاصية ذلك الشيء اي ما اثره الناشي
منه ولما قول الاطبا هذا الدوا يعمل بالخاصية فقد عبر وا بها عن السبب المجهول

للاثر المعلوم وهذا الموضع من محض الكتاب فاستمع لما نتلى عليك قد ذكر في
الكتاب ان بعضا من علم البلاغة مبني على لطايف الاعتبارات الخطابية وبعضا
آخر على التحقيق البحت كما نقلنا عنه وصرح في آخر القسم الثالث بان كلا منهما في الحد
والاستدلال بالنسبة الى سائر مقامات الكلام جزء واحد من جملتها وعرف علم المعاني
بانه يتتبع خواص تراكيب الكلام في الاستدلال ولم يبين هناك ان المراد بالخواص
ماذا فوجب ان يكون تعريفه هنا للخاصية متناولا للخواص الخطابية والاستدلالية
اي اعني بخاصية تركيب البليغ في الافادة المعنى الذي يسبق منه الى الفهم عند سماعه حال
كون ذلك المعنى جاريا مجرى اللازم لذلك التركيب بسبب صدوره عن البليغ وهذا
هو الخواص الخطابية المبنية على المناسبات العرفية والعلاقات الظنية كما بين
التأكيد ودفع الشك او رد الانكار فهذه الخواص ليست لازمة لتركيبه من حيث هو
بل جارية مجرى اللازم له لصدوره عند اذ البليغ بل من عرفا ان يقصد بتركيبه ما يناسبها
او المعنى الذي يسبق الى الفهم من تركيب البليغ حال كون ذلك المعنى لازما له لما هو هو اي
لذاته وهذا هو الخواص الاستدلالية التي اوردها في التكملة فان عكوس القضايا و
نتائج الاقيسة لوازم عقلية يستحيل انفكاكها عن تراكيبها لذاتها اذ لم يرد بالتراكيب الالفاظ
من حيث انفسها بل من حيث انها دالة على معانيها التي يمتنع تحققها بدون تلك اللوازم
بسبب علاقات عقلية قطعية وقوله حينئذ اشارة الى ان الخواص الاستدلالية و
التراكيب المفيدة لها تكون في حين من احيان البليغ بخلاف الخطابية فانها توجد
في اعم اوقاته فان قلت اذا كانت لازمة لتركيبه من حيث هو هو فما ذا خاص عن
غيره كانت لازمة له ايضا فيوجد الخواص لغير تراكيب البلغاء قلت هي لازمة لكنها
ليست موصوفة بالافادة الا للبليغ وقد اعتبر في الخواص الافادة كما اشار اليه في
بعض الامثلة وكذا الحال في الخواص الخطابية فان التركيب المؤكد اذا صدر عن غير
البليغ لا يحمل الا على معناه الوضعي والسبب في ذلك كله عدم شعوره بالمناسبات
الظنية والقطعية وعدم قصده الى رعايتهما ولا شك ان المعتبر في المتعارف
هو المعاني التي يقصدها المتكلم وفي قوله يسبق دون يحصل ايماء الى ان من جهة المعاني
ان تسابق الالفاظ فتحصل في الفهم قبل استواء الالفاظ في الاذان وفي قوله ذلك
التركيب بوضع اسم الاشارة موصوفا بالمظهر موضع المضمر مزيد اعتناء بتمييز التركيب
المتمايز عن ساير التراكيب بافادة مقاصد جليلة وقوله لكونه صادرا متعلق بجاريا

وقد عرفت

واتى بالفهم من ذى الفطرة السليمة مثل ما سبق لك فهمك من تركيب ان زيدا
منطلق اذا سمعته عن العارف بصناعة الكلام من ان يكون مقصودا
به نفى الشك او رد الانكار م م

وقد عطف عليه للتفسير ذلك التركيب دفعا لتوهم تعدده اعنى كون الجريان بمعلل بذات
التركيب وتصريحا بالتقابل بين قسمى الخاصية قوله مثلا هو احد الضميرين للموصول
والآخر للتركيب حينئذ ظرف مستقر صفة للازما اى لازما حاصلا فى حين من احيان
التركيب لبيان انه فى اللزوم الذاتى ولما يقال من ان اللازم هو خاصة الا
او خاصية ما اخرج على مقتضى ظاهر الحال او مثل التعجب السابق من قوله تعالى كيف
تكفرون بالله اى مع وضوح الآيات فيما لا تعدد به اصلا اذ كلها خواص بلاغية
مبنية على اعتبارات الفنية كما لا يخفى على ذى مسكة قال واعنى بالفهم اطلق الفهم
فى تعريف الخاصية ولم يرد به قسما منه فاحتاج الى تعيينه كما فى التركيب والفطرة الخلقة
التى جبل عليها الانسان التى جبل عليها الانسان وسلامتها خلوها عن الآفات
القادحة فى ادراك لطايف التركيب وللاطلاع على كل ما بينهما من المناسبات الكثيرة
وفيه اشارة الى ان فطرة الانسان على الفطنة وان خلافها الآفة ولما فطرة الله التى
فطر الناس عليها من السلامة عن العقايد الباطلة والاخلاق الرديئة فلا ينافيها
المقام كيف وبلغاء الجاهلية كانوا على هذه الفطرة وقد بدلوا فطرة الله بلا فلا بد
فى الخواص من كون المخاطب ذا فطرة سليمة كما لا بد لها من كون المتكلم ذا فضل تمييز ومعرفة
قال مثل ما سبق فرع من تعريف الخاصية مع ما هو من تتمته اعنى تعيين المراد
لفظ الفهم فشرع فى تمثيلها توضيحا لها فقوله مثل بالنصب اما بدل من ما سبق واما
حال منه واما مصدر ليسبق بتقدير مضاف اى مثل سبق ما سبق ولا بد من التقدير
لان ما موصولة لا مصدرية بدليل رجوع المستتر فى سبق اليها وتفهيما بقوله من ان يكون
فى خطاب فهمك تنشيط للمخاطب وتنبيه على ان الآخذ فى كتابه ينبغى ان يكون
كذلك وقوله بالعارف بصياغة الكلام من له فضل تمييز ومعرفة والصياغة هى الصنعة
المعروفة شبه تأليف الكلام بترتيب كلماته تناسقه الدلالات على حسب الاغراض
المقصودة منه بصياغة الحلى ومنه قول الجاحظ ان الشعر صياغة وضرب من التصوير
والمستتر فى ان يكون راجع الى التركيب ان زيدا منطلق واقتصر فى المثال الاول على ذكر
القصد لان الكلام المؤكد له مع لمن فى اخرى ظاهر وذكر فى الاخير من اللزوم لكونه اقرب
الى اللزوم من الاول ولم يرد ان فيهما لزوما عقليا لان الكلام المجرد عن التاكيد جاز ان
يحصل به نفى الشك ورد الانكار فلا يلزمه عقلا مجرد الاخبار ولا مجرد القصد الى
الاخبار وان الاختصار الحاصل بحذف المسند اليه فانه وان كان لازما التركيب الملحوظ

او في تركه ... يطلق فانه يلزم بمجرد القصد الى الاخبار او في حذف بترك المسند اليه فانه يلزم ان يكون ...
بوجه الاختصار مع افادة لطيفة مما يلوح بها بمقامها وكذا اذا لفظ بالمسند اليه وهكذا اذا عرف او نكر او قيد
اطلق او قدم او اخر على ما يطلعك على جميع ذلك شيئا فشيئا مساق الكلام في العلمين باذن الله تعالى واما علم البيان
فهو معرفة ايراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه وبالنقصان ليحترز بالوقوف على ذلك
عن الخطاء في مطابقة الكلام لتمام المراد منه

م م

مع خلافه لزوما عقليا لكنه لنسبة للزوم لا طلب افادته لذلك مما لا يليق به قطعا
فالاختصار في حكم الخواص الاستدلالية وقيد سماع عن العارف معتبر في الجميع وانما
قال او في نحو مطلق بترك التركيب لاختصاص صورة فيه وحصر المطلوب به في الاختصار
لانه لازم فلا بد ان يكون مقصودا للعارف اما وحده واما مع افادة لطيفة اخرى
من اللطائف الخطابية التي يلوح بها اي يشير اليها باب طي المسند السؤال اضافة الوجه
الاختصار ... منعزل بوقوع الاختصار موقعه قال وكذا اذا لفظ بالمسند اليه
لفظه ذا ان كذا اشارة الى مصدر سبق في مثل ما سبق اي ومثل السبق في هذه
الامثلة السبق اذا لفظ العارف بالمسند اليه اي لم يتركه فهنالك ايضا السبق الى
فهمك معان مقصودة كالاحتياط وزيادة التقرير وغيرهما وجاز ان يكون اشارة
لما سبق الخ ومثل ما سبق في هذه الصور ما سبق اذا لفظ قوله وهكذا اذا عرف
اي عرف المسند اليه او نكر الى آخر ما ذكره وجاز ان يراد بحذف المفعول عموم هذه الا
للمسند اليه وغيره فاعادة لفظ كذا مصدره بحرف التشبيه اما لكثرة ما ذكر بعدها
اما للكثرة مع العموم وما صرح بذكر امثلة الخواص او اشار اليه كلها خطابية جارية
مجرى اللازم سوى الاختصار وانما لم يتم ما مثل اللازم لما هو هو لانه افرد الخواص
الاستدلالية في التكملة وقلما يوجد لازم كذلك في غيرهما قوله على ما يطلعك متعلق
والجار متعلق بيسبق في مثل ما سبق اي يسبق هذه الخواص المصرح بها والمشار اليها
كائنة على ان يطلعك عليها سوق الكلام في العلمين وقد يجعل موصولة اي كائنة
على الوجه الذي يطلعك على جميعها عليه ذلك المساق ... المقصود احالة ... على
قواعد هذين العلمين معا فان الخواص كما عرفت هي المعاني المغايرة لاصل المعنى ...
عنها بالتي يعتد بها التركيب لا بمجرد الوضع سواء افادها بعض معنيه ... اوهيا ...
ولا شك ان المعاني المجازية والمكنى عنها داخلة فيها فالبحث عن افادة التراكيب للخواص
سواء كانت مقصودة اصلية منها او كانت من مستتبعاتها وظيفة علم المعاني وكذلك
ذكرت فيه معان مجازية ومكنى عنها فالبحث عن كيفية افادتها المعاني التي قصدت بها
اصالة وظيفة علم البيان لان افادة المستتبعات مما لا ينضبط كيفيتها فالاطلاع على
جميع الخواص من حيث الافادة وكيفيتها انما هو في العلمين لا في احدهما قوله شيئا
فشيئا نصب على المصدر اي اطلاعا ... وقوله باذن الله تعالى اي تيسيره متعلق
بيطلعك ... قال واما علم البيان ايراد العلمين في قسم واحد ...

٦

بحيث ذكر بعد احدهما كان مظنه ان يقع في ذهن السامع ان حد الاخر قريب من هذا ويتردد
في انه ماذا اذا لم يرد كلمة اما تفصيلا للمجمل الواقع في ذهنه وازالة لتردده وتحقيقا لما
اراد تفصيلها في المقدمة من الحدين والغرض تحصيل اولا اعلم مكان اما الا انها يعني عنها
نحو جعل هذه قرينة لها نظرا الى المعنى وتصريحه بالمعرفة في هذا الحد اشعار بانها
المرادة في الحد الاول كما ان تصريحه بالتتبع هناك مشعر بان المراد ههنا المعرفة المسببة
لذا اي علم البيان معرفة ايراد كل معنى من المعاني التي يقصد البيان في تراكيب مختلفة في
وضوح الدلالة عليه فان العارف بالقواعد البيانية يتمكن بها من ايراد كل معنى يقصده
في عبارات مختلفة في ذلك لان له لوازم وملزومات مختلفة بحسب القرب والبعد
فيختلف دلالتها عليه قطعا ولا استحالة في الاحاطة بها الا يتناهى اجمالا كما في سائر
العلوم وذكر الايراد ههنا انسب بالطرق التي عبر بها عن التراكيب الموصلة الى معانيها
ايصال الطريق الى ما يقصد بها كما ان ذكر الافادة هناك انسب بالخواص التي
هي الآثار واقتصر على الوضوح لان مقابلة مردود واما اختلاف مراتبه فلا يضر وان
وصف بعضها بالخفا نظرا الى ما هو اجلى منه وصرح بالنقصان وان كان مفهوما
من الزيادة تنبيها على انه مقصود ايضا والوضوح صفة للمدلول وصف به الدلالة او
تبعا او صفة لها الا اختلافها بالظهور في انفسهما على حسب تفاوت اسبابها في
القوة وسياتيك في الفصل الثاني ان الاختلاف انما هو في الدلالات العقلية دون
الوضعية وتبين ههنا ان الدال بالوضعية هنا وحدها كاصوات الحيوانات فايراد
المعنى او اخذه في تلك الطرق انما يكون بالدلالة العقلية وقوله ليحترز متعلق بالمعرفة
على ما هو فايدة العلم ويصح ان يكون مقصود العارف كما مر ولا حاجة الى جعله حالا
من الحد لاخراج معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لانها خارجة عن المعرفة المسببة للتتبع
وتكون الوقوف ما مر والمراد من الكلام هو المعنى الذي يفاد منه وتمام المراد منه كيفية افادته
اياه فانها من توابع افادة المعنى وتتمتها والمتكفل بالاحتراز عن الخطأ في الاول
علم المعاني وعن الخطأ في كيفيتها علم البيان وتبديل الظهور بالمطابقة يعني في
العبارة واشارة الى ان تصرف المتكلم في الافادة اكثر منه في كيفيتها قال وفيما ذكرنا
ما بينه قد تبين مما ذكر في الحدين ان معرفة خواص تراكيب البلغاء وكيفية افادتها
لها موكول الى هذين العلمين ولا شك ان خواص تراكيب نظم القرآن اكثر ووجوه
دلالتها عليها احسن والطف فلا بد لمن اراد الوقوف عليها اذا لم يكن بليغا سليقة

على ان الواقف على تمام مراد الحكيم تعالى وتقدس من كلامه مفتقر الى هذين
العلمين كل الافتقاد فالويل كل الويل لمن تعاطى التفسير وهو فيهما راجل
ولما كان علم البيان شعبة من علم المعاني لا ينفصل عنه الا بزيادة اعتبار
جرى منه مجرى المركب من المفرد لا جرم انا اخرنا تاخيره الفصل الاول في
ضبط معاقد علم المعاني الكلام فيه اعلم ان مساق الحديث يستدعي تمهيد اصل

في تحصيل مراده من هذين العلمين وبذلك يظهر فضلهما ووجوب الاعتنا بشانهما وكما
عرفت ان المراد من الكلام هو الخواص وان تمامه كيفية افادتها ولا امتناع في وقوف
البشر على تمام مراده تعالى بهذا المعنى وان كان وقوفه على ما بجميع ما اراده من كلامه
ممتنعا عند بعض المعتزلة ومنهم المصنف وقد يقال المراد به جميع ما ازيد فهمه من النص
منه وقوله مسه اشارة الى ان من حقه ان يكون معلوما الا انه قد يغفل عنه وقد
اصاب بذكر الحكيم محزه وقوله قالوا بل سفر عن التقصير في تحصيلهما وبيان لصعوبة
اهمالهما والتقصير فيهما وذلك ان من لم يعرف فمن ذكر قواعدهما وشرع في تفسير القرآن
واستخراج لطايفه اخطا غالبا وان اصاب نادرا كان مخطيا في اقدامه عليه
برايه ومنه يعلم ان الناظر في العلوم الاسلامية يجب ان يعتني بهما اذ لا يخلو عن خدمة
في تفسير آياته وسننه قال ولما كان علم البيان فرع عما وضع المقدمة له من بيان الحسن
والغرض فالحق مع بيان ترتيب ايراد العلمين في الفصلين وحاصله ان علم المعاني
كما عرفت يبحث فيه عن افادة التراكيب خواصها وعلم البيان يبحث فيه عن كيفية تلك
الافادة ولا خفا ان كيفية الافادة متفرعة عليها ومنزلة شعبة منها وكالمركب بالنسبة
اليها فكان حق العلم الباحث عنها ان يوخر عما يبحث عن الافادة نفسها وقوله
لا ينفصل يوهي تانيث الضمير على ان الجملة صفة شعبة وتذكيره على انه خبر ثان
والاعتبار الزايد هو الكيفية التي ضمت الى الافادة على وجه الافادة وقوله جرى
جواب لما رتب كونه كالمركب على كونه شعبة ورتب تاخيره على تركيبه وكلمة من في
منه وفي المفرد اتصالية كما في قوله انت مني بمنزلة هارون من موسى والا لكانت صفة
لمحذوف في الثانية حالا اي جرى مجرى كاينا منه مثل مجرى المركب كاينا من المفرد
ولا جرم ان نا جملة استينافية بيان للنتيجة قال الفرا معنى لا جرم في الاصل لا بد
ولا محالة ثم استعمل بمعنى حقا فجرى مجرى القسم ويجاب باللام فيقال لا جرم لافعلن
الفصل الاول اضاف المعاقد الى علم المعاني وحده دلت على ان ضبط معاقد
البيان في الفصل الثاني كما اشرنا اليه لكنه غير اسلوب الكلام هناك فقال الفصل
الثاني في علم البيان اي في ضبط معاقده والكلام فيه ولم يصرح بذلك اعتمادا على
ما ذكره هنا والكلام بمعنى التكلم وهو معطوف على الضبط ولما اراد ضبط التراكيب التي
هي موضوع المعاني ولم يكن تلك التراكيب موضوعا له مطلقا بل من حيث تفصيل
تطبيقها على مقتضى الحال ولم يكن ذلك التطبيق ايضا على اطلاقه كما يتوهم من عبارة في

بيان

وهو ان مقتضى الحال عند المتكلم يتفاوت كما ستقف عليه اذا اتضحت الثوبه الى الغرض لهو هذا الكتاب
باذن الله فتارة يقتضى ما لا يفتقر في تاديته الى ازيد من دلالات وضعية والفاظ كيف كانت في نظم
لها بمجرد التاليف بينها اخرجها عن حكم النعيق وهو الذى سميناه في علم النحو اصل المعنى ونزلناه
هنا منزلة اصوات الحيوانات واخرى يقتضى ما يفتقر في تاديته الى ازيد وظاهر ان الخطا الذى نحن بصدده
لا الجامع في الاول من لراد في العمر فضلا ان يقع فيه
العاقل المتفطن وانما منشأ الخطا وهو الثانى

بيان الغرض بل مفيد لمقتضى الحال الذى يفتقر في تاديته الى ازيد من دلالات وضعية
الا تمهيد ذلك الاصل اعنى انقسام مقتضى الحال الى قسمين وانما استغنا القسم الاول
عن علم المعانى والذى يشهد به الذوق السليم هو ان عند المتكلم يتفاوت اى تارة
يكون مقتضاه ما لا يفتقر واخرى ما يفتقر والحق قوله كما ستقف ان يكون موخرا
عن القسم الثانى لانه المستحق لان يفصل ويعتنى به في هذا العلم الا انه بادر بالحوالة
دفعا لان يتوهم من اول الامر انه يفصله الذى شرع فيه واف بالمراد من بيان تفاوته
وليس كذلك بل هو بعد الحاجة اليه ههنا والمراد بما لا يفتقر في تاديته اى اداء
واتيانه الى السامع هو المعنى لانه المقصود الاصلى بالاداء وجاز ان يراد اللفظ لانه
مودى وملقى اليه لفظا ايضا والمراد بالدلالات الوضعية دلالات المفردات وقوله
كيف كانت ان الالفاظ لا يعتبر فيها كونها فصيحة واللام في لمجرد يتعلق بنظم
على معنى التعليل اى نظم وجمع لها لتحصيل مجرد التاليف بينها حتى يتادى بها اصل
المعنى لا لتحصيل كيفيات وصفات يتفاضل بها مراتب تراكيب الكلام ويستفاد
منها خواصها وتسحوان يسمى جمع مفرداتها نظما تشبيها بنظم الدرر المتناسقة
وقوله اخرجها صفة لنظم اى لذلك النظم المحصل لمجرد التاليف بين تلك الالفاظ اخرجها
عن حكم النعيق وهو اشارة الى ما ذكره في النحو من ان وضع المفردات ليس للافادة
سيما تمام الاستدلال بها الدور كما هو المشهور بل لافادة المعانى التركيبية فالمفردات
بلا تركيب في حكم النعيق لخلوها عن الفايدة فاذا الفت على القواعد النحوية خرجت
عن حكمه وافادت فايدة معتبرة في صناعة النحو لكنها في صناعة البلاغة كاصوات
الحيوانات والاقرب بحسب المعنى ان اخرجها صفة للتاليف على انه في قوة النكرة
والضمير في سميناه ونزلناه راجع الى ما لا يفتقر فان عنى به المعنى احتيج في النزلة الى
تقدير اى نزلنا لفظه وان عنى به اللفظ احتيج اليه في الاول اى سمينا معناه لا يقال
اذا كان مقتضى الحال ما ذكر فقد وجب على البليغ رعايته كان الصادر عنه كاصوات
الحيوانات لانا نقول اذا كان المخاطب ممن لا يفهم الا اصل المعنى لزمه ان يخاطبه بما
يناسبه لكنه مع ذلك يقصد بكلامه معنى زايدا يفهمه سامع اخر هو من الخواص
رعاية لمقتضى الحال وبذلك يرتفع عن منزلة تلك الاصوات قال فظاهر ان الخطا
اى الخطا في تطبيق الكلام على مقتضى الحال الذى نحن بصدده اى عرفه ويجعل المعانى
المعانى وسيلة الى الاحتراز عنه لا الجامع فيما لا يفتقر في تاديته الى ازيد من دلالات

وان اختلج في وهمك ان الاحتراز عن الخطأ في الثالث ان لم يتوقف على علم المعاني
استغنى عنه وان توقف عليه ولا شبهة في ان الخ دفعه

وضعية ادنى التمييز كيف يتصور وقوعه ممن له عقل وفطانة وذهن الذي نور منه
الخطا المذكور يورث الغبار المانع عن الابصار هو القسم الثاني فيحتاج فيه الى
علم المعاني دون الاول وفضلا مصدر منصوب بفعل محذوف ابدا بتوسط
بين اعلى وادنى للتنبيه بنفي الادنى واستبعاده على نفي الاعلى واستحالته فيقع
نفي صريح كقوله لا الجامع او ضمني كما في قولك تقاصرت الهمم عن ظواهر العلوم فضلا
عن دقايقها وهو من قولك فضل عن المال كذا اذا ذهب اكثره وبقي اقله ولما
اشتمل على معنى الذهاب والبقاء ومعنى القلة والكثرة ظهر هناك توجيهان فمن
نظر الى المعنى الاول قال تقدير الكلام ههنا فضل اي بقي عدم مجامعة الخطا لادنى
التمييز عن وقوعه عن العاقل المتفطن اي وقوعه منه منتف بالجملة والباقي من
ذلك العدم مع فوت شان معتبر ان في اصل الاستعمال كون الباقي من جنس
الذاهب وكونه اقل منه اذ ليس انتفا الادنى من جنس الاعلى ولا معنى لكونه اقل
منه ومن نظر الى المعنى الثاني قال تقديره فضل انتفا مجامعة الخطا لادنى التمييز
عن انتفا وقوعه عن العاقل المتفطن اي مجامعته للفطانة على معنى ان الانتفاء
الاول لكونه انتفا ممكن مستبعد قليل بالنسبة الى الانتفا الثاني لانه انتفا ممتنع
وهو يفوت من اصل الاستعمال معنى الذهاب والبقاء ويحتاج الى تقدير النفي بعد فضلا
والى تكلف في تعلق عن المقدرة ههنا بان يجعل تعلقها بفضلا باعتبار معنى
القلة او باعتبار الاستعمال الاصلي دون المعنى المراد وقد يوجه توجيها ثالثا مبنيا
على اعتبار ورود النفي على الادنى بعد توسط فضلا بينه وبين الاعلى كانه قيل
جامع الخطا ادنى التمييز فضلا عن مجامعته للفطانة على معنى فضلت اي بقيت
المجامعة الاولى التي هي من جنس الثانية وذهبت الثانية ثم اورد النفي على البقية
واذا انتفى الشي كان ما عداها اقدم منها في الانتفا وكان في اصل المعنى تبعت البقية
في الانتفا ما عداها فيظهر المبالغة المقصودة قاله وان اختلج فقد تبين ان معرفة
الحال على قسمين وان الاحتراز عن الخطا في القسم الاول لا يحتاج فيه الى علم المعاني
فتعين ان الاحتياج اليه انما يكون في القسم الثاني فاشار الى شبهة ربما وقعت
في بعض الاذهان واوردها بكلمة ان ولفظ الاختلاج الدال على الخطور والاضطراب
مع ذكر الوهم الذي ينسب اليه الاباطيل تنبيها على ضعفها وتقريرها ان الاحتراز
عن الخطا في القسم الثالث ان لم يتوقف على علم المعاني كان مستغنى عنه بالكلية وان

كلامين قيل الثاني متوقف تعريفه على تعريف له سابق عليه وليس او بدوره فان توضيح ما اخفينا يدعى تعلم علم الاستدلال وعلم العروض اذ قيل ان كان العقل او الطبع يكفي في الباس فليستغن عن تعليمها

توقف عليه لزم ان يتوقف تعريفه اى تحصيل المعرفة بعلم المعاني اى معلوماته على تعريف له سابق على التعريف الاول وذلك لان العلوم المدونة كسبية سواء كانت قطعية او ظنية فلا بد لها من ادلة تناسبها وتكتسب هي منها وفي اخذ شيئا منهما تفصيلا للمعاني على سبيل حكايا له ثم ان علم المعاني هو معرفة قواعد مستخرجة من تتبع جزئيات من تراكيب البلغاء وتعرف ما لها من الخواص المستفادة منها بحسب مقتضيات الاحوال فانك اذا تتبعت جزئيات كثيرة من تراكيب الكلام المؤكد وتعرفت انها تفيد دفع الشك او رد الانكار او غيرهما وتبين لك ان افادتها لتلك المعاني لاشتمالها على التاكيد المناسب لها بوجه من الوجوه حصل عندك قاعدة كلية هي ان كل كلام مؤكد من حيث هو مؤكد صالح لافادة تلك المعاني فهذه القاعدة مسئلة من علم المعاني ودليلها استقراء تلك الجزئيات وقس على ذلك تتبع جزئيات سائر انواع التراكيب واستخراج القواعد منها فتكون الجزئيات التي استقريت دلائل استقرائية للقواعد سيتوقف معرفتها على معرفة خواص تلك الجزئيات ولا شك ان خواص تلك الجزئيات مما تفتقر في بادئها الى زيادة دلالات وضعية فهي من القسم الثاني الموقوف على علم المعاني فقد توقف تعريف علم المعاني على تعريف له سابق بمرتبتين فلو كان متعلق التعريفين علما واحدا لزم توقف تعريفه على نفسه والا تسلسل فان قيل هذا بتعدد التعريف المتعلق بعلوم واحد قلنا ان جوز ذلك كان الدور او التسلسل في التعريفات المتعددة ولهذا ذكر تعريفه دون معرفته لانه بتصنيفه في علم المعاني قد تصدى لتعليمه فقيل له ان تعليمك هذا محال ودخول الفاء في قوله فيتوقف لوقوع الفصل وان كان الفاصل مما تبين به لزوم الجزاء للشرط قال فاستوضح ما اخفينا به هذا جواب لقوله وان اختلج بقال استوضح الشيء اذا وضعت يدك على عينك تنظر هل تراه واو قيل ظرف لاخفينا واخبار كلمة او في موضع الواو اشارة الى ان تقرير الشبهة تارة بكفاية العقل واخرى بكفاية الطبع ولو كانت بمعنى الواو لقال يكفيان اى ان كان العقل كافيا في تعلم علم الاستدلال او في تحصيل العلم به لكونه ضروريا لم يحتج عاقل في تحصيله الى التعليم من غيره فلا حاجة الى التصنيف فيه لتعليمه وان لم يكن كافيا في تحصيل العلم به لكونه كسبيا احتيج في تعلمه بل في تعليمه الى قانون آخر للاكتساب هو ايضا كسبي فيحتاج في تعليمه الى الآلة فيه او الى قانون ثالث كسبي ايضا فيتسلسل وقس على ذلك حال الطبع في العروض قوله

العروض الذي ... قوانين الاكتسابي

والا لكان تعليمهما موقوفا على تعليم سابق والحاصل اما الدور او التسلسل
ونبه لطالب لك هذين العلمين في سلك التعرض لها اذا كان وقته
بادراكه فليسع واذا عرفت هذا فنقول ان التعرض لخواص تركيب الكلام
موقوف على التعرض لتراكيبه ضرورة لكن لا يخفى عليك حال التعرض لها منتشرة
في المصير لا بد لها من الضبط بتعيين ما هو اصل لها وسابق في
الاعتبار ثم حمل ما عدا ذلك عليه شيئا فشيئا م م

فليبحث عن تعليمهما اي عن تعليم كل منهما ان كان العقل والطبع كافيين فيهما وعن تعليم
احدهما ان كان الكافي احدهما في بابه وكذا الكلام في قوله والا لكان تعليمهما موقوفا او
قصده بهذا المعنى مما لا يتجه على احد سواء حمل كلامه على الحذف او على ان التعليم المنسوب
اليهما تناول بعموم المجاز ما يتعلق بكل منهما وما يتعلق باحدهما وملخص الجواب الذي
اشار اليه في الاستدلال ان بعضها ضروري فينبه المخاطب عليه فان لم يتنبه له
محوناه عن دفتر المخاطبين اذ كل ميسر لما خلق له وان تنبه علمناه البعض
الآخر الكسبي وبذلك تعلم الجواب في علم المعاني ايضا فان جماعة فهموا بسليقتهم خواص
جزئيات كثيرة من تراكيب البلغاء واستنبطوا منها قواعد فدونوها واستشهدوا
عليها بتلك الجزئيات فاذا ارادوا تعليم تلك القواعد لغيرهم نبهوه على خواص
تلك الجزئيات فان تنبه لها علم القواعد بدلائلها والا اعرضوا عنه وعلى
هذا القياس علم البيان والنحو والصرف قال واذ قد عرفت هذا تحققت
الاصل الذي مهدته وما تبعه من اختلاج الشبهة وجوابها بطريق الاشارة ظهر
لك ان من التراكيب ما له خواص اي معان يفتقر في تاديتها الى زيادة على دلالات
وضعية والى ان علم المعاني يبحث فيه عن تلك الخواص وافادة التراكيب اياها
ولا شك ان التعرض لخواص تراكيب الكلام من حيث انها مفادة بها موقوف على
التعرض لتراكيبه توقفا معلوما بالضرورة فوجب عليه ان يتعرض لها بايرادها
تحت الضبط لتنضبط التراكيب التي هي موضوع علم المعاني قوله لا يخفى
عليك حال التعرض لها منتشرة اي هي على الانتشار معلومة لك في علم النحو ليس
يحصل به ما هو مقصودنا من ضبط معاقد المعاني قوله وسابق في الاعتبار اي
في نظر ارباب الصناعة وقوله ثم حمل معطوف على بتعيين فان الضبط انما يحصل
بالتعيين والحمل شيئا فشيئا اي حملا متدرجا كائنا على ما يوجبه سوق الكلام وتوصيفه في
لا يقال اذا كان الحمل المتدرج من تمام الضبط لم يحصل الضبط الا بتدريج ايضا لانا نقول
يكفيه هنا الضبط الحاصل بتعيين الاصل وحمل ما عداه عليه اجمالا قال والسابق
في الاعتبار حصر اصول التراكيب التامة في الخبر والطلب المنحصر عنده في التمني والاستفهام
والامر والنهي والنداء وادعى ان ما سوى ذلك فروع متولدة فقيل اراد ما سوى
المذكور من الخبر والطلب فان الخبر ايضا قد يمتنع اجراؤه على اصله فيحمل على معنى آخر
كالدعاء في رحمك الله وكالمعاني المقصودة بصيغ العقود وغيرها وقيل اراد ما سوى الابواب

على موجب الحماقة والسابق في الاعتبار
في كلام [illegible] ان الخبر والطلب المنحصر
بحكم الاسم [illegible] الابواب المختصة التي بابك
ذكرها وما سوى ذلك [illegible]
اجراء الكلام على الاصل

على ... السباق والسابق في الاعتبار في كلام العرب شيآن الخبر والطلب
المخصص بحكم الاستقراء في الابواب الخمسة الى ما تأتيك ذكره وما سوى ذلك
دعساك فتح عيناك لكنك اذا احتليته او ان كشف القناع عنه
وجدت ... السان بخلاف فلعبهما اعني الخبر والطلب لافتتاح الحديث
لا الخوله واللّٰه المستعان واعلم ان المعتنين بشأنهما فرقتان فرقة يحوجهما الى التعريف
وفرقة يعينهما عن ذلك واعتبارنا قول هولاء انما في الخبر فلان كل احد من العقلاء ممن لم يمارس
الحدود والرسوم بل الصغار الذين لهم ادنى تمييز يعرفون الصادق والكاذب بدليل انهم يصدقون

... لانه تعرض للمجمل هنا كما ... في صدر القانون الثالث متى امتنع اجرا هذه الابواب
على الاصل تولد منها ما ناسب المقام وساق الكلام في بيان المعاني المتولدة منها
اجمالا وتعرض لها ايضا في تفاصيل الابواب الخمسة فكانه لم يلتفت الى انتاج امتناع
اجرا الخبر على اصله اما لقلتها او لعدم تعلق غرض بالبحث عنها ولم يعتد ايضا بالتركيب
للخطاطة عن ان يعد اصلا براسه وعدم اندراجه في احد الاصلين وعند بعضهم
ان غيب الاقبال خارج عن النداء الذي هو صوت يهتف به الرجل لكنه يلزمه وان
النهي ليس طلبا ولا يستلزمه فان العاقل لا يطلب ما يعلم استحالته قال وعساك
الحكم بان ما سوى ذلك فروع تتشعب من امتناع اجرا الكلام على الاصل مما يستبعد
وتظن انه مما يرمي بحجر اذ هناك انواع كثيرة كثيرة الاستعمال كالتعريض والانكار
والتعجب والاستبطا والتهديد وغيرها فانه يتسنى ردها الى ما ذكر من فروع بانا
سنوضحه بازالة الخفا عنه على وجه تستيقنه وما فيما ترى اما مصدرية اي في ظنك
او موصولة اي في الذي تراه اي تجعل مبصرا اياه والعامل في الظرف عسى لما فيها من معنى
المقاربة اي لعلك فادنت في ظنك او في شان ما اريتيه والضمير في تفتحه لما ذكره
من ان ما سوى ذلك فروع او للموصول الذي هو عبارة عنه يقال افتحمته عيني اذا
ازدرته واستحقرته واجتليت العروس اذا نظرت اليها مجلوة مكشوفة شبه الصورة
المعقولة بالصورة المحسوسة فاثبت لها اقتحام العين وكشف القناع قوله بخلافه
اي بخلاف الاقتحام اي وجدت في نفسك الاستحسان والاستعظام فلم تعينهما الى ان قوله
كان السابق في الاعتبار الخبر والطلب وجب علينا بعينهما الافتتاح الحديث لما نحن
منتصبون له ومتوجهون اليه من بيان خواص التركيب قال اعلم ان المعتنين فرقة
تحوجهما اي تحكم باحتياجهما الى التعريف وتزعم انهما كسبيان ومحصول ما استدل
به على ما اختاره من استغنا الخبر عن التعريف ان العقلا الذين لم يزاولوا اكتساب
الاشيا بالحدود والرسوم ولا عرفوا كيف تكتسب الاشيا بهما بل الصغار الذين لا تميز
فيهم ذلك اصلا يعرفون مفهومي الصادق والكاذب اللذين يوصف بهما المتكلم فذلك
لانهم اذا صدقوا المتكلم اي حكموا بانه صادق او ردوا ابدا تصديقهم في مقام التصديق
اي في مقام صالح للتصديق في نفسه لان يوصف فيه المتكلم بانه صادق وكذلك اذا
كذبوه اي وصفوه بانه كاذب فلولا انهم عارفون بهذين المفهومين ومميزون للمقامات
الصالحة في انفسها لهما عن غيرها لما تيسر منهم ذلك على الاستمرار قطعا ثم ان تفهمهم

ابدا في مقام التكذيب فلولا انهم عارفون للصادق والكاذب لما يأتي منهم ذلك
لكن العلم بالصادق والكاذب كما يشهد له عقلك موقوف على العلم
بالخبر الصدق والكذب هذه الحدود التي نذكر كقولهم الخبر هو الكلام المحتمل
للصدق والكذب او التصديق والتكذيب

الصادق هو المتكلم بالخبر الصادق ومفهوم الكاذب هو المتكلم بالخبر الكذب فيتوقف معرفتهما
على معرفة مفهوم الخبر الذي هو جزء لهما وما يتوقف عليه التصور الضروري اولى بان يكون
ضروريا وانت تعلم ان مرجع ما ذكره الى ان الحكم بان هذا صادق وذاك كاذب ضروري
لا يتوقف على كسب قطعا لظهوره عن ان يتصور منه اكتساب اصلا فوجب ان يكون
تصورات اطرافه وما يتوقف عليه ضرورية الا انه زاد عليه ان الحاكم بذلك الحكم
المقامات الصالحة في انفسهما للاتصاف المحكوم عليه بالمحكوم به فيهما
بهذا المقدار لا يندفع السوال المشهور وهو ان اللازم بداهة تصور مفهوم الصادق و
الكاذب بوجه ما وليس يلزم منهما بداهة تصور كنه الخبر الذي هو المتنازع فيه قوله
اما في الخبر اي اما اختيار انا فيه قولهم اي الاستغنا وملخص لما ذكره ومن لم يمارس
مخصصة بتحليل احد بعد تحصيله بصفة كونه من العقلا وقابل الحدود بالرسوم على
القوم مبالغة في نفي الممارسة وقوله بل الصغار يروى بالنصب عطفا على الحلق الضمير
في يعرفون لهما اي للصغار فصغير ولكل احد خبر اي يعرف ذي الخبر عطفا على العقلا في
عار من لم يمارس بنفسه اذ في سيرجع الضمير في يعرفون يرجع الى ما دل عليه كل احد
من معنى الجماعة والمراد بل كل ان عرفانهم للصادق والكاذب وان لم يكن مطلوبنا لكنه
يستلزمه فالاستدراك لدفع توهم عدم الاستلزام وقوله الخبر الصدق والخبر الكذب
اي الصادق والكاذب فان الخبر يوصف بهما اصالة والمتكلم تبعا وانما لم يصرح بلفظيهما
دفعا لتوهم اتحادهما بما ذكر اولا هذه والحدود بين ان تصور الخبر بديهي فلا يصح
تحديده اصلا الا انه تنزل عن ذلك الى تزييف حدود الفرقة الاولى ليعلم بطلانها
على مذهبهم ايضا قوله والحدود مبتدأ خبره ليتها صلحت اما على تقدير القول على التمني
واما على تاويله بمعنى لا يصلح للتعويل وفي صنعة التمني اشارة الى ان صلوحها لذلك مستحيل
وتجويز وقوع الانشائية خبر المبتدأ بلا تقدير ولا تاويل ليس بشي والحد الاول للجمهور
وارادوا بالكلام المركب التام المتناول للخبر والانشا وباحتماله للصدق والكذب ان
ذلك الكلام اذا لم يلاحظ معه خصوصية المتكلم ولا خصوصية بل نظر الى مفهومه
وهو ان المحكوم عليه هو المحكوم به او ليس اياه كان صالحا للاتصاف بكل منهما بدلا عن
الآخر على سوا فيندرج فيه خبر الصادق قطعا ونحو قولنا اجتماع النقيضين حق او باطل
ثم انهم بدلوا في هذا الحد الصدق والكذب بالتصديق والتكذيب متوهمين اندفاع
الحصر بذلك اي الكلام الذي يحتمل ان يقال في شانه انه صادق او كاذب والحد الثاني

وكبولهم و الكلام المفيد بنفسه اضافه امر من الامور الى امر من الامور نفيا
واثباتا بعد تعريفهم الكلام بانه المنتظم من الحروف المسموعة المميزة
بقولهم قال هو القول ... ... سم ... معلوم الى معلوم بالنفي او الاثبات
ثم ما صلحت للتعريف اما لو لي الحد الاول حيث عرف صاحبه الصدق بانه
الخبر عن الشي على ما هو به والكذب بانه الخبر عن الشي لا على ما هو به كيف
واد محوج عن كونه معرفا من مركب الصدق والكذب الى التصديق والتكذيب ما زاد

١٠

الى الحسين وابتاعه ... ١٠٠ ابا الكلام على ما صرحوا به المنتظم من الحروف المسموعة المميزة
فالحرف الواحد وما انسم من الحروف المتخيله او المكتوبه وما انتظم من المسموعة التي
لا تتميز ليس بكلام وقد يراد بعد المميزة قيدان آخران فقالوا الموضع عليها اذا صدرت
عن قادر واحد فيخرج بالاول المهملات التي هي على اكثر من حرف واحد وبالثاني
نحو ضرب اذا صدرت حروفه عن قادرين مثلا قالوا وهذا هو الكلام الذي يسمى به الشخص
المعرف فان اورد عليهم نحو ق اجابوا بانه مركب من الحروف تقديرا والملحق همزة
الاستفهام فلا نخلص فيه الا الالتزام ... تعرض المص لتعريفهم الكلام تمهيدا لما
عليهم من الالزام واحترزوا بقيد المفيد اضافة الى امر الالفاظ المفردة وبقيد النفي والاثبات
المركبات الناقصة كالاضافية والوصفية والمركبات التامة الانشائية بالقياس الى
معانيها الحقيقية وبقيد بنفسه اي بصريحه كما سيأتي المركبات الانشائية من حيث افادتها
لوازمها الخبرية كافادة قم مثلا معنى اطلب منك القيام والمراد بالاضافة ان كان المعنى
المصدري نفيا واثباتا نصب على المصدرية اي اضافة نفي او اثبات وان اريد بها النسبة
التي بين الامرين فالنصب على البدلية اي نسبة نفي او اثبات وخارج من الامور تاكيد الاطلاق
... حاصل المسند والمسند اليه واعلم ان الطلب المستعمل في معنى الخبر مجازا داخل في الحد
الاول لا يحتمل الصدق والكذب انما هو بالنظر الى المعنى المقصود لا في الثاني لان افادته
للمعنى الخبري ليست بنفسه بل بالقرينة الا اذا صار حقيقة فيه بالاستعمال ولصاحبه
ملتزم ذلك الا ترى ان مفردات الكلم قد يستعمل في معان اخر كبعت واحم نصر ب والاخراج
بذلك عن اصولها وحدودها والحد الثالث يفيد القاصر وهو قريب من الحد الثاني فان
بمعنى المركب مطلقا والمقتضى بمعنى المفيد وبصريحه بفيد فايدة بنفسه والنسبة بمعنى
الاضافة والمعلوم بمعنى الامر مضموما اليه صفة المعلومية وقد اشار بذلك اي ان المسند
والمسند اليه لا بد ان يكونا معلومين ولو بوجه ما قال اما ترى ابطل الحد الاول بان
صاحبه حين اراد تفسيره بتعريف الصدق والكذب الماخوذين فيه اخذ في تعريفهما
الخبر فصار حده دوريا واجيب عنه بان الماخوذ في حد الخبر هو الصدق والكذب
اللذان هما صفة الخبر اعني مطابقته للواقع وعدم مطابقته له وما اخذ في حده صفة
المتكلم وايضا الخبر الماخوذ في تعريفهما ليس بمعنى الكلام بل بمعنى الاخبار اي الكشف والاعلام
والمعنى اعدى بمعنى فصدق المتكلم اخباره وكشفه عن الشي الذي هو المسند اليه على الوجه
الذي هو المسند اليه على الوجه الذي هو في نفسه ملتبس بذلك الوجه من ثبوت المسند اليه

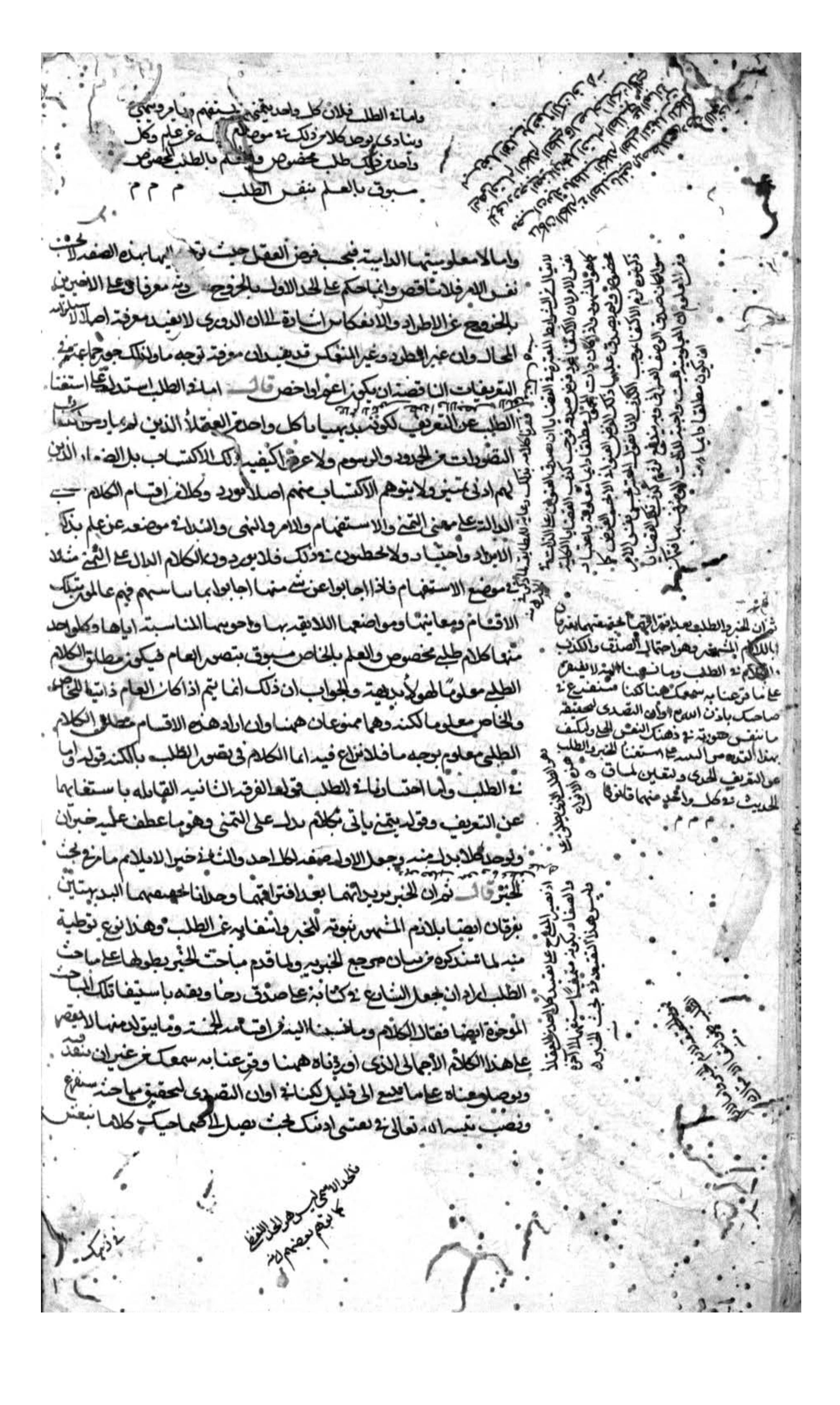
والحد الثاني حين اوجب ان يكون قولنا في باب الوصف الغلام الذي لزيد او ليس لزيد حين لكونه كلاما على قول صاحبه ومفيدا لتصريحه اضافة امر وهو الغلام الى آخر وهو زيد اثباتا احدهما والنفي في الاخر مع انتفا كونه خبرا بدليل انتفا لازم الخبر وهو صحة احتمال الصدق والكذب فلا نزاع في كون ذلك لازم الخبر انما النزاع في ان يكون حدا لطال ما تقدم وكذا قولنا ان زيدا غلام او ليس غلاما بفتح ان كيف خرج عن ان يكون مطردا م م

ان انتفا به عنه وكذبه اخباره وكشفه عن الشيء لا على ما هو عليه وحمل الشيء على النسبة في الاخبار عنها على الوجه الذي هو ملتبسه به من الثبوت او الانتفا بعيد لان المتعارف في الاستعمال الاخبار عن زيد مثلا دون الاخبار عن نسبة القيام اليه ثم قال ومن قدر كيف هذا الحد للصدق والكذب ذاهبا الى التصديق والتكذيب فقد وقع في دائرة الدور لان تصديق الكلام هو الحكم بكونه صادقا وتكذيبه الحكم بكونه كاذبا فتوقف في الدور من تبيد الدور مخبسه وبصراحه قوله كيف دار مفعول ثان لترى وكيف في موضع الحال من ضمير دار اي على اي صفة دار الحد الاول والمعنى انه دار كائنا على صفة عجيبة ظاهرة فقد انسلخ عن معنى الاستفهام مجازا ان يعمل في الطرق السابق على حين عرف بحان دوعي جانب الصيغة قدر كيف دار قيل حين وجعل المذكور تفسيرا له واما جعله ظرفا لترى فهو بحسب المعنى كما ترى وقس على ذلك حال الظرف وكلا الفعلين المذكورين في كل واحد من الحدين الآخرين قال والحد الثاني اي واما ترى الحد الثاني كيف خرج عن ان يكون مطردا حين اوجب فلم تطرد بيننا ولما ليس المحدود وهو مثل قولنا في باب الوصف دون الاخبار الغلام الذي لزيد او ليس لزيد ومثل قولنا ان زيدا غلام او ليس غلاما بفتح ان لا بكسرها فلا يكون مطردا وبين دخولهما في الحد بان كل واحد منهما كلام عند صاحبه لكونه منتظما من الحروف المسموعة المتميزة ومفيدا لتصريحه اضافة امر اثباتا او نفيا وذلك لانهما يفيدان اضافة الغلام الى زيد اثباتا او نفيا وهذا ظاهر في المثال الثاني واما في الاول فالاولى ان يقال انه يفيد نسبة امر الكون لزيد الى امر هو الغلام لان تقديره هكذا الغلام الذي كان اي حصل لزيد فالمنسوب هو الكينونة لزيد والمنسوب اليه هو الغلام وليس المراد بالنسبة مجرد التعلق الذي يوجد في غلام زيد بل ما يصلح للاثبات والنفي لا يقال يلزمه المثال الاول بمعنى قولنا في باب الوصف ايضا زيد الذي له غلام او ليس له غلام وهو الغلام الذي لزيد وبذلك تم كلامه لانه اذا انظر الى هذا المعنى اللازم لم يكن المثال مفيدا له بتصريحه على المسند في هذا المعنى هو حصول الغلام لزيد لا كونه غلاما كما يفهم من كلامه وكانه اورد تصريحه مكان بنفسه منبها على اتحادهما وبين خروج المثالين عن الحد في الخبر بانتفا لازمه عنهما اعني احتمال الصدق والكذب لكنه مانع في نفي الاحتمال فراد الصحة اي لا يصح لهما الاحتمال فلا عن الاتصاف به وقوله فلا نزاع دفع لان يقال قد منعتم كون المحتمل للصدق والكذب حدا للخبر فكيف جعلتم الاحتمال لازما للخبر يستدل بانتفائه

والحواشى الثالث حين اوجب ان لا يكون قولنا ما لا يعلم بوجه من الوجوه لا يثبت ولا ينبغى حمل
الامتناع ان يقال ما لا يعلم بوجه من الوجوه معلوم مع ان الكلام خبر كيف خرج عن ان يكون
منعكسا مع انتقاضه بالنقضين المذكورين ومنها الغلام الذى لزيد اولبس لزيد وان زيدا
غلام اوليس غلاما بفتح ان فتدبر ولسؤال المعلومية وجه دفع مر ذكره فى الحواشى

١١

على انتفاء الخبرية اذ على هذا يكون تحديده به صحيحا اى لا نزاع لاحد فى ان الاحتمال لازم
للخبر شامل لجميع افراده انما النزاع فى ان يكون مذكورا فى حده والحاصل ما تقدم من لزوم
الدور والجواب ان المراد بالاثبات والنفى هو الحكم بوقوع النسبة ولا وقوعها اعنى
الايقاع والانتزاع وليس فى شئ من المثالين ايقاع ولا انتزاع صادر من المتكلم بل
فيهما اشارة الى حكم معقول كما سيصرح به المصنف فلا نقض بهما اصلا قال
بحد ثالث ابطاله اولا بعدم انعكاسه لخروج ما هو من افراد المحدود اتفاقا عنه
وقال الامتناع ان يقال ما لا يعلم فى امتناع كثير ما لا نعلم بوجه من الوجوه معلوما حتى
كان القول به ممتنع وثانيا بعدم اطراده لانتقاضه بالنقضين المذكورين فى ابطال الحد
الثانى وقال فيه وراى فى انتقاضه بهما ذلك بان يعلم ان القول بتناقضهما كالكلام
فى حد الثانى وان المقتضى بتصحيحه الى آخره لا يخرجهما على قياس ما عرفت هناك
والنقصان مندفعان بما مر لا نجعل القول مرادفا للكلام بمعنى المركب التام اذ لا اسناد
فيه ولا اصطلاحا واما عدم الانعكاس فقد اشار الى الجواب عنه بقوله ولسؤال
المعلومية وجه دفع اى وللسؤال المعلومية وجه دفع نشا من اعتبار المعلومية وجه
دفع مر ذكره فى الحواشى واراد بها حواشى المفتاح التى وعدها فى صدر الكتاب ولعل ذلك
الوجه هو ان ما لا يعلم بوجه من الوجوه اعنى المجهول مطلقا له صفة وذات فتلك
الصفة اعنى مفهوم اللامعلوم معلومة بلا اشتباه كما ان مفهوم المعلوم كذلك وتلك
الذات المتصفة باللامعلومية اذا توجه العقل اليها بهذه الصفة كما فى قولك
ما لا يعلم بوجه من الوجوه صارت صفة معلومة بهذا الاعتبار وصالحة لان يحكم
عليها بانها متصفة بامتناع الحكم من حيث اتصافها بهذه الصفة فمعلوميتها
باعتبار التوجه اليها بهذه الصفة كافية فى اندراجها تحت المعلومة فحينئذ
ذلك القول فى الخبر صحة الحكم عليها بانها لا يثبت ولا ينبغى ان لا يحكم عليها اصلا
وربما يقال ان عبارته مشعرة بان هناك سؤالا يرد به اعتراضه بعدم الانعكاس
وهو انا لا نسلم ان ما لا نعلم بوجه من الوجوه ليس معلوما بل هو معلوم باعتبار صفة
اللامعلومية كما عرفت ولذلك السؤال وجه دفع وهو انه لو كان ما لا نعلم بوجه
من الوجوه معلوما باعتبار لاجتمع النقيضان لان المراد به ما لا يكون معلوما بوجه
دائما والجواب عن هذا الدفع انك اذا قلت ما لا نعلم بوجه من الوجوه دائما فقد توجهت
باللامعلومية الدائمية الى الذات فلا بد ان يصير معلوما لك فى نفس الامر بهذا الاعتبار



واما في الطلب فلان كل واحد يتمنى ... ويأمر وينهى
وينادي يوصل كلام ذلك في موضع ... عن علم وكل
واحد من ذلك طلب مخصوص والعلم بالطلب المخصوص
مسبوق بالعلم بنفس الطلب م م م م

واما لا معلوميتها الذاتية فبحسب فرض العقل حيث توجه اليها بهذه الصفة لا بحسب
نفس الامر فلا تناقض وانما حكم على الحد الاول بالخروج ... معرفا وعلى الاخيرين
بالخروج عن الاطراد والانعكاس اشارة الى ان الدوري لا يفيد معرفة اصلا لاستلزامه
المحال وان غير المطرد وغير المنعكس قد يفيدان معرفة بوجه ما ولذلك جوز جماعة من
التعريفات الناقصة ان يكون اعم او اخص قال اما في الطلب استدل على استغناء
الطلب عن التعريف لكونه بديهيا بان كل واحد من العقلاء الذين لم يمارسوا شيئا
التصورات من الحدود والرسوم ولا عرفوا كيفية ذلك الاكتساب بل الصبيان الذين
لهم ادنى تمييز ولا يتوهم الاكتساب منهم اصلا يوردون كلا من اقسام الكلام
الدالة على معنى التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء في موضعه عن علم بذلك
الايراد واختيار ولا يخطئون في ذلك فلا يوردون الكلام الدال على التمني مثلا
في موضع الاستفهام فاذا اجابوا عن شيء منها اجابوا بما يناسبه فهم عالمون بتلك
الاقسام ومعانيها ومواضعها اللائقة بها وجوابها المناسبة اياها وكل واحد
منها كلام طلبي مخصوص والعلم بالخاص مسبوق بتصور العام فيكون مطلق الكلام
الطلبي معلوما لهم لا بديهة والجواب ان ذلك انما يتم اذا كان العام ذاتيا للخاص
والخاص معلوما بالكنه وهما ممنوعان هنا وان اراد هذه الاقسام مطلق الكلام
الطلبي معلوم بوجه ما فلا نزاع فيه انما الكلام في تصور الطلب بالكنه قوله واما
في الطلب واما اختار لفظة في الطلب تقولها الفرقة الثانية القائلة باستغنائهما
عن التعريف وقوله يتمنى باتي بكلام يدل على التمني وهو ما عطف عليه خبران
وتوحد كلا بدل منه وجعل الاول صفة لكل احد والثاني خبرا لا يلائم ما نحن بحث
الخبر قال ثم ان الخبر يريد انهما بعد افتراقهما وجدانا خصصهما البديهتان
يفترقان ايضا بلازم المشهور ثبوته للخبر وانتفائه عن الطلب وهذا نوع توطية
منه لما سنذكره من ان مرجع الخبرية ولما قدم مباحث الخبر بطولها على مباحث
الطلب اراد ان يجعل الشارع في كتابه على صدق دعواه ويقيه باستيفاء تلك المباحث
الموجودة ايضا فقال الكلام وما نسبنا اليه من اقسام الجنسية وما يتولد منها الا يقتصر
على هذا الكلام الاجمالي الذي اوردناه هنا ونوعنا به سمعك من غير ان ننقد فيه
ونوصل وعناه على ما قدمنا الى قليل لكنا في اوان التصدي لتحقيق مباحثه مستفرغ
ونصب بتيسير الله تعالى في نعتي اذنك بحث يصل الى فهمك كلاما ينعش

ثم ان الخبر والطلب بعد افتراقهما بحقيقتهما يفترقان
باللازم المشهور وهو احتمال الصدق والكذب
ايا الكلام في الطلب وما نبهنا الى لا يقتصر
على ما قرعنا به سمعك هنا لكنا مستفرغ في
صاحبك باذن الله في اوان التصدي لتحقيق
ما نفس هويته في ذهنك النفس الجلي ولنكشف
بهذا التقرير من السر في استغناء الخبر والطلب
عن التعريف الحدي وتعيين لما ساق
الحديث في كل واحد منهما قانونا
م م م

فالحمد لله الذي ليس هو الحمد اللفظ
لما ينتهم بعضهم لله

القانون الاول فيما يتعلق بالخبر اعلم ان مرجع الخبرية واحتمال الصدق والكذب الى حكم الخبر الذي يحكيه في خبره لمفهوم مفهوم كالجزء فاعلا ذلك اذا قال هو زيد هو ليس لزيد لا الى حكم مقول يشير اليه اشارة اذا قال الذي هو لزيد او ليس لزيد والى صلة للموصول الذي ... تكون صلته قبل اقترانهما به معلومة للمخاطب اوّلا اذا قال انه زيد بفتح ان فنقل الحكم نسبوية الوحدية للضمير الاجمالي فتصورانا اليه حكم له او به اذا قال حق انه زيد او قال الذي ادعيته انه زيد . م

في ذهنك صورة مباحثه من كيفية انقسامه الى اقسامه وتفاصيل احواله و
تولدها لما تولدها ... الحلي الذي لا خفا فيه وهذا وعد اقوى واسهل
مما سبق من وعد كشف القناع وجوه المولدات قوله ولنكشف عطف على
مقدر اي فلنشرع في المقصود الاصلي ولنكشف وصرح بان ما ذكره في معرض الاستدلال
على استغنائهما عن التعريف تنبيه على حكم بديهي اشارة الى ان ما يعترض به عليه
... نفعا وقيد التعريف بالحدي اي الذي يحصل في الذهن صورة لم يكن حاصلة
... احترازا عن التعريف اللفظي اي الذي يقصد به تعيين صورة حاصلة من بين سائر
الصور بما المراد بلفظ كذا كقوله العضنفر الاسد فانه يجري في البديهيات ايضا
بخلاف الاولى سواء كان حدا اسميا محصلا تصور المفهومات او حقيقيا محصلا
تصور حقايق الموجودات والقانون كلمة سريانية بمعنى المسطر ثم نقل الى القضية الكلية
من حيث يستخرج احكام جزئيات المحكوم عليه عنها وتسمى تلك القضية ايضا اصلا
وقاعدة وتلك الاحكام فروعا واستخراجها من ذلك الاصل تفريعا وانما سمي كلام
باب الكلام في الخبر والطلب قانونا لاشتماله على بيان قوانين هي مسائل علم المعاني
... القانون الاول فيما يتعلق بالخبر وقدم مباحث الخبر لكونه اكثر استعمالا واوفر
استعمالا على الخواص واقدم اعتبارا في الاشتقاق فان الفاظ الطلب ماخوذة متصرفة
في الفاظ الخبر ثم ان مثل قولنا زيد قايم يطلق عليه انه خبر ومحتمل للصدق والكذب
وانه مفيد للمخاطب وانه صادق او كاذب فاراد ان يبين مرجع ذلك كله فقال
اعلم ان مرجع اي رجوع الخبرية التي يحصلها في الحقيقة احتمال الصدق والكذب الى
الحكم الصادر من المتكلم في خبره فان هذا الحكم يتصف بذلك الاحتمال اولا وبالذات
ثم يوصف به المجموع المركب منه ومن طرفيه ثانيا وبالعرض وتلخيصه ان المتصف بالخبرية
هو المجموع لكن اذا حقق خبريته رجعت الى الاحتمال الذي هو من الصفات الذاتية الاولية
للحكم فاذا قيل للكلام انه خبر كان محصوله انه باعتبار حكمه محتمل قوله المخبر اي الذي
هو بصدد الاخبار والاعلام وضمير يحكم راجع الى الموصول الذي هو عبارة عن الحكم
على تضمين معنى الفعل كما هو شائع اليه قوله فاعلا ذلك اي يفعله حاكما في خبره لمفهوم
اثباتا كان او نفيا وصلته كما انه اما عبارة عن الحكم اي كالحكم الذي يجده المخبر فاعلا
ذلك الحكم فوضع اسم الاشارة موضع المضمر وكما تجده حالا من الهاء في يحكمه واما مصدر
والحال من ضمير المخبر اي كاينا على حاله مثل حاله وحالك اياه فاعلا والحكم ههنا بمعنى ايقاع

فاما السبب في كون الخبر محتملا للصدق والكذب وان كان تحقق
ذلك الحكم مع كل واحد من حيث انه حكم مخبر م م

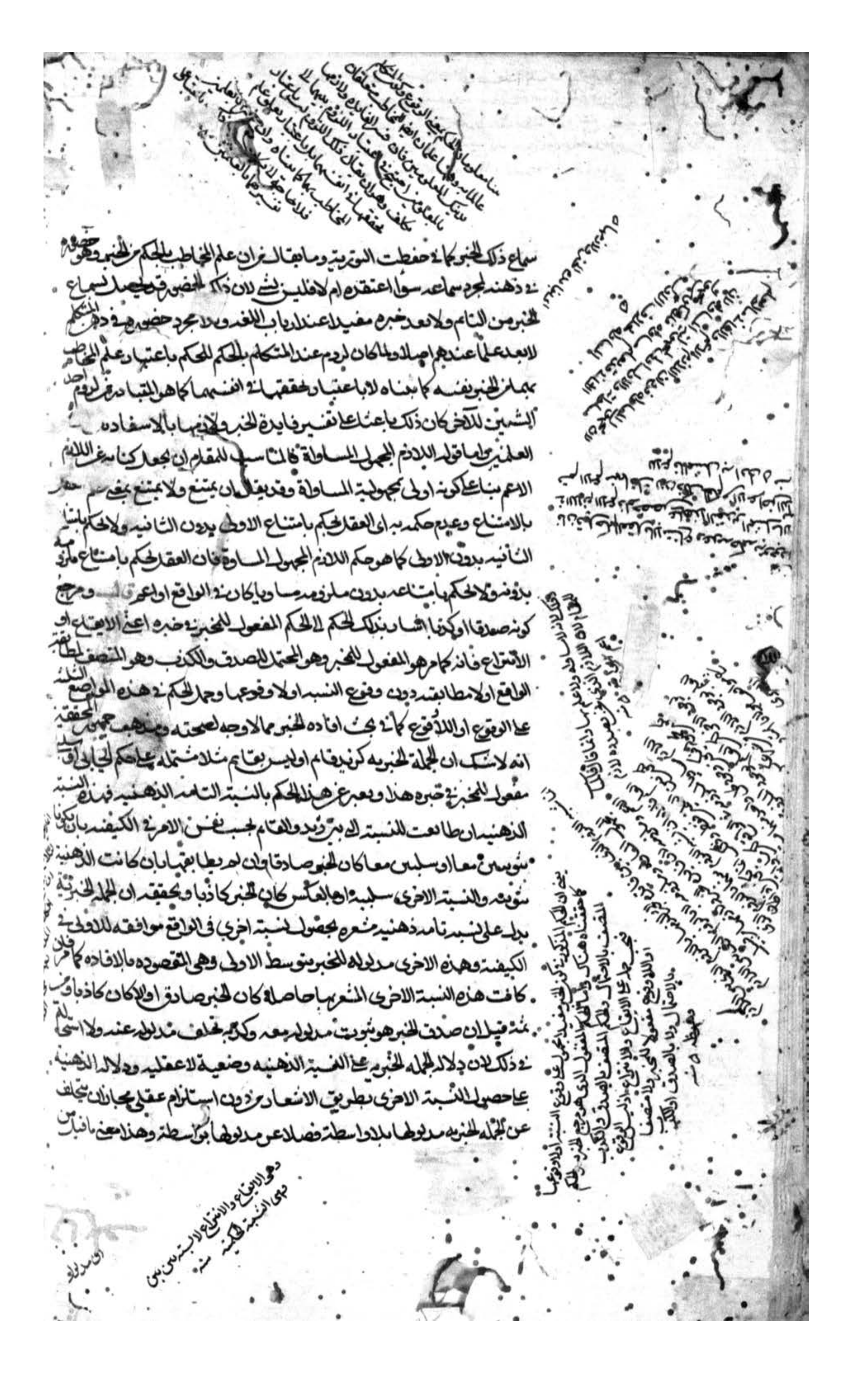
النسبة اولا نتزاعها في حكمه لانه الموصوف بالاحتمال وبالصدق او الكذب وهو الذي
يفعله المخبر دون وقوع النسبة اولا وقوعها ولهذا قال هو لا يزيد باللام منبها على ان
الاصل في المسندان يتبادر منه الوصف قوله لا الى حكم مفعول اي اذا اتى المتكلم بلفظ
مشتمل على نسبة ولم يفعل فيه حكما بايقاع تلك النسبة او انتزاعها بل اشار الى حكم
مفعول فان ذلك اللفظ المشتمل على الاشارة الى الحكم المفعول لا يكون خبرا اي محتملا
للصدق والكذب فلم يكن رجوع الخبرية الى الحكم المفعول المشار اليه ومثل ذلك
بمثالين احدهما الجملة الواقعة صلة فان فيها اشارة الى نسبة قد علمها المخاطب
وحكم بها قبل ان تجعل هذه الجملة صلة والثانية الجملة التي دخل عليها ان المفتوحة
فانك اذا قلت عندي ان زيدا قايم فقد اشرت الى حكمك بكونه قايما قبل
جعل ان مع ما في حيزها محكوما وكان الاولى ان نقتصر على ذكر الصلة فان كل
مشكوك ان زيدا قايم ليس فيه اشارة لما حكم مفعول لاحد بل المفتوحة مع ما
في حيزها بتاويل مفرد لحكم عليه او به وليس تقتضي ان يبادر الى حكم مفعول بخلاف
الصلة فان اجزاءها ملحوظة تفصيلا مكتسب بتاويل مفرد وفيها اشارة الى الحكم
المخاطب قطعا هذا وما يقال ان الصلة جملة خبرية لم يرد به انها خبر حال
كونها صلة بل انها كانت خبرا قبل ذلك وكذا الحال في الجملة الخبرية الواقعة خبرا
للمبتدا او صفة للنكرة او حالا فانها ليست خبرا اي كلاما مقابلا للطلب وذلك
لخروجها شيئا عن كونها مقصودة بالذات فاذا قلت زيد ابوه منطلق كان القصد
الى اثبات انطلاق الاب لزيد لا الى اثبات الانطلاق لابيه فانه مقصود تبعا
فليس كل جملة كلاما ولا كل جملة غير انشائية خبرا قال فاما السبب قد علمت
ان الخبرية صفة للكلام وانما في المال راجعة الى الاحتمال الذي هو صفة ذاتية
للحكم المفعول للمخبر في خبره ويوصف به الكلام تبعا لذلك الحكم فالان لزيد بيان
سبب اتصاف الحكم والخبر بالاحتمال فذكر كلمة اما الذي سامر في حد البيان وصدرها
بالفا لان ذكر الاتصاف بالاحتمال يقتضي ذكر سببه واشار بذلك الحكم الى الحكم
المفعول للمخبر وقال من حيث هو حكم مخبر تنبيها على ما مر به في حد الخبر من وجوب قطع
النظر عن خصوصية المخبر الحكم ليتصف الحكم بالاحتمال في جميع الصور فان قلت احتمال
الحكم للصدق والكذب هو بعينه امكان تحققه مع كل منهما بدلا عن الآخر فكيف جعل
سببا له قلت ان الاحتمال هو الامكان الذهني اعني تردد الذهن وقد علل بالامكان الذي

بالامكان الذهني

او بالامكان سبب الاحتمال

مرجع كون الخبر مفيدا للمخاطب الى استفاده المخاطب منه ذلك الحكم ويسمى هذا فايدة الخبر كقولك زيد عالم لمن ليس واقفا على ذلك او استفادته منه انك تعلم ذلك الحكم كقولك لمن حفظ التورية قد حفظت التورية ويسمى هذا لازم فايدة الخبر والاولى بدون هذه تمتنع وهذه بدون الاولى لا تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة ومرجع كونه صدقا وكذبا عند الجمهور الى مطابقة ذلك الحكم للواقع او عدم مطابقته له وهو المتعارف وعليه التعويل م

هو بحسب نفس الامر اي احتمال الحكم لهما في العقل لامكان تحققه مع كل منهما في الامر وقد يتوهم ان المعيب احتمال الخبر وسببه احتمال الحكم قال ومرجع كون الخبر مفيدا اي اعلم ان مرجع كونه مفيدا والظاهر من عبارته ان ذلك الحكم اشارة الى الحكم المفعول للمخبر في ضمنه اعني الايقاع او الانتزاع المقصود الاصلي من الخبر كما لا يخفى افاده المخاطب الحكم بمعنى وقوع النسبة او لا وقوعها وذلك الحكم المفعول وسيلة اليه فان المخاطب تستفيده من الخبر ويعقل منه الى متعلقه الذي هو هذا الحكم المقصود بالاعلام فكانه عبر ههنا عن وقوع النسبة او لا وقوعها بذلك الحكم لان ذكرها تعلق به اعني الحكم المفعول في ضمن ذكره يرشدك الى ذلك قوله او استفادته منه انك تعلم ذلك الحكم اذ لا يشتبه ان مراد علم المتكلم بالوقوع لا بالايقاع الصادر عنه ولو قال الى استفادة المخاطب منه الحكم لكان الامر اهون فان قلت الاستفادة فرع للافادة فكيف يرجع الافادة الى فرعها قلت اراد ان حكمنا بكون الخبر مفيدا للمخاطب بالنظر الى استفادته منه احد هذين الامرين وملخصه ان معنى افادته له افادته اياه احدهما فاذا لم يفده شيئا منهما لم يعد مفيدا كقولك السماء فوقنا قوله ويسمى هذا اي الحكم بمعنى الوقوع او اللاوقوع فايدة الخبر لانه المقصود الاصلي الذي وضع الخبر للاعلام به وكذا لازم فايدة الخبر كون الخبر عالما بالوقوع واللاوقوع وقد صرح بذلك في تعريف المسند اليه حيث قال والسبب في ذلك هو ان فايدة الخبر لما كانت هي الحكم او لازمه كما عرفت في اول قانون الخبر ولازم الحكم وهو انك تعلم حكم ايضا ممن قال فايدة الخبر استفاده الحكم ولازمها استفاده كون المتكلم عالما فقد فسر الكلام بما لا يرتضيه صاحبه وانما مثل لحفظ التورية لانه مما يستر ويخفى غالبا قال والاولى بدون هذه يعني ان تسميه ما سماه لازم فايدة الخبر انما هي بسبب كونه لازما لها واما تسميته هذه لازم الفايدة وانه باعتبار انه في نفسه ايضا فايدة كما صرحت به عبارته المنقوله آنفا ومعنى امتناع الاولى بدون هذه انه كلما حصل للمخاطب العلم بالحكم من الخبر نفسه وجب ان يحصل له منه العلم بكون المخبر بالحكم وذلك لما عرفت من ان المعتبر في العرف فهم المعاني المقصوده للمتكلم فاذا حصل للمخاطب من الخبر علم بالحكم اي اعتقاد قطعي او ظني فانه يسمى علما في المتعارف كان ذلك بسبب علمه بان المتكلم عالم به قاصد بالخبر تفهيمه اياه وهذه بدون الاولى لا يمتنع لجواز ان يحصل للمخاطب من الخبر علم بكون المتكلم عالما بالحكم ولا يحصل له منه العلم بالحكم لكونه معلوما له قبل



سماع ذلك الخبر كما في حفظت التورية وما يقال من ان علم المخاطب بالحكم من الخبر وحصوله
في ذهنه لمجرد سماعه سوا اعتقده ام لا فليس بشي لان ذلك الحصول قد يحصل بسماع
الخبر من النايم ولا يعد خبره مفيدا عند ارباب اللغة وبدون مجرد حضوره في ذهن المتكلم
لا يعد علما عندهم اصلا ولما كان لزوم عند المتكلم بالحكم للحكم باعتبار علم المخاطب
بمدلول الخبر نفسه كما بيناه لا باعتبار تحققهما في انفسهما كما هو المتبادر من لزوم احد
الشيين للآخر كان ذلك باعثا على تفسير فايدة الخبر ولازمها بالاستفاده
العلمية واما قوله اللازم المجهول المساواة فالمناسب للمقام ان يجعل كنايه عن اللازم
الاعم بناء على كونه اولى بمجهولية المساواة وقد يقال ان يمتنع ولا يمتنع يعني من حيث
بالامتناع وعدمه حكمه به اى العقل الحكم بامتناع الاول بدون الثانيه ولا الحكم بامتناع
الثانيه بدون الاول كما هو حكم اللازم المجهول المساواة فان العقل الحكم بامتناع ملزومه
بدونه ولا الحكم بامتناعه بدون ملزومه مساويا كان في الواقع او اعم قوله ومرجع
كونه صدقا او كذبا اشار بذلك الحكم الى الحكم المفعول للمخبر في خبره اعني الايقاع او
الانتزاع فانه كما مر هو المفعول للمخبر وهو المحتمل للصدق والكذب وهو المتصف بمطابقة
الواقع او لا مطابقته دون وقوع النسبه او لا وقوعها وحمل الحكم في هذه المواضع
على الوقوع او اللاوقوع كما في بحث افادة الخبر مما لا وجه لصحته وقد ذهب جمهور المحققين
انه لا شك ان الجملة الخبريه كزيد قايم او ليس بقايم مثلا مشتمله على حكم الحاكي اى
مفعول للمخبر في خبره هذا ويعبر عن هذا الحكم بالنسبة التامة الذهنيه فهذه النسبة
الذهنيه ان طابقت للنسبة التي بين زيد والقايم بحسب نفس الامر في الكيفيه بان يكونا
ثبوتيين معا او سلبيين معا كان الخبر صادقا وان لم يطابقها بان كانت الذهنية
ثبوتيه والنسبة الاخرى سلبيه او بالعكس كان الخبر كاذبا وتحقيقه ان الجملة الخبرية
تدل على نسبة تامه ذهنيه مشعره بحصول نسبة اخرى في الواقع موافقه للاولى في
الكيفية وهذه الاخرى مدلوله للخبر بتوسط الاولى وهي المقصوده بالافاده كما مر فان
كانت هذه النسبة الاخرى المشعر بها حاصلة كان الخبر صادقا والا كان كاذبا ومن
ثمة قيل ان صدق الخبر هو ثبوت مدلوله معه وكذبه تخلف مدلوله عنه ولا استحالة
في ذلك لان دلالة الجملة الخبريه على النسبة الذهنيه وضعية لا عقليه ودلالة الذهنية
على حصول النسبة الاخرى بطريق الاشعار من دون استلزام عقلي فجاز ان يتخلف
عن الجملة الخبريه مدلولها بلا واسطة فضلا عن مدلولها بواسطة وهذا معنى ما قيل من

وعند البعض الطباق الحكم لاعتقاد المخبر او ظنه لا لا طباقه لذلك سوا كان ذلك الاعتقاد او الظن خطأ او صوابا
بناء على دعوى تبري الخبر عن الكذب متى ظهر خبره بخلاف الواقع واحتجاجه لما بان لم يتكلم بخلاف الاعتقاد والظن
لكن تكذيبا لليهودي ... قال الاسلام باطل وتصديقا له اذا قال الاسلام حق يبحثان بالقطع على هذا البناء
يبحثان طلب تاويل ... تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله
يشهد ان المنافقين لكاذبون ... قول المنافقين على كونه مقرونا بانه قول عن صميم القلب كما يترجم عنه ان واللام وكون
الجملة اسمية في قولهم لارباب البلاغة وسياتيك تعرض لهذه الاية واذا قد عرفت ان الخبر مرجع الحكم لمفهوم

ان مدلول الخبر هو الصدق واما الكذب فاحتمال عقلي قوله او غير مطابقته اراد او لا
مطابقته اراد او لا مطابقته تنبيه على جعل غير بمعنى لا كما ينبه عليه قوله والى الاضافة
ولا يجوز ان يراد غير المطابقة مطلقا لان ساير صفات الحكم كاليقينية والظنية و
الضرورية والكسبية مغايرة للمطابقة وليس مرجع الكذب اليها والاد بمرجوع كون
الخبر صادقا او كاذبا اليهما ان معنى صدقه وكذبه مطابقته للواقع وعدم مطابقته
للواقع وعدم مطابقته له وهذا هو المتعارف بين جمهور الناس فانهم لا يعرفون
سوى ذلك وعليه التعويل اي الاعتماد لما سنذكر من اجماع المسلمين على تصديق
... تكذيبهما في قوله مع ... بالنقل عن ائمة اللغة والتعارف فيما بين ...
قال وعند بعض ومرجع كون الخبر صدقا او كذبا عند بعض واراد به النظام
ويكرر لحصر المذهب في هذا المطلب الطباق الحكم المعقول للمخبر في خبره لا اعتقاده
الجازم او ظنه والى لا طباقه لذلك الاعتقاد او الظن فاذا كان كاذبا فلا واسطة
بين الصادق والكاذب عنده ايضا لان ما لا يطابق الاعتقاد كاذب بسوا كان
هناك اعتقاد او لا وقدم كون الاعتقاد خطأ على كونه صوابا ادخ ويظهر الافتراق
بين معنى الصدق ولم يرد بقوله سوا كان ذلك الاعتقاد او الظن خطأ او صوابا انه
لا يدل على تقدير الطباق واللاطباق من اعتقاد او ظن حتى يشعر بل اراد انه
لا اعتبار بمطابقة الواقع ولا مطابقته في هذا المذهب اصلا وقوله بناء على
انه مفعول له او حال او مصدر لفعل مقدر هو حال والعامل معنى قوله مرجعهما عند بعض
اي حكم مرجوعهما الى ما ذكر لاجل البناء او بانيا اي بمعنى بناء وقوله واحتجاجه عطف
على دعوى اي هذا البعض في مذهبه على ان المخبر متى ظهر خبره بخلاف الواقع يدعي
تبرؤه عن الكذب ويحتج لدعواه هذه بان خبره كان على وفق اعتقاده او ظنه وسلم
لذلك عن خصمه فلولا ان الكذب عدم مطابقة الاعتقاد لما صح ذلك منه ولما سلموه
او وجب ان يكون الصدق مطابقة الاعتقاد ايضا والجواب انه انما تبرا عن الكذب
عمدا اي مع العلم بكونه كذبا دفعا لاستحقاق اللائمة عرفا قال لكن تكذيبا استدلال
عن قوله بناء دفعا لتوهم استحكامه ويشهد ما بني عليه اي اجماع المسلمين على تكذيب
اليهودي في قوله الاسلام باطل مع مطابقته لاعتقاده يبحثان اي يبطلان بالقطع
على هذا البناء يقال الحج عليه بالسوط اذا اقبل له عليه والمعنى انهما يقلعان هذا البناء
وما بني عليه باقبال وتوجه تام فهو ابلغ من تعلقاته يعني ان هذا دليل عقلي قطعي

وهو الذي تسمية الاسناد الخبري كقولنا شي ثابت شي ليس بثابت فانت تحكم في الاول بالثبوت
وفي الثاني باللاثبوت الذي عرفت ان في الاعتبارات الراجعه الى الخبر لا بد على
ثلثة فن يرجع الى الحكم وفن يرجع الى المحكوم له وهو المسند اليه وفن يرجع الى المحكوم به

مذهب الجمهور وبضعها مذهب النظام وسلاشي ما بني عليه لانه ظني ضعيف حتا
صادق قاطعا الخروج عن كونه صالحا للتمسك به فلم ا... خرج عن البنا المذكور في المبني
عليه قوله ويستوحسان اي يستحقان وذلك لان الآية الكريمة ظاهرة الدلالة على
راي النظام وقد وقعت في مقابلة القاطع الذي سيحو بك وجب تاويل الظاهر
اي صرفه عن ظاهره اما ظهورها فلان الله تعالى كذب المنافقين بابلغ وجه فيما
حكى عنهم من قولهم انك لرسول الله مع مطابقته للواقع دون الاعتقاد فتفسير
الكذب لا مطابقة الاعتقاد فالصدق مطابقته اذ لا قايل بالفصل واما تاويلها
فهو ان التكذيب راجع الى خبر ضمني يشعر به تاكيدهم كلامهم بان واللام وكون جملته
اسمية وهو ان اخبارنا هذا صادر عن صميم القلب وخلوص اعتقادنا ووفور
رغبتنا ونشاطنا لا الى خبرهم المذكور صريحا ولدفع توهم رجوعه الصريح مزيد قوله
والله يعلم انك لرسوله على سيأتيك في باب الاطناب قوله كما هو يترجم اي
يفسر ويكشف عنه اي عن انه قول عن صميم القلب اي خالصه وقوله لارباب البلاغة
متعلق بيترجم قال واذ قد عرفت ان الخبر حصر اصول تراكيب الكلام في قسمين
وبين حال تصورهما وجعل القانون الاول للخبر وذكر مرجع خبريته فشرع في
ضبط بيان الاحوال التي بها تفيد الحصر خواصه اي عرفت مما مضى من بيان مرجع
الخبرية ان الخبر مرجع الى الحكم الذي يحكمه المخبر في خبره لمفهوم لمفهوم يعني ان الخبر لا بد
فيه من ذلك الحكم الذي لا بد له من طرفين فيحققه بهذه الاشيا الثلاثة التي هي اجزا
فلا تتوقف على غيرها الا ان الحكم لما كان جزا اخيرا كالصورة ويستلزما للطرفين جعله
مرجعا للخبر وانما قال لمفهوم اشارة الى ان المحكوم عليه هو الحد الاكبري لانه الذي
قصد في الخبر اثبات صفة له او نفيها عنه ولذلك سماه المحكوم له وفي قوله تسميه
اشارة الى ان هناك معنى آخر للاسناد فان النحاة يفسرون الاسناد الخبري بضم
كلمة الى اخرى على وجه يدل على ذلك الحكم وشيا بالشي والثبات لانهما في غاية العموم والابهام
انما هذا القدر كاف في تحقق الخبر وما زاد من خصوص في المحكوم عليه او به فليس بمعتبر
في تحقق الخبر وما زاد من خصوص في المحكوم عليه او به فليس بمعتبر في تحقق ماهيته
بل في مرتبة الفايدة والتنكير في بشي يدل على صفة اي شي من الاشيا جاز وقوعه
مبتدا والمراد باللاثبوت سلب الثبوت ونفيه وقد يقال في السالبة بالمعدولة
اشعارا بان الثبوت اذا وقع محمولا لم يكن بينهما فرق لان معناهما انتفا الموضوع في

...ان السالبة ... وجود الموضوع ...
العدولة فكذا ... على ...
الا هذا ... العبارة ...
المقام مع ان ... السالبة ...
فيما اذا وقع الوجود محمولا ...
ان المعدولة ... وجود الموضوع ...
حال القضاء ... بالثبوت ...
والسكرة ان ...

اما الاعتبار الراجع الى ... في التركيب من حيث هو حكم من غير التعرض لكونه لغويا
او عقليا ... ذلك وظيفة ... انه ... لكون التركيب تارة غير مكرر ومجردا عن لام
الابتداء ... المشبهة ونونى التعظيم ولامه ودون التاكيد كنحو زيد عارف في
اخرى ... مزيدا غير مجرد كنحو عرفت عرفت ولزيد عارف وان زيدا لعارف
ووالله لقد عرفت اولا عرفت في الابيات م م م م

16

الخابج طابقا معرفا باذا جعل الثبوت رابطة كما في قولك زيد ليس بكاتب وزيد
لاكاتب وان قلت اذا كان الخبر راجعا الى الحكم لمفهوم لم بينا و الخبر الشرطي
فلت سيافة في الكتاب ان الجملة الشرطية جملة خبرية الجزا مقيدة بقيد مخصوص
هو الشرط محتملة في نفسها للصدق والكذب فالخبر عنده منحصر في الحملي وسيكشف
لك الحال هناك باذن الله تعالى قوله لاموره على ثلاثة اى الاعتبارات الراجعة
في افادته للخواص منحصرة في ضمن ثلاثة راجعة الى اجزائه الثلاثة وبيس هذا
حصرا عقليا ليعترض عليه بجواز ان يكون هناك اعتبارات يتصف بها المجموع من حيث
هو لا شيء من اجزائه او يتصف بها اثنان منها ولما كان متعلقان المسند والمسند اليه
من الاجزاء منهما ادرج الاعتبارات الراجعة اليها في فيهما اما الاعتبار الراجع
الى الحكم بجمع الاعتبار اولا نظرا الى انها فنون ثلاثة وافرده هنا لانه فن واحد من
تلك الفنون وقوله في التركيب حال عن الحكم والعامل هو الراجع اى الذي يرجع الى
الحكم حال ثبوته في التركيب اى يرجع اليه باعتبار كونه فيه فيخرج الاعتبار الذي
لا يكون رجوعه اليه مقيدا بحال كونه واقعا في التركيب ككونه ضروريا او كسبيا تعيينيا
او ظنيا وقوله من حيث هو حال اخرى منه اى ماخوذا من هذه الحيثية وقوله من غير
التعرض اى لا من جهة التعرض تفسير لهذه الحيثية او بدل منها لئلا يتوهم ان المقصود
رجوع الاعتبار الى الحكم لذاته مع قطع النظر عما عداه فيعترض بان شيئا من الاعتبارات
المذكورة ليس كذلك وكون الحكم لغويا اشارة الى ما ذهب اليه طائفة من ان الفعل كان
مثلا موضوع للاسناد الى القادر المختار فاذا اسند اليه كان الحكم واقعا على ما تقتضيه
اصل الوضع واذا اسند الى غيره كان خارجا عنه وعلى التقديرين كان الحكم منسوبا
الى اللغة وكونه عقليا اشارة الى ما هو المختار من ان اللغة لا مدخل لها في تعيين
ما اسند اليه الفعل بل ذلك مفوض الى العقل كما سيأتي تحقيقه ولو قال من غير التعرض
لكونه حقيقة او مجازا كما ذكره في المسند اليه لكان اظهر في كونه وطيفه بياسه وكان
مثال الاول انبت الله البقل فانه حقيقة عقلية على المذهب المختار ولغوية على المذهب
الاخر ومثال الثاني انبت الربيع فانه مجاز اما عقلا او لغوي والاعتبار الراجع الى
الحكم منحصر في قسمين كونه مجردا عن التاكيد وكونه مؤكدا وللتاكيد اسباب كالتكرير
ولام الابتداء واخواتها اما منفردة واما مجتمعة ونسب هذه الامور الى التركيب
حيث قال فلكون التركيب تارة غير مكرر الى اخره لظهور الامور في التركيب وان كان

وفي النفي كون التركيب غير مكرر ومقصوراً على كلمة النفي مرة كنحو ليس زيد منطلقاً وما زيد منطلقاً ام
ولا رجل عندك ومرة مكرراً كنحو ليس زيد منطلقاً ليس زيد منطلقاً وغير مقصور على كلمة النفي
كنحو ليس زيد بمنطلق وما ان يقوم زيد وواسم ما زيد قايماً فهذه ترجع الى نفس الاسناد
الخبري واما الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه في التركيب من حيث هو مسند اليه من التعرض لكونه
حقيقة او مجازاً ولكونه محذوفاً كقولك عارف وانت تريد زيد عارف او ثابتاً معروفاً
راجعاً الى المعارف في سترهما مصحوباً بشيء من التوابع او غير مصحوب معروناً بفصل او غير معرون او منكراً

فايدتها راجعة الى الحكم واورد كاف التشبيه اشعاراً بتجويز التاكيد بوجه آخر غير
ذكر وفي بعض النسخ فكون بلا كاف وعلى هذه النسخة فقوله في الاثبات متعلق
بقوله فكون التركيب تارة غير مكرر وقوله وفي النفي كون التركيب غير مكرر معطوف
على كون التركيب في الاثبات الا انه قدم متعلق الكون في المعطوف وعلى النسخة الاولى
فتقدير الكلام هذا في الاثبات والاعتبار الراجع الى الحكم في النفي كون التركيب وايراد
الكاف في كنحو اشارة الى كثرة الامثلة وقوله لا رجل عندي قيل مرفوع على انه اسم
ليس وقيل مفتوح لان ما فيه الجنس يفيد عموماً لا تاكيداً وقوله فهذه ترجع الى نفس
الاسناد الخبري دفع لما يتوهم من ان الباء الزايدة الداخلة على خبر ليس ونون التاكيد لاحقة
بالمسند الذي هو فعل ولام الابتدا واردة على المسند اليه او المسند فهذه اعتبارات
راجعة الى المحكوم له اذ المحكوم به لا الى الحكم فاشار الى ان الكل من حيث المعنى راجعة
الى الحكم كما مر واما الاعتبار الراجع الى المسند اليه قدم الاعتبار الراجع اليه على الاسناد
لانه جزء صوري يحصل به الخبر بالفعل وعقبه بالاعتبار الراجع الى المسند اليه لانه
العمدة الكبرى وقوله في التركيب حال عن المسند اليه واحترز عما لا يكون دعوى عليه الى بعد
الحال كونه واقعاً في التركيب حال عن المسند اليه واحترز كالادغام والاعلال وقوله
من حيث هو حال اخرى وقوله من غير التعرض ببيان او بدل على قياس ما يحققه في
الحكم والبحث عن كونه حقيقة او مجازاً وطيه ساقية وذكر الحذف في المسند اليه والذكر
في المسند بما يمنع في العبارة ولذلك قال فيما سبق او في نحو منطلق بترك المسند اليه وقد
يقال في اختيار الحذف والطي في المسند اليه كما سيلقي اشعار بانه الركن الاعظم كانه
ذكر ثم اسقط او طوى بخلاف واما المسند فقد ترك ولم يوت به وتقدم الحذف
على الاثبات لكونه اغرب وارسخ في اقتضا الخاصة ولان عدم الذكر متقدم عليه
وقد راعى التغير ايضاً في ذكر امثلة الاعتبارات فاستوفاها في الاسناد لعلتها واقتصر
على مثال الحذف في المسند اليه ولم يتعرض لها في المسند لكثرة اعتباراتهما وما للاختصار
بعد الارشاد وقدم التعريف على التنكير في المسند اليه وعكس في المسند عاية لما هو الاصل
في كل منهما وعقب المعرف بذكر التوابع لانه منهما اتفاقاً وتقاربه غالباً وبذكر
الفصل لاختصاصه وما رواه سيبويه من اهل المدينة طبت رجلاً هو خير امنك بنصب
خيراً لم يستحسنه فقد لحنه ابو عمرو في اللحن وعد الفصل من اعتبارات المسند اليه
لطلب به اياه لفظاً واقترانه به في التلفظ اولاً وان كان معناه متعلقاً بهما معاً فانه

يعني ان قوله محذوفاً خبر للكون وقد عطف عليه بالفاعل ما واعني

هذا اذا كانت الجملة الخبرية مفردة اما اذا كانت اسقطت مع
اخرى فيقع اذذاك اعتبارات سوى ما ذكر فن رابع

١٦

نقص المسند على المسند اليه ولو جعل في اعتبارات المسند لكان له وجه ايضا اذ يوتى به
ليفصل بين المسند والنعت وقوله معرفا خبر اخر لكونه لا صفة لقوله ثانيا لان التعريف
مع الثابت والمحذوف وقس في قوله احد المعارف بما نسبه والظرف صفة لمعرفا وكذا في
بهوريا ومقرونا صفتان له وقوله مقدما خبر اخر ايضا قال واما الاعتبارات
الراجعة الى المسند مر كره هنا قيد في التركيب اتكالا على ما ذكره غير مرة واشار بقوله ايضا
الى حيثية المسند مفسرة بما فسر به حذف المسند اليه اعني عدم التعرض لكونه حقيقة
او مجازا وهو مصدر عجز عاد فيجب حذف ناصبه اى عادت الحيثية في المسند
الى ذلك التقسيم المذكور في المسند اليه اى رجعت اليه وتعددت به قوله وفي افراده اى في
افراده اعتبارات من كونه فعلا وفي كونه جملة اعتبارات من كونها اسمية ولا بد
من عطف كونه مقدما او موخرا على كونه مقدما او على كونه مقدما لان الفصل من بحث
المعطوف عليه او المعطوف الاول ويجوز ان يقدر فكالاعتبار والراجع اليه في افراده في
كونه جملة وقدم في اعتبارات افراده الفعل لاصالته في كونه مسندا من حيث انه يدل
على النسبة الحكمية وفي اعتبارات كونه جملة الاسمية لكونها على الوضع الطبيعي من تقدم
المسند اليه على ذكر الصفة او لتقرب بالفعلية ما يرجع اليهما من الشرطية والظرفية قوله
بسند اخر لكونه اى مقيدا لكان الفعل والاسم المنكر والمعرف بنوع تقدمنا نسبه واعلم
ان الاسناد اذا اطلق على الحكم كان المسند والمسند اليه من صفات المعاني ويوصف بهما
الالفاظ تبعا ولهذا اطلق على الضم المذكور كان الامر بالعكس وان اعتبارات الاسناد
لفظية كلا معنيه على السوا واما اعتبارات المسند والمسند اليه فانما يظهر جريانها
في الالفاظ قال هذا اذا كانت اى الخصال الاعتبارات الراجعة الى الخبر وفي فنون
ثلثة انما يكون اذا كانت الجملة الخبرية مفردة ليست مع جملة اخرى اما اذا كانت مع اخرى
فهناك اعتبارات اخرى فن رابع يعني مباحث الفصل والوصل والايجاز والاطناب
قوله اذا اقتصمت اى اقترنت والعامل في اذا الجملة اما اى مهما يكن من شيء مر بما انسلط
مع اخرى فلا ينحصر اعتباراتها في الفنون الثلثة لانه يقع اذ ذاك الانتظام حاصل اى
يقع في زمان حصوله اعتبارات سوى ما ذكر وقوله فن رابع خبر مبتدا محذوف اى
هي فن رابع او بدل من اعتبارات ثم ان الفصل والوصل يعمان الجمل الخبرية والانشائية
وكذا الايجاز والاطناب بل هما يجريان في جملة واحدة ايضا وكذا كثير من احوال الاسناد
والمسند اليه والمسند مع الانشائية الا انه لما ذكرها في فن الخبر اكتفى به اذ يعرف حالها

ولا يتضح الكلام في جميع ذلك اتضاحه الا بالتعرض لمقتضى الحال فبالحرى ان لا نتجاوزه ثم بيا
نقول والله الموفق للصواب لا يخفى عليك ان مقامات الكلام متفاوتة فمقام التنكير
يباين مقام التعريف ومقام التهنية يباين مقام التعزية ومقام المدح يباين مقام
الذم ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب ومقام الجد في جميع ذلك يباين مقام الهزل

الانشا با لمقايسة وربما نبه عليها في بعض المواضع بايراد الامثلة الانشائية كما ذكر
في المسند اليه من انه يقدم لتضمنه الاستفهام قال ولا يتضح اي ولا يتضح الكلام
في جميع ما ذكر من فنون الاعتبارات الاربعة حق اتضاحه لا بالتعرض لمقتضى الحال وذلك
لانه ليس المقصود في علم المعاني من معرفة تلك الاعتبارات الا ان تورد كلامك مشتملا
عليها على وفق مقتضى الحال ليفيد خواص مقصوده مناسبة اياها او تصدق بانها
في كلام غيرك منطبقة على مقتضى الحال ليسبق منها الى فهمك ما يناسبها وبالجملة
في علم المعاني غرض افادة التراكيب لخواصها بحسب مطابقتها [illegible] ايرادها للاحوال مقتضيا
قوله فبالحرى اي اذا كان كذلك فليس بالحرى عدم اتخاذ مقتضى الحال ظهريا اي منسيا
لا يلتفت اليه وقد يروى بالتشديد على زيادة اليا اي الحرى ذلك قال فنقول والله
الموفق قد عرفت ان الحال هو الامر الداعي الى ايراد الكلام على وجه مخصوص وكيفية
معينة وقد يطلق عليها المقام ايضا والفرق بينهما بحسب الاعتبار فان ذلك الامر
الداعي من حيث انه بمنزلة زمان يقارنه ذلك الوجه المخصوص يسمى حالا ومن حيث انه
بمنزلة مكان حل فيه ذلك الوجه يسمى مقاما ثم انه نبه على تفاوت الاحوال والمقامات
وبذلك يتضح التفاوت بين المقتضيات فذكر مقامات متعلقة بالمتكلم متباينة
اي متقابلة يقتضي كل واحد منها نوعا من الكلام مباينا لما يقتضيه مقابله وهو الى
قوله يباين مقام الهزل ومعرفة هذه المقامات ومقتضياتها وتطبيق الكلام عليها
مما لا يحتاج فيه الى علم المعاني فذكرها ههنا توطية للايقال اذا اقتضى كل واحد منها
نوعا من الكلام لم يكن داعيا الا ايراد وجه مخصوص في الكلام فلا يكون حالا لانا
نقول خصوصية كل نوع من الكلام وجه مخصوص لمطلق الكلام ثم ذكر مقامات متعلقة
بالمخاطب هي خلو ذهنه واستحسانه وانكاره وهي مغايرة بمعنى انها ليست متقابلة كالمقامات السابقة
ومقتضيه بوجوه مختلفة في جملة واحدة من الاعتبارات الراجعة الى الحكم ولذلك فصلها
عما تقدمها بلفظ كذا وكما ذكر هناك مقامين لجامع كل منهما لكل واحد مما عداهما اعني مقامي
الجد والهزل ذكر ههنا ايضا مقامين لجامع كل واحد من الاحوال المذكورة للمخاطب اعني
ذكاوة وغباوته فمع الذكي يتفاوت اقتضا تلك الاحوال دون الغبي وفصلهما عنها
بكذا لكونهما اصل من وذكر فيهما التغاير دون التباين نظرا الى انهما لا يوجبان اختلاف
اصل الكلام بل يعملان في وجوه الاسناد في كلام واحد ونبه بقوله ولكل من ذلك اي من
المذكور من المقامات مقتضى الاخر على ما هو بصدده من بيان مقتضى الحال ثم اشار الى الاحوال المعتبرة

شأن الكلام في باب الحسن والقبول والانحطاط في ذلك بحسب مصادفته المقام لما يليق به وهو الذي تسميه مقتضى الحال فان كان مقتضى الحال
اطلاق الحكم فحسن الكلام تجرده عن مؤكدات الحكم وان كان مقتضى الحال خلاف ذلك فحسن الكلام تحليه بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفا وقوة وان كان
مقتضى الحال طي ذكر المسند اليه فحسن الكلام تركه وان كان المقتضى اثباته على وجه من الوجوه المذكورة فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب
وكذا اذا كان المقتضى ترك المسند فحسن الكلام وروده عاريا عن ذكره
وان كان المقتضى اثباته مخصصا بشيء من التخصيصات

في الفنون الثلثة الاخيرة بقوله ثم اذا شرعت وانما فصلها عن احوال الاسناد لان الاسناد
جزء من الكلام لا يتصور وجوده قبله حتى يتصور ان المتكلم اخذ ذلك الموجود وضمه الى
غيره فيعتبر له احوال في ذلك الضم بل احواله راجعة الى مجموع الكلام بلا اعتبار انضمام
بخلاف المسند اليه والمسند فانه يتصور وجودهما قبل الكلام فكان المتكلم واراد ان يشرع
في الكلام باخذ احدهما ويضمه الى الاخر ويجعله مصاحبا له فلكل واحد منهما احوال
فيه اي في صاحبه وكذلك الهال المنطه فاحوال هذه الفنون الثلثة راجعة الى اشياء
باعتبار انضمامها الى الاشياء الاخرى والمراد بقوله كل كلمة مع صاحبتها ما يتناول طرفي الاسناد ومتعلقاتهما
ويتناول الجملة ايضا والمعنى ان المسند اليه اذا اريد ضمه الى المسند فله مقام يقتضي تعريفه
او تنكيره الى غير ذلك وكذا المسند وما يتعلق بهما وكذا الجملة اذا اريد ضمها الى اخرى
فلها مقام يقتضي فصلها او وصلها قوله ولكل حد اي ولكل مرتبة من مراتب الايجاز
والاطناب بحسب اليها الكلام مقام يقتضيها وانما افرد الاشارة الى ذلك مع ادراجه
في الفن الرابع لانه في نفسه باب برأسه قال وارتفاع شان الكلام لما اشار الى
المقامات المقتضية لفنون الاعتبارات الاربعة رغب في الاعتناء بها فقال ارتفاع
شان الكلام اي الكلام الذي يعتد به ولا يعد من اصوات الحيوانات في باب حسنه الذاتي
وكونه مقبولا عند النقاد وانحطاطه في ذلك الباب بقدر مصادفة المقام لما يليق
به من الاعتبارات والكيفيات فكلما كانت المصادفة اتم واوفر كان حسنه وقبوله
اعلى واكثر وكلما كانت المصادفة انقص كان حسنه اقل قوله وهو اي ما يليق بالمقام
من الاعتبارات هو الذي نسميه مقتضى الحال قال فان كان مقتضى الحال هذا تفصيل
لمصادفة المقام لمقتضاه وما يترتب عليها من الحسن وانما تعرض لمقتضيات الاحوال
المتعلقة باجزاء الكلام وبانتظام جملة مع اخرى وتطبيق الكلام عليها لانها المعتبرة
في علم المعاني وما بعد منها توطيتها كما مر والمراد باطلاق الحكم ان لا يفيد بالتاكيد
وذلك انما يحصل بتجريد الكلام عن المؤكدات فالحال اقتضى كيفية مخصوصة هي الاطلاق
في امر معنوي هو الحكم واقتضى بتوسط تلك الكيفية كيفية اخرى في اللفظ هي تجريده
عن المؤكد فحسن الكلام ح بالتجريد ليفهم منه ما هو المقصود اعني الاطلاق ومجرد الاخبار
واذا اقتضى المقام تقييد الحكم بالتاكيد واقتضى بتوسطه اقتران الكلام بالمؤكد كان
حسنه بتحليه وتزيينه بشيء من المؤكد بقدر المقتضي ضعفا وقوة ولفظ المقتضي يروى بصيغة
الفاعل اي الحال المقتضي ان كان ضعيفا كالسؤال وان في الانكار فحلي الكلام بمؤكد كان

ومَا ذكر من حيث اجمالى لا بدّ من تفصيله فستسمع لما يتلى عليك باذن الله تعالى وقد رتبت
الكلام هنا كما ترى على فنون اربعة الفن الاول في تفصيل اعتبارات الاسناد الخبرى
الفن الثاني في تفصيل اعتبارات المسند اليه الفن الثالث في تفصيل اعتبارات
المسند الفن الرابع في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل والايجاز والاطناب

م م م

بمقداره قوة وضعفا فيراعى ذلك في المؤكد قوله وان كان مقتضى الحال طى ذكر المسند اليه
لا يخفى عليك ان الطى والاثبات من الكيفيات الراجعة الى اللفظ دون المعنى فمن زعم
ان مقتضى الحال على الاطلاق يعتبر اولا في المعنى وثانيا في اللفظ على قياس ما عرفته
في الاسناد فقد سهى قوله اثباته على وجه من الوجوه المذكورة يعنى كونه معرفا بوجه
الى آخر ما ذكره هناك وقد يتمسك بهذا على ان قوله معرفا وما يتبعه صفة بقوله ثانيا
قوله للشىء من المخصصات يعنى كونه مفردا او جملة باقسامها قوله انتظام الجملة مع اخرى
على الاولى ان تحمل اخرى على الجملة الاولى لان كلمة مع تدخل على المتبوع دون التابع وضمير
فصلها او وصلها راجع الى الجملة كما تقتضيه سياق الكلام وكذا ضمير معها اى مع انتظامها
وفى الايجاز والاطناب بطى جمل ولا طيها عن بين الجملتين المنتظمتين لان طى ما دون ذلك
ولا طيه مندرجان في العيون الثلثة واعلم ان مقتضى الحال هو الوجه الذى يقتضى الحال ايراد
الكلام عليه من اطلاق الحكم وتاكيده وطى المسند اليه واثباته وترك المسند وذكره وغير ذلك
مما ذكر هنا اجمالا وسياتيك في تفصيلها من الحالة المقتضية للحذف للاثبات للتقديم
للتاخير للتعريف للتنكير فتطبيق الكلام على مقتضى الحال ايراده مشتملا عليه وقد يقال
مقتضى الحال هو الكلام المشتمل على ذلك الوجه وتطبيقه جعله مندرجا تحت المقتضى اندراج
الجزئى تحت الكلى فالانكار مثلا يقتضى كلاما مؤكدا فاذا قلت ان زيدا لقائم كان مطابقا
للمقتضى وجزئيا له ويستدل لذلك بقوله في تعريف المعانى تطبيق الكلام على ما يقتضى
الحال ذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام لا الحذف والتقديم وانت تعلم ان بعض المقتضيات
كالمؤكدات واداة التعريف مما يذكر فوجب حمل الذكر على التغليب رعاية لما صح به
في الاجمال والتفصيل فكانه قال على ما يقتضى الحال ايراده في الكلام وايضا كما جعل الالتفات
مسموعا للتعلقه بالمسموع جعل ايضا ما يتعلق بالمذكور مذكورا قال وما ذكر من
حيث اجمالى لا بد من تفصيله اى منفصل لك حديث مقتضيات الاحوال المتعلقة
بالاعتبارات المذكورة بتعيين كل حالة وما تقتضيه وقد ترتب الكلام هنا اى في
تفصيل تلك الاعتبارات على فنون اربعة هى اجزاء لذلك الكلام بمنزلة الفصول في
الابواب الا انه سماها بالفنون نظرا الى انها ستة فنون الاعتبارات الاربعة وكلام
الفصل والوصل من حيث انه عارض للجمل المنتظمة يكون مقتضى الحال واعتبارا مناسبا
له ولذلك قال اولا اذا كان المقتضى فصلها او وصلها ومن حيث ان له امورا يتعلق به
كلكون الوصل بالواو او غيرها وكونه للتوسط او دفع الايهام وكون الفصل الكمال الانقطاع

اول الانقطاع

وقيل ان في هذه الفنون جميها في التركيب سك على الاصل ليكون على ذكر منه واعلم انه ليس من الواجب في صناعة وان كان المرجع في اصولها وتفاريعها الى مجرد العقل ان يكون الدخيل فيها كالناشي عليها في استفادة الذوق منها كيف اذا
كانت الصناعة مستندة الى تحكمات وضعية واعتبارات الفية فلا باس على الدخيل في صناعة علم المعاني ان
يقلد صاحبها في بعض فتاواه ان فاته الذوق هناك الى ان يتكامل له على مهل موجبات ذلك الذوق م

١٩

الانقطاع يكون له اعتبار مناسب ولذلك قال ههنا في تفصيل اعتبارات الفصل
والوصل وكذا الكلام في الايجاز والاطناب قال وقيل ان تنبه على اصل بديعي
مع عليه السالات على مراعية العلوم ومقاساتها رجا ان يحظى منها بالخطوة كاملة
ويرى وافرة اعطاء فنون الاعتبارات حقها في الذكر بكسر الذال وهو باللسان ان تفصل
اعتبارات تحررها وتمثل لها بشواهد بوردها قوله ليكون اي ذلك الاصل على ذكر منك
بضم الدال وهو بالقلب اي لا يزول من حفظك ويروى ليكون اي انت على ذكر منه
اي على حفظه لا تغفل عنه قوله في صناعة اي في علم من العلوم وان كان المرجع اي
الرجوع في اصل مسايلها وفروعها الى مجرد العقل بان يستدل عليها بدلايل عقلية او
كنفي سهامه كالعلوم الحكمية والرحال في الصناعة المبتدي فيها يقال هو دخيل في
عليها من نشا العلام اذا ارتفع وطلع والذوق حالة ادراكية نسبة دون الطعوم الدينية
كانها عيان تقديرها وقد يطلق على القوة الادراكية التي يتوصل بها الى تلك الحالة واذا
الحب تساويهما في العقليات الصرفة فكيف يجب في صناعة مستندة الى تحكمات
وضعية ككون اللام وان مثلا للتاكيد والى اعتبارات الفية اي امور يعتبر بحسب
الالف بتراكيب البلغا المبنية على مناسبات عادية ككون التاكيد لدفع الشك
او رد الانكار او اعتبار المتكلم وانما نفى وجوب التساوي ولم يدع امتناعه لان
الدخيل ربما زاد على الناشي في استفادة الذوق لشدة ذكائه وقوة فطانته ولانه
كان في اثبات مطلوبه فانه اذا لم يجب التساوي فلا باس على الدخيل في صناعة علم
علم المعاني في ان يقلد صاحبها الناشي عليها الذي كالمجتهد يقلد منه فتواه وان
لم يعلم وجهها وانما صرح بالبعض مع كلمة الشك تنبيها على ان فوات الذوق وان
كان قليلا يكون في بعض المسايل الخفية في دليل الاستقراء واما اكثرها فيتوصل بادلتها
الواضحة او بالبينة عليها الى ادراكها الذوقي قوله على مهل اي على تدريج بعي بالمواظبة
على الاستعمال الصناعة وتتبع تراكيب اهل البلاغة والسفر عن مناسباتها لما
يستفاد منها فلا اقيدك مثلا ان الاستفهام اذا امتنع اجراؤه على اصله فربما
يعد الاستبطاء بمعونة المقام كقول القايل كم ادعوك ودعته في بادي الراي
فقد قلدت فيه واذا تتبعت التراكيب وعرفت ان سؤال الداعي عن عدد دعاويه
مدل على كثرة المناسبة للاستبطاء في الاجابة فقد دفنته قال وكان شيخنا
يريد ما بين الدخيل بالتقليد ويرغبه في استحصال موجبات الذوق بانه طريقه

وكان شيخنا الحاتمي ذلك الامام الذي لم يسمح بمثله
دوار هذا الفلك الدوار لحسن كثير من
مستحسنات الكلام اذا اجمعناه تنبهك على ال
يحتج ممن تبغ في عد سعة محلم الادب و
بنايد وعلافيها وكثر موكده دها الصوب الاما
قدس الله روحه في دلايل الاعجاز كرر بعيده
م م م

اوعن بعض زلات هذه الصنعة
او عن استنقاص لطافة السكاكي
عن ابائه عاما عن ذلك لطائفه
المؤلف لم يكن الاصل ناشيا من
عنده فيه اكمل ملكه عادعنا
الصناعة ٥

الفن الاول في العلوم ان حكم العقل حال اطلاق اللسان هو ان يفرغ المتكلم في قالب الافادة ما ينطق به

حاشيا عن وصمة اللاغية فاذا اندفع في الكلام مخبرا لزمه ان يكون قصده في حكمه بالمسند للمسند اليه

خبره ذلك افادة للمخاطب متعاطيا مناطها بقدر الافتقاد م م م

معهودة فيما بين ارباب هذه الصناعة ووصف شيخه شرف الدين الحاملي ونفسه بما

يدفع به توهم ان اجاليه تلك كانت عن قصور منه او عن استقصاده اياه ذلك

الامام نصب على المدح او رفع على البدل ان تسمح بمثله اي في هذه الصناعة

ترك السماحة لا الادوار محادم متعارفة لا على طريقة اهل النجوم من اسعاف الحوادث

لا الاوضاع الفلكية وما في مادادا اي تدعو مصدرية وقد يقال انشاد بتواد لكم

قصد لمن تسمح الاستمداد بالغة في الاطلاد بقدم الله اي يسمح مرضوانه وجعله عملا

له لحلل احسن كان في الجمع بينهما اشعار بنوع استمراري لما ناسبه لفظ كثير يقال

احال مريته على غيره كان بيان حمه الحسن كان دمنا في دمد الحاملي فلحال من على

الذوق اي القوة التي يتوصل بها الى تلك الحالة الذوقية فان هذه القوة هي ملاك

الامر في ادراك خواص تراكيب الكلام والتوقي الى مشاهدة الاعجاز وطريق اكتسابها

اذا لم تكن سليقة طول خدمة هذين العلمين كما سيذكره وضمير فيهما بالمتحساب في

اي حين او لحلنا وهو طرف المخبر اعني من بتبع اي ظهر واشتهر والعزة العدد وعلى

مثامر وضع اليد بهما عبارة عن جعلها ملكه يلاحظه درسوخ الصنع في يد الصلح

على طريقة الاستعارة التمثيلية وعالي قاسي وكره قصده كره شرح حده في العلم

ثم انه شيد اركان التقليد بان واضع هذه الصناعة جدتها قربا الحال

على الذوق الذي لا اسكامل موجبا به الا على مهل فلا بد للمبتدي من ان يعتدي

في بعض مسحجاتها وكلمه ها للتنبيه وهو ضمير الشان وعند العامة عطف بيان

للامام وكم بعد حصره على تاويله بمعنى الخبر اي بعيد هذا اي الاحالة اعادة كثيره

وقوله في دلائل الاعجاز طرف لبعد فان بدعي جانب الصنعة قد مثل بعد ما على

قال الفن الاول ما المعلوم اي من القضايا المعلومة لكل احد انما يحكم

به العقل هو ان يفرغ المتكلم اي يصب حال اطلاق لسانه عن قيد السكوت ما ينطق

به خبرا كان او طلبا في قالب الافادة اي يجعله بقدرها لا ناقصا ولا زائدا حاشيا

ومجانبا عن عيب اللغو فانه اذا لم يكن مفيدا اصلا كان لغوا محضا واذا كان

ناقصا عن افادة ما قصد به كان في حكم اللغو واذا كان زائدا عليها كان مشتملا على

لغو وقوله اطلاق اللسان معمول لمقدر دل عليه ان يفرغ لا لحكم العقل اذ لا معنى لتقييده

به واذا كان حكم العقل ما ذكر فاذا اندفع اي شرع المتكلم في الكلام مخبرا اي آتيا بالجملة

الخبرية لاعلام المخاطب لا للتاسف والتعجب وبث الشكوى والتضرع ونظايرها

يجوز ان يكون معمولا لا تفرع على التوسع في الظرف وسياتي ذلك في عبارة الكتاب

الذهن عا يلقى اليه بحيث طرفاه عنده ويتقل في ذهنه اسناد احدهما الى الآخر ثبوتا او انتفاء ... الانتقاش
اثاث هواها ... ان اعرف الهوى فصادف قلبي خاليا فتمكنا فيستغنى الجملة عن مؤكدات الحكم ويسمى هذا النوع
طالبها متحيرا طرفاها عنده دون الاسناد فهو منه بين بين ليتقرر عن ورطة الحيرة استحسن تقويته المتقدم ما
... لو لزيد عارف وان زيدا عارف ويسمى هذا النوع من الخبر طلبيا

19

ان يكون مقصوده في حكمه بالمسند المسند اليه في ضمن ذلك اي الذي اندفع فيه افادته
للمخاطب فالمراد مستعاطيا اي متناولا مناط الافادة وشغلها من تركيب الالفاظ
بقدر الاحتياج لا ازيد ولا انقص قال فاذا القى شيئا يفصل مناط الافادة بقدر
الاقتصار من الاعتبارات الراجعة الى الاسناد الخبري وبنى الكلام على افادة المخاطب
فايدة الخبر لانها الاصل ولظهور جريان الاقسام الثلثة فيها وذكر الحصر اشارة الى
ان الطرفين كانا حاصلين عنده الا انهما ما ادرك الحصر او نصر ودسيله في المقصود
الذي هو حصول الاستناد في ذهنه استقاشه فيه لا يقال قد يكونا حاصلين عنده
حال القاء الجملة فلا ينص حضورهما بالالقاء لانا نقول لا محصور في عدم ترتب الغرض
او بعضه على ما قصد به مع انه يلزم من سماع لفظهما الالتفات اليهما وهو المراد بالحضور
ركن جواب اذا اي كفى في استماس الاستناد بالثبوت او الانتفاء بمجرد حكم الملقى بالاثبات
او النفي بمعنى ايقاعه او انتزاعه ويتمكن الاستناد في ذهن الملقى اليه لمصادفته الاستناد
بالثبوت او الانتفاء بمجرد حكم الملقى بالاثبات او النفي بمعنى ذهنه خاليا عن مواقع اسماعه
فيه واستشهد لذلك استشهادا معنويا اي اتاني هواها قبل ان يسمعني في قلبي هوى
غيرها واعرف بالهوى فيمكن فيه لخلوه عما يمنعه فان قيل ربما لم يتمكن الاستناد في ذهنه
بل انكره او تردد فيه بعد الاخبار قلنا هو من حيث انه خال الذهن ومستعد لاستقاش
الصورة لا يقتضي عليه الا قبول الحكم وتمكنه فيه وما ذكرته فلامر خارج عن الحالة التي هو
فيها ويسمى هذا النوع من الخبر ابتدائيا من غيرانه سبقه طلب او انكار قال
واذا القاها اي اذا القى الجملة الخبرية الى طالب لها متحير فيها وقوله طرفاها مبتدأ خبره
عنده ودون الاسناد ... وفتح حال من المستتر في عنده اي متجاوزين الاسناد فانه ليس عنده
وقوله فهو مبتدأ خبره بين بين اي بين الاثبات والنفي وهذه الجملة مع ما عطفت هي
عليها اعني جملة طرفاها عنده دون الاستناد صفة كاشفة لقوله متحير وضمير منه
للاستناد والمعنى فهو حاصل في محل من الاستناد كائن بين بين واللام في لسفه متعلقة
بالنفي اي لسفه المتكلم المخاطب كما هو مقتضى سياق الكلام بلفظه ويؤيده قوله في قسم الانكار
لسوء الحكم منه وقد يقال اراد لسفه حكمه المخاطب والورطة المهلكة واصلها
الارض المنهية لا طريق فيها وقوله استحسن جواب اذا وفي اشارة على وجه نبه على
الفرق بينه وبين ادنى مراتب الانكار اذ هناك يجب التاكيد وهنا يستحسن لان
المانع ضعيف جدا فيما كفى في دفعه واستماس الاستناد بمجرد الحكم قوله تقوية المتقدم

وانما قال اعنى الحاكم فيها لخلاف لئن رد الحكم نفسه استوجب حكمه ليترجح تأكيدا بحسب ما اشرب المخاطب الانكار في اعتقاده
كقولك انى صادق لمن ينكر صدقك انكارا ولانى لصادق لمن بالغ في انكار صدقك واللّٰه انى لصادق على هذا وان شئت فتامل
كلام رب العزة جلت كلمته اذ ارسلنا اليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث فقالوا انا اليكم مرسلون قالوا ما انتم الا بشر مثلنا
وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون قالوا ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون حيث قال اولا في انا اليكم مرسلون وقال
ثانيا انا اليكم لمرسلون كيف تقرير ما ألقى عليك ويسمى هذا النوع انكاريا واخراج الكلام في هذه الاحوال على الوجه المذكور
يسمى اخراجا مقتضى الظاهر وانه في علم البيان يسمى بالتصريح كما ستقف عليه م م م

المراد بالمنتقد الحكم اذ الفعل قد يسند الى الالة كالقاطع للسكين ويوهم قوله في الابتدائي
في ذلك الاسماش حكمه وفي الانكاري استوجب حكمه تأكيدا وحمل المتقدم على الحكم
بناء على استعمال لسبقه مما يأباه الطباع السليمة قال واذا القاه الى الحاكم اي
مخاطب حاكم في الجملة بخلاف حكم المتكلم بان يكون حكم احدهما اثباتا والآخر نفيا قوله
قال بخلاف لان الحاكم ربما قد يكون غالبا او سيلة حكمه قوله ليرده تعليل لالقاها
واستوجب جواب اي او ليترجح مفعول له لاستوجب قدم على المفعول به اعني تأكيدا
لئلا تفصل بينه وبين صفته اعني بحسب [illegible] ب او لو اخر عن الصفة ايضا البعد عن
عامله حلا يقال شرب الثوب الصبغ اي تداخله الصبغ اي دخل في اعماقه والجار اعني في
اعتقاده متعلق بحسب اي تأكيدا كاينا بقدر ما اشرب المخاطب الانكار في اعتقاد المتكلم
فانه يقتضي التأكيد على قدر الانكار في زعمه واعتقاده لا على قدره في نفس الامر قوله
كقولك انى صادق لمن ينكر انكارا ما وقولك انى لصادق لمن بالغ في الانكار
وقولك واللّٰه انى لصادق كاينا على هذا القياس المذكور اعني زيادة التأكيد بزيادة
الانكار فهو لمن يريد المبالغة في انكار صدقك وانما قال ليترجح لان رده الى حكم المتكلم
يحتاج الى مرجح حكم بالتأكيد وقف على احد التساوي لا وقعة في ورطة الحيرة قال
وان شئت يريد ان شئت شاهدا على ان التأكيد يزداد بزيادة الانكار فتامل هذه
الآية ولا يخفى عليك حسن موقع رب العزة وعلت كلمته هنا واذ ارسلنا الا آخره عطف
بيان او بدل عن كلامه وكيف يجوز متعلق بتامل على تضمين المعرفة وحيث قال اي على
سبيل الحكاية عن رسل عيسى عليه السلم متعلق به ايضا بالمدلول من هذه الجملة متروك
المتناهي الكامل لما القى اليك من ان التأكيد بحسب الانكار وانما اكتفى في المرة الاولى
لان تكذيب الاثنين للثالث ايضا لاتحاد مقالتهم ولما بالغ اهل انطاكية في تكذيبهم
بوجوه ثلثة زادوا في المرة الثانية اللام وما هو في معنى القسم اعني ربنا يعلم ولم يعرض
النص للقسم المعنوي اما الحصول مقصوده بدونه واما الخفاء في كونه قسما مع عدم تعبيره
لصدر الجملة واما قول صاحب الكشاف في توجيه زيادة التأكيد ان الاول ابتدا
اما والثاني جواب عن انكار فللنظر الى ان مجموع الثلثة فيها في الاعتنا والاهتمام
بالخبر ويظهر النص ادق معززا قوى مشددا اي بقوتنا يقال عزز المطر الارض اذا لبدها
وشددها ومخففا من عزه يعزه اذا غلبه اي فغلبناهم وقهرناهم بثالث قال واخراج
الكلام في هذه الاحوال اي في احوال المخاطب اعني خلو ذهنه وتردده وانكاره والوجوه

وانتى ان ناك اذا اعل [illegible] فيه البصيرة استوثقت من جواب ابى العباس الكندى حين
سالة [illegible] ابيلا لاجد [illegible] م العرب حشوا يقولون عبد الله قايم ثم يقولون ان عبد الله
لقايم والمعنى واحد [illegible] ان قال بل المعانى مختلفة فقولهم عبد الله قايم اخبار عن
قيامه وقولهم ان عبد الله قايم جواب عن سوال سايل وقولهم ان عبد الله لقايم
جواب عن انكار منكر قيامه هذا ثم انك ترى المفلقين السحرة فى هذا الفن ينفثون

المذكوره بتجريد الكلام عن الموكد وتاكيده استحسانا او وجوبا بحسب مراتب الانكار والايراد
على مقتضى الظاهر مقتضى الحال وفيما يخلاف مقتضى الظاهر وكلاهما مقتضى الحال واما
الاخراج لا على مقتضى الظاهر لادنى ملابسة فانه اخراج لا على [illegible] ثم ان البحث عن افادة
هذا التركيب لهذه الخواص المقصوده ههنا فى الاحوال الثلثة من وظيفة علم المعانى
والبحث عن وجوه الدلالات ومراتب الخلاف على وجه كلى وظيفة علم البيان و احراج
الكلام لا على مقتضى الظاهر يندرج فى الكناية التى يبحث عنها هناك فيطلق عليه اسم
الكناية واخراجه على مقتضى الظاهر يندرج فيما يقابل الكناية اعنى التصريح فيطلق
عليه اسمه والمراد بقوله يسمى بالتصريح ولما كان فى الاندراجين نوع خفا اورد فيهما كلمه
ان وسياتيك لهذا الكلام تتمة واعلم ان تاكيد الكلام قد يكون لوفور نشاط المتكلم به
وكونه عن صميم قلبه كما فى الحوادث طنه الباطل كقولك احسنت اليه ثم انه اساء الى وقولها
اني وضعتها انثى والاظهار كمال العناية كقوله تعالى انك لمن المرسلين او كمال التصريح
والابتهال نا امنا وكمال الخوف نحو اياك من يرحل فقد احر به الى غير ذلك من المعانى التى
يناسب التاكيد بوجه خطابى قال والذى اراناك اى ارينا كه وجعلناك مبصرا
اياه والبصيرة للقلب كالبصر للعين واعملها جعلها عاملة متصرفة فيه اى فى ذلك المبصر
يقال اسهو هت ثم كذا اذا ضرب على نصيبه كانك احدث منه نفعة واعتمادا عليه
اى عرفت ان جوابه اى القياس المبرد لابى اسحاق يعقوب الكندى صادر عن تحقيق
وضرب داهية حين ساله طرف الجواب وفى قوله لا احدا شعار بانه كان حازما
بوجوه الحشو فيكون ما ذكره قد جاء فى صناعة اى لا ظهار البرده متصديا للاستفاده
منه وذلك شاده لا الجواب قال هذا ثم انك اى خذ هذا الذى ذكرناه من اخراج
الكلام على مقتضى الظاهر وانسادهم لا تراخى الرتبة اى للاخراج مرتبة اعلى وادخل فى
البلاغة من الاولى التى هى قرينة من كلام الاوساط المعلق هو الاتى بالعجايب من الفلق
بكسر الفا وهو الامر العجيب شبه كلام البلغا فى استجلاب القلوب وتحويلها من حال
الى حال بالسحر فاطلق السحرة عليهم فى هذا الفن اى فن الاسناد او فن البلاغة و النفث
[illegible] يقال نفث رفقه نفث وبالكسر وهو افصح من الضم والمراد
بالكثير كثرته فى نفسه لا لانه اكثر واقسام الاخراج لا على مقتضى الظاهر تسع حاصله
من تنزيل العالم منزلة احد الثلاثه المذكوره وفى تنزيل كل منها منزلة الاخرين وفى ذلك
اشارة الى النفث وتعرض ههنا للازم الفايدة مبالغة مع ان الاقتصار على الفايدة

وان شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق لبئس ما شروا
به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي
ثم ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم ونظيره في النفي والاثبات وما رميت اذ رميت
وان نكثوا ايمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا ائمة الكفر انهم لا ايمان لهم فيسوق
الكلام الى هذا اساس هذا لا ذلك م م

بالعزم مع ان الاقتصار على الفايدة كاف وعلما تميز عن نسبه المحيط الى المستتر فيه وعن ذلك
اشارة الى العلم والخالي الذهن عن العلم بالفايدة متناول اقساما ثلثة الا ان المراد
هو الخالي عن الاسناد وطرفيه ولاعتبارات تتعلق بالحلوا خطابه اي اقناعه بعد
ظنا بكونه غير عالم مرجعها اي مرجع تلك الاعتبارات على معنى انه يرجع احلاله محل الخالي
بسبب الاعتبارات بجملة بوجوه مختلفة مثل ان لا يعمل بمقتضى علمه او يكون علمه تقليدا
او مستندا الى دليل ضعيف او يكون مضمون الجملة امرا غريبا او دقيقا او يظهر منه سواله
او ملابسه انكار قال وان شئت فعليك تنزيل العالم بشي منزلة الجاهل به لما
يسعد فاستشهد له بان الله سبحانه وتعالى وصف اليهود بالعلم بشي على طريق
المبالغة ثم نفى ذلك العلم عنهم لان خطاه هو انهم لم يعملوا بعلمهم اي ان شئت شاهدا
بان المحيط بشي علما تنزيل منزلة الجاهل به فتمسك بكلام رب العزة مقولا في حقه
كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب بانهم علموا ان من اشترى كتاب السحر والشعوذة اي
اختاره على كتاب الله ليس له في الآخرة نصيب من الثواب اصلا على سبيل التاكيد
القسمي لان اللام في لقد علموا جواب قسم محذوف وبحذافيره ينفيه عنهم لان لو لامتناع
الشي لانتفاء غيره اي لو كانوا يعلمون لان المشتري لا نصيب له لما اشتروا اي لم يكونوا
يعلمون ذلك فان قلت جاز ان يكون متعلق العلم المنفي قوله ولبئس ما شروا اي باعوا به
انفسهم فانه جملة قسمية ايضا معطوفة على القسمية الاولى فلا يتوارد النفي والاثبات
على علم واحد قلت سياق الكلام يفتح حالهم يقتضي تعلق يعلمون بما تعلق به علموا اولا ثم
توبيخ مذمومية ما شروا به الاية وعدم تعلق يقع به في الآخرة فيرجع الى مضمون ما تعلق
به علموا وحمل الآية على انها مثال لتنزيل العالم بفايدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل في الفايدة
الخبر اليه ليس بشي اذ ليس هنا الخطاب لاهل الكتاب وايضا قوله كيف تجد صدره
لا آخره صريح في ان الاستشهاد معنوي وايضا قوله فيسوق غير من تتمة القاعدة فكيف
يورد المثال قبل تمامها قوله ونظيره اي نظير قوله تعالى ولقد علموا في مجرد توارد النفي
والاثبات على شي واحد باعتبارين قوله وما رميت اي ما رميت حقيقة اذ رميت
صورة وذلك لان الرمي كان خارجا عن طوق البشر روي انه صلعم لما التقى الجمعان يوم بدر
رمى بكف من الحصا في وجوه المشركين فلم يبق مشرك الا وشغل بعينه فانهزموا وقوله وان
نكثوا اثبت لهم الايمان باضافتها اليهم ثم نفاها عنهم بقوله لا ايمان لهم حيث
لم يراعوها ولم يفوا بها قوله فيسوق الكلام الى هذا اي الى المحيط علما ساقه الى ذلك

وهكذا يتيمون من لا يكون سايلا مقام من سال فلا يبزون في صاغة التركيب للكلام بينهما وانما يصيبون في ذلك واحدا ذا كانوا قد سبقوا اليه سايلوح مثله للنفس اليقظى بحكم ذلك الخبر فيتركها تستشرف استشراف الطالب المتحير متميل بين اقدام للتلويح واحجام لعدم التصريح فتحرجب الجملة اليه مصدرة ثم ويرون ترك هذا الاسلوب في امثال هذه المقامات من كمال البلاغة واصابة المحز

الى الذهن فيلقى اليه الخبر مجردا وهو عطف على احلوا عدل عن الماضي الى المضارع لنكتة السوق عن الاحلال اولا استحضار صورته قال وهكذا قد يتيمون من لا يكون سايلا اذا انه ذكر اقسام نعت الكلام لا على مقتضى الظاهر على ترتيب ما ذكره من اقسام مقتضى الظاهر فبدأ بان غير الخالي يقام مقامه الا انه ذكر هنا اقامة العالم مقامه وادرج تنزيل المنكر منزلته فيما سيأتي وهو قوله ويعلمون هذه القصة مع المنكر ولم يتعرض لتنزيل السايل منزلة الخالي اما لظهوره اما لان التاكيد مع السوال استحسان فاذا ترك لم يلزم تنزيله منزلة غير ... كر تنزيل غير السايل منزلته الا انه اقتصر هنا على اقامة الخالي مقامه ولم ... لاقامة العالم مقام السايل لظهورها بالمقايسة على تنزيله منزلة الخالي ولا الاقامة المنكر مقامه لانه داخل في تقليبون ثم ذكر ان غير المنكر ينزل منزلته ثم اورد عكسه وجميع هذه الاقسام في معرض التفصيل لنعت الكلام لا على مقتضى الظاهر فوجب ان يكون قوله وذلك اذا احلوا اشارة الى النعت المذكور مطلقا وتلك الاقسام المفصلة بعضها متعاطفة مكانه قال وذلك النعت حاصل اذا احلوا فساقوا واذا كانوا قد سولوا واذا ارادوا ملابس الانكار فنزلوا واذا كان مع المنكر لادع فقلبوا الا انه نعس في هذه الجمل بذكر الاحكام على صيغة المضارع من الفاظ مختلفة وذكر شيئا منها على صيغة الماضي كذلك وقدم ذكر الشرط في الجملة الاولى وعطف عليه الحكم دون البواقي اذا عرفت هذا فنقول كلمة ذا من هكذا اشارة الى تنزيل العالم منزلة الجاهل وكلمة قد للتحقيق اي ومثل تنزيل العالم منزلة الجاهل قد ينزلون غير السايل منزلة السايل وهذه الجملة معطوفة على جملة اذا احلوا فيسوقون نظرا الى المعنى كما بينا والمراد بمن لا يكون سايلا هو الخالي لان تقديم الملوح انما يعتبر فيه وضمير يصبونه الكلام واذا كانوا طرف ليقيمون ولم يرد ان الملوح جعل المخاطب مترددا ليكون سايلا حقيقة بل اراد ان من شان مثله ان يشير من بعيد للنفس المرتاضة بادراك ما يرد عليها الى حكم ذلك الخبر يقال استشرف الشيء اذا رفعت بصرك تنظر اليه وبسطت كفك فوق حاجبك كالذي يستظل من الشمس قوله تتميل اي تتكلف الميل وتتردد والرواية بالراء المهملة فالجملة بيان لتحير او حال عن الطالب المتحير ولك ان تقرا بالقاف فوقانية وتجعله مستندا الى ضمير النفس فانه انسب بسياق الكلام حيث قال من اقدام للتلويح قوله مصدرة بان يعني ان ما كد هذا النوع في الاستعمال بكلمة ان دون غيرها ويرون عطف على قوله وهكذا يقيمون لا على تحجبونه والاسلوب الفن اي النوع يقال

البلاغة للمهتدين ... استهواه التشبيه ما ... السكر حين ... ذاك النجاح في ... قبل الفجر ... بكرا صاحبي ... بالبكور ساكنه ... لنا الا ... او ما ترى
ومذاهبهم لا تنطبق معاصلها ... الاعراب الخلص من كلاما ... بربرنح وصنعا ... بلاغتهم يضع الناموس مواضعه الا ... دون المولدين
الدين فصار في امرهم ... البلاغة اوان الاستيناف اذا استفرغوا جهدهم الاقتداء بامثالهم ومن الشواهد ... فيه انتهاى دة
غيره ... رواية الاصمعي بقيل خلف الاحمر بن عيينة بشار بحضرة ... عمرو بن العلاء حين استشهده ... هذه على ما ... الا
ان خلفا قال لبشار بعد ما انشد القصيدة لو قلت يا ... معاذ بكا ان ذاك النجاح بكرا فالنجاح التبكير م

فلان في اساليب من الكلام اى في فنون منه وضروب السلوك في هذا الاسلوب كلبن اساليب
الكلام طرفه في هذه المقامات اشارة الى جزئيات مقام السلوك في اضافه الا...
اليها بالعدد في كرّ بها اوبعده على ان تنزيل غير السايل منزلته قد يكون لغير السلوك
امارات التردد وبواعث السوال والجو المسطع واصابته عباده على الاتيان بالفعل
على ما ينبغي من الوجه الاحسن. قال اوما ترى بشارا اى ابن تاب كما ذكرناه في ما ترى
والهجير الهاجرة وهو ما بين الزوال والعصر والنجاح الفوز على المطلوب والتبكير الذهاب
بكرة استهواه استهاما اى جعله هايما وتطبق ... اصيل البلاغة اصابته محازها
يقال طبق السيف اذا اصاب المفصل فابان العضو وصفهم بالخلوص عن نسبة الاعاجم
الموثرة لفوات الفصاحة ودابهم لكون البوادي دون البلاد اذ لا يخلوا غالبا عن
لسان يخالف فيورث نقصانا في بلاغتهم والهنا القطران والنقب بضم النون وسكون
القاف جمع نقبة وهي اول ما يبدو من الجرب قطعا متوقعة وقوله يضع الهنا مواضع
النقب مصراع صار مثلا لمن يحسن الصنعة ويضع الاشيا مواضعها ورجل مولد
اى عربي غير محض وكلمة مولدة اى ليست من اصل لغتهم واولئك اشارة الى الاعراب
الخلص فانهم ايمة البلاغة والباقون يقتدون بهم وان كانوا علما المعاني والبيان
قوله ما لحن فيه اى من حسن هذا الاسلوب وروينهم اياه من كمال البلاغة ورد بحضه
اى عمرو وفيه تعظيم له اذ كان من عظما القرا وعلما اللغة والنحو وذلك لا ينافي ما ورد
به الرواية المشهورة من ان ابا عمرو وخلفا كانا ياتيان بشارا ويسلمان عليه بغاية
الاعظام ويقولان له يا ابا معاذ ما احدثت فيخبرهما وينشدهما ويكتبان منه
فاتيانه يوما وقالا ما هذه القصيدة التي احدثتها في ابن قتيبة ... التي بلغتنا
قالا بلغنا انك اكثرت فيها من الغريب قال ان ابن قتيبة يتباصر بالغريب فاحببت
ان اورد عليه ما لا يعرف قالا فانشدناها فانشدهما اياها وبشار ابن برد على ما
قال الشريف المرتضى كان مقدما في الشعر جدا حتى ان كثيرا من الرواة يلحقه من قبله
من المحدثين فلا استبعاد في تردد ابي عمرو اليه صاحبه فانهم كانوا ياخذون علومهم من
الاعراب ومن يحذو حذوهم فضمير بحضرته لابي عمرو وخلف والاصمعي
القصة والقصيدة ماخوذة من القصد لان الشاعر يقصد تجويدها وتهذيبها والتا
للنقل الى الاسمية او من القصيد وهو المخ السمين الذي يتقصد اى يتكسر اذا اخرج من
قصبته لسمنه قوله على ما روى حال من يقيل اى رواية الاصمعي تقيل خلف كانيا

كان رجس فقال ا[illegible] بعني قصيدة اعرابية وحشية فقلت ان ذلك البحاح في الشكر كما نقل
الاغراب البد[illegible] فقلت بكرا ما البحاح كان هذا في كلام المولدين ولا يشبه ذلك الكلام ولا
يدخل في نمط القصيدة فقام خلف وقبل بين عينيه نمط النحوى ما جرى بين بشار وصاحبيه
وهم [illegible] قوله هذا [illegible] في المجرة المتقنين والنحو الموجزين الا انحة محقق ما انت منه على دقته
وقتبه [illegible] بشار وقد نعمدان بمدد بتقسيم سكان مما اوى الريح كل ما صح فيصوم وشيخ اذا خاطب
[illegible] صاحبه على التشمير عن ساق الجد في شان السعاة فتراه لا يتصور هاجا عن حو دهد
[illegible] السكر بهم البحاح فيتجانف عن هذا التوكيد ولا يتلقا مما من هيهات ونظيره فعنها وهي كذ

كاينا على ما دل عليه قوله كان احسن. اذ لا سايل هناك فالتاكيد مستدرك اعرابية
اى نحوية اليهم كاينة على طريقة قصايدهم وحشية اى غريبة منسوبة الى الوحش لا
استعماله مستنزله ولا يشبه ولا يدخل معطوفان على خبر كان اى كان هذا القول من
جنس كلام غير المناص وكان غير مشابه الكلام الخالص وغير داخل فيما قصدته في القصيدة
من كونها اعرابية وحشية اى غير مناسب للقصيدة ويجوز عطفهما على كان والعدول
الى المضارع لاستحضار الصورة في اى الكلام الحذاء اى معناه الذى يفطن له منه والمراد
بصاحبيه ابو عمرو وخلف لا ما [illegible] وخلف على ما توهم فان الضمير في قوله وهم
راجع الى بشار وهو صاحبيه كما تشهد به سلامة الفطرة والا فيضيع ذكر محض في
عمرو والمحول جمع فحل وهو القوى من ذكور الابل تشبيه البليغ الكامل وهذا النوع من
البلاغة والتاخيذ من الاخذة وهى رقية او خرزة يستجلب بها محبة القلوب الا ان تشحت
بالرفع على انه خبر نحوى والمبتدا صله الفعل يقال شحت القرية بالماء اذا ترشح منها
الاء وما انت منه على دبيبة تنبيه على تنزيل غير السايل منزلته للتاكيد ومنه متعلق بمحذوف
قبله يفسره ما بعده اى على دبيبة منه او حال من المجرور على الشذوذ وقوله عطف على
منه اى ارجع الى نفسك ولفظ مثل كناية وهو مبتدا خبره اذا خاطب مع جوابه واقترانه
بالهمزة على الجزا لانكار ترتيبه على الشرط بل لترتب الانكار عليه اى اذا خاطب
فان لم يجعل اذا متضمنا لما بعدها فلا اشكال ولا اقتدار اذا خاطب قبل الحال يقال
هدر البعير اذا ردد صوته في حنجرته والشقشقة شبه رية يخرجها الفحل من فيه عند سكره
يشبه تكلم الفصيح بصوت الفحل في تلك الحالة فيقال هدر بشقشقته وخطيب ذو
شقشقة [illegible] الريح مهابها جمع مهب من هبت الريح اى هبت والقيصوم والشيح
نباتان في البادية ومضغهما كناية عن كون الشخص بدويا والاضافة الساق الى الجد
للملابسة او على تشبيهه بذى جد فيشمر اى يابدء عن ساقه وحابسين حال او مفعول
ثان على تضمين التصور معنى الظن فيتجانف بالرفع عطفا على لا يتصور فان التجانف
يترتب على عدم التصور ولا وجه لنصبه على انه جواب للنفى لان ذلك التصور سبب للتاكيد
[illegible] على انه جواب للاستفهام على معنى يكون منك ظن عدم تصوره فيتجانف
لان ظن المخاطب لا يكون سببا للتجانف بشار ومدار النصب على سببية الاول للثاني
وفاعل هيهات ضمير عدم التصور وفايدته وقوله قال الى آخره جعل ذلك المحتوى المرشح
ظاهرا كانه سايل منصب قوله ونظيره اى نظير قوله بشار في التاكيد لتقديم الملوح والجدار

منه التنزيل ولا تخاطبني في الذين ظلموا انهم مغرقون وكذا وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء
وكذا وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم وكذا يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شي عظيم
وامثال ذلك كثيرة واذا صادق ما اريناك غيره منك وقفت على ما سياتيك في الفن الرابع و
اعرك في باب النقدان كيبات الجمل الخبرية في نحو اعبد ربك ان العبادة حق له واعبد ربك العبادة
حق له على نفاوتهما هناك واحلا نفسك ومثل الاول على الثانية بحسب المقام مرة والاخرى تارة
والحكم بالعاس اخرى وكنت الحاكم الفيصل باذن الله تبارك وتعالى م م م

السوق يقال حدا الابل حدوا وحداء اي ان غنا الابل هو السوق قوله وفي التنزيل و
لا تخاطبني جملة معطوفة على جملة قوله ونظيره ونحوها اي وفي التنزيل هذا المثال قال
قوله ولا تخاطبني اي لا تدعني في استدفاع العذاب عنهم مما تقدم من قوله واصنع الفلك
يلوح بانهم محكوم عليهم بالاغراق واحد التاكيد بن في قوله ان النفس لامارة بسو
لتنزيل المخاطب منزلة السايل والثاني لكون الحكم مما يتبادر الوهم الى انكاره سوا حمل
النفس الامارة على العموم او على نفس يوسف عليه السلام لظهور نزاهتها والملوح في المثال
الاخير اعني الامر بالاتقا يلوح بجنس الخبر المذكور لا لخصوصه قال واذا صادق ما اريناك
اي ما اريناك من تنزيل غير السايل منزلته لتقدم الملوح ووقفت على ما سياتيك
في الفن الرابع من ان ترتب شي على اخر قد يعوض الى فهم السامع كما في قول القايل قم
يدعوك بدل قم فانه يدعوك اعرك اطلعك ما اريناك مما يقف عليه وقوله على
تفاوتهما متعلق بما عرك والضمير لتركيبات الجمل وهناك اشارة الى باب التعديد
واحداهما الخ كاف اعرك فنقول ان اقتضى المقام التحقيق لا عتبار التلوح فالفصل
للاولى والاخرى رديه جدا لان الثانية فصله ما الدلالة الفا على ان ما بعدها سبب
لما قبلها ولما كان المسبب حاصلا على تحقق السبب ففي الفا اشعار بالتحقيق في الجملة
وان اقتضى المقام بيان السببية بطريق التعويض فالفصل للاخيرة والاولى ردية
جدا اذ لا دلالة لها على السببية الا عند قوم من الاصوليين يقال اسمعه على المكسورة الدالة
على التحقيق فقط بالمفتوحة المقدرة باللام الدالة على التعليل وللثانية فصله ما يحصل
اصل المقصود وان اقتضى المقام التصريح بالسببية فالفضل للثانية والاولى لانه
والاخيرة تفصيلها بحصول اصل المقصود ايضا وان اقتضى المقام اعتبار التلوح مع
التصريح بالسببية وجب الجمع بين ان الفا وان فان قلت كيف يتصور ترتب السبب
على المسبب بالفا مع ان الواقع ترتبه على السبب قلت من حيث ان ذكر المسبب يقتضي
ذكر سببه والفصل هو الذي يفصل بين الاشيا وقيل هو القضا الفاصل بين الحق
والباطل وصف به الحاكم مبالغة قال ولذلك قد ينزلون منزلة المنكر من لا يكون اياه
هذه الجملة معطوفة على قوله وهكذا قد يقيمون ولفظ ذلك اشارة الى الذي
مدلوله هكذا اعني تنزيل العالم منزلة الخالي والى تنزيل من لا يكون سايلا منزلة من سال
واختير لفظ ذلك لبعد المشار اليه لطول الكلام وملابس الانكار امارته الظاهرة كانها
مشتملة عليه اشتمال الملابس على صاحبها ونوب حسر اي جديد والمنوال خشبة يلف الحايك

لك تو ينزلون منزلة المنكر بهما لا يكون اياه اداوا عليه شيئا مما يلبس الانكار فيحولون جنس الكلام لهم مثل واحد
كقولك لمن تصدى لمقاومة كالح اما مرعرته بمعتبرا بما كذبته النفس من سهولة ما يتقاله ان امامك بحر وجائك من الاسلوب قوله
جا شقيق عارضا رمحه ان بني عمك فيهم سلاح ويقلبون هذه القضية مع المنكر اذا كان معه ما اذا تامله ارتدع فيقولون لمنكر الاسلام
الاسلام حق وقوله تعالى وجاء في حق القرآن لا ريب فيه وكم من شقي مرتاب فيه وارد على ذا وهذا النوع اعني
الظاهر وقع عند النظار نعوتعه استهش الانفس وانعق الاسماع وهز القرائح ونشط الاذهان ولامرها
وفي الطراز في ميدانها الرامية في حدق البيان يستكثرون من هذا الفن في محاوراتهم وانه على

٢٢

النوب عليها شبه الكلام الواقع بالاملابس الانكار بالحجر وجعل ارادته للمنكر غيره
على طريقة واحدة حيا كر على منوال واحد والكادح المحاصم كوسر النفس بالتخفيف
اى حسلت اليه ما لا يكون وكلمة ما اسمية مدسه بقوله من سهولة والعايد محذوف
اى ما كويسه والثاني هو التيسير والضمير للمقاومة ولا شك ان المتصدى عالم
بان امامه مكان ماله الا ان عدم مدبره لا غير اى يشعر بانكاره وكذا شقيق عالم بان
بني عمه رماحا الا ان مجيئه هكذا مدلا بشجاعته واضعا رمحه على مجده عرضا
اماره انكاره منزل العالم منزلة المنكر وصدر بالجملة الاسمية بما هو علم التاكيد اعني
قوله ويقلبون عطف على ينزلون مدبح معه يجب كذلك لتقاربهما مع شدة الارتباط
بينهما فلذلك لم يقل وكذا يقلبون وهذه القضية عبارة عن تنزيل غير المنكر
منزلته فعليها تنزيل المنكر منزلة غيره فلا حاجة الى قوله مع المنكر الا التصريح
بما علم ضمنا وليعود الضمير في معه الى مذكور لفظا اى مع المنكر دلايل وامارات اذا
تاملها ارتدع عن انكاره ومعنى معيتها مع المنكر كونها معلومة له حاضرة عنده
كدلايل حقيه الاسلام فانها لظهورها مشاهدة للمنكر جديرة بان تاملها وقد
بتعسف فيقال باعاده عن العقل اى مع المنكر العقل الذى اذا تامل به لم يدع
الحاوقوصل الفعل ولما كان جعل المنكر كغيره لما ذكره متضمن امرا غريبا هو جعل
وجود الشى منزلة عدمه لاموافقة له استشهد له بقوله تعالى لا ريب فيه اى لا شك
في القرآن جعل وجود الريب كعدمه وهو على سبيل الاستغراق لما مع المرتابين
من الدلايل المزيلة للريب وغير اسلوب الكلام وتعرض لارتياب الاشقياء دون
انكارهم اشعارا بانه يتطول بمثله ويؤيد كونه سطرا ما سلف من قوله وفي انكار الكلام
في اعتبارات الاثبات وتعرض على اعتبارات النفي واذا جعل لا ريب فيه كما ذكر
في الكشاف يعني لا يمنع لاحد ان يرتاب فيه لسطوع البرهان على حقيته كان المسند
لانه حكم سكوت كثير من الاشقياء وقد ترك تاكيده لتنزيل انكارهم منزلة عدمه وكلمة
ذا اشارة الاسلوب تنزيل الانكار منزلة عدمه لوجود ما يقلعه وقوله كم من شقي
موضع الحال اى قالوه في حق القرآن هذا القول وقد كثرت الاشقياء المرتابون
فيه قال وهذا النوع اعني نعت الكلام لا على مقتضى الظاهر فسره لئلا يتوهم ان المراد
به نوع من انواع النعت كقلب القضية مع المنكر ولا يقال الاستهش الانفس جعلها ذات
نشاط اى ارتياح وحقه للمعروف وابتهاج اى اعجب وهز اى حرك والقريحة اول ما يستنبط

نقيب الكلام لا على مقتضى
الحال ادب البلاغة
علم البيان يسمى بالكلام
وله انواع تقف عليها
وعلى وجه حسنها بالتفصيل
هناك ان شاء الله تعالى
٢٢٣

حيث قال وكم من شقي مرتاب فيه ولكان
نقل المتيار ... كم من شقي
منكرا لذكره [illegible] منه

في البحر بقوح فاستعيرت للعلم المستنبط بجودة الطبيعة ثم اطلقت على الطبيعة
نفسها ونشط جعله ذا نشاط اي حركة للسرور والدهر قوة معدة لاكتساب المعارف
والمعلوم ايرادات الانفس من باح الا الاضعا الاهذا النوع الواقع موقعه والاسماع
سيحب منه حاله وهذه عليها والفراح بيتى موصول اليها والفوائد الذكر يتحرك
سريرا ابتدوميه منا نهها قوله ولا رما [illegible] الامر من الامور عظم بجدوى الطراد
مطاردة الاقران في الحرب اعني حمل بعضهم على البعض يقال هم فرسان الطراد في الجاد
اعني في مبدائها بكسر الميم يتعلق بالطراد [illegible] اي الذين يرمون سهم البلاغة في
حد البلاغة والفصاحة والمراد اصابة المحز في الاعراب عما في الضمير والمجاوزة
المحاذيه وانه اي هذا الفن الذي هو نعت الكلام لا على مقتضى الظاهر يسمى بالكناية
اي يطلق عليه الكنايه وبيان ذلك ان الخبر المجرد من التاكيد يدل على خلو ذهن المخاطب
عن التردد والانكار في عرف البلغاء دلالة واضحة في الغاية والموكد بتاكيد قوي
يدل على انكاره كذلك فاذا القى احدهما الى المخاطب وقصد به ما اقتضى دلالته عليه
كان من قبيل التصريح كما مر واذا القى المجرد الى العالم واريد به ما يستلزم خلو ذهنه
وعدم علمه استلزاما ادعائيا فقد ذكر ما يدل على اللازم اعني الخلو لينتقل منه الى
ملزومه الادعائيه واذا القى المجرد الى المنكر واريد ان معه ما اذا ارتدع عن الانكار
فقد اطلق ما يدل على اللازم اعني عدم الانكار واريد به ما يستلزمه اذا تامل فيه
واذا القى المجرد الى المتردد وقصد به ان معه ما يزيل تردده فقد اطلق ما يدل على
اللازم اعني عدم التردد واريد ما يستلزمه ولذلك اذا القى الموكد الى العالم لم يقصد
به انكاره بل ملابسه لامارات يستلزم انكاره فالكل من قبيل الكناية اذ لا قرينة
مانعة عن ارادة معانيها الظاهرة وقس على ذلك ساير الاقسام ولا يلتفت الى
ما يقال من ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كما مر غرابته ثم ذلك
المقام منزلة المقام الذي يطابقه ذلك الكلام بظاهره لان هذا التنزيل مما يسبق
ذلك الايراد فقد انتقل من اللازم اعني ايراد الكلام على الوجه المذكور الى ملزومه الذي
هو التنزيل وانما قلنا ذلك لان التنزيل والايراد المذكورين في الادعاء افق الا ان الملك
بينهما اللزوم في الملزوم خفا فينتقل من لازمه الظاهر اليه فيكون هذا انتقالا من اللازم
الى الملزوم فلا يكون كناية اصطلاحية اذ لا بد فيها من استعمال لفظ دال على اللازم
في ملزومه كما في قولك طويل النجاد والقول بان المراد تسميته بالكناية تشابهه

كان فيه ايراد الكلام بكون مراد المجرد ... الالفاظ ... الكناية الاصطلاحية ... وجه ذلك ... بان صرح ... [illegible]

ولهذا جعل هذا الفن من الاداب عريكته والانقياد قرونته بمجرد استقراء صور منه وجمع مظان اخوات لها والتعاب النفوس
بتكرارها واستيداع الخواطر حفظها وتحصيلها بل لابد من ممارسات لها ومراجعات فيها طويلة مع فضل الهي
من سلامة فطرة واستقامة طبيعة وشدة ذكاء وصفاء قريحة وعقل وافر ومن اتقن الكلام في اعتبارات وقف على
اعتبارات النفي واعلم انك اذا خضت في هذا الفن بصدق همتك واستفراغ جهدك فيه فالحري امكنك التسلق بها
العنوان على السبب في الاذعان بالعز قرانه المجيد على هذه ... اهتدى الى الله تعالى

...ها يبطله صريح عبارة الكتاب فان قلت الحقيقة والمجاز والكناية اوصاف
الالفاظ معتبرة ... لا معانيها التي هي اعراض اصلية منها كما سياتي وما ذكر من المعاني
... اعراض اصلية من المركبات المذكورة قلت هي اعراض اصلية منها في عرف البلغاء
... عليه قوله وله اى للكناية بتاويل ترك التصريح انواع هي اقسام الثلثة
... ما يطلب به نعلى الموصوف وما يطلب به نفس الصفة وما يطلب به تخصيص
الصفة بالموصوف وتنقسم ايضا باعتبار آخر الى تعريض وتلويح ورمز وايماء
وستقف عليها كلها هناك اى في علم البيان فان قلت هذا الفن اعني نعت الكلام
هناك اى في علم البيان قسم تلك الاقسام الثلثة قلت الظاهر انه من الكناية التي
يطلب بها نفس الصفة فان المطلوب بقوله اى هي عمك فيهم رماح الاشارة الى
علامات الانكار قال ولهذا الفن اى كما هو مقتضى السياق الى نعت الكلام
على مقتضى الظاهر لان اخراجه على مقتضى الظاهر سهل المأخذ قريب التناول
والعريكة الطبيعة ونعته السنام يقال فلان لانت عريكته اى انكسرت نخوته وصار
سلسا ولين السنام عبارة عن الانقياد والدخول تحت التصرف والعمل يقال
القادت قرونه واسمحت قرونته اى ذلت نفسه وتابعته على الامر والضمير في
منه راجع الى الفن وفي لها للاصول وفي تكرارها للاصول واخواتها وكذا في الضماير
يعني ان المهارة في هذا الفن لا يحصل بمجرد الاحاطة بقصور منه واخوات لها بل لابد
ايضا من اولا التتبع والاستغال بالعلم في ازمنة متطاولة ولابد مع ذلك مما هو فضل
وموهبة من الله لا مدخل فيه للسعي اعني سلامة الفطرة عن الآفات القادحة في
ادراك الدقائق واستقامة الطبيعة على سنن الصواب في تحصيل المطالب وشدة
الانتقال اليها وصفاء القوة المستنبطة لها ووفور القوة الفاهمة بها اليه يعرج عن
... قال ومن اتقن الضوابط المذكورة في اخراج الكلام على مقتضى الظ وعلى
خلافه كانت عامة متنا ولها النفي الا ان الامثلة كانت من الابيات الذي هو الاصل
فاشار الى ان اتقان اعتبارات الاثبات كاف في الوقوف على اعتبارات النفي
لذلك ترك امثلته قال واعلم انك اذا احرقت في هذا الفن اي فن الاسناد وشمر
لذلك ... الى اعتبارات النفي الجازمة على مقتضى الظاهر وعلى خلافه عند من
له ذوق سليم واهتدى الى القرآن المجيد على مناحي المتميز معا الحداقة المهارة وصدق
النية خلوص العزيمة واستفراغ الجهد بالضم بذل الطاقة وبالجري اى ملتبس بالجري

الفن الثاني لما تقرر ان مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيبه على مقتضى الحال وعلى لا انطباقه فقد وجب عليك ايها الحريص على ارتقائك ...
لا ملائح ... عقلك الفحص عن تفاصيل المزايا التي بها يقع التفاضل وينعقد بين البلغاء في سابقها السابق والمتأخر ان يرجع الى فكرك ...
وذهنك الثاقب وخاطرك الوقاد ولسانك العجيب البيان ناظرا بنور عقلك وعين بصيرتك في التصفح لمقتضيات الاحوال في ايراد ...
على كيفيات مختلفة وصور متنافية حتى يتأتى ... عندك لكل منزل في موضعها من الرهان الذي جرت به الجياد والنضال الذي ...
الايدي الشداد فتعرف ايما حال يقتضي طي ذكره وايما حال يقتضي خلاف ذلك وايما حال يقتضي تعريفه مضمرا او علما او موصولا واسم اشارة او معرفا ...
او بالاضافة وايما حال يقتضي تنكره وايما حال يقتضي تقديمه على المسند وايما حال يقتضي تعقيبه م م م

صدق همتك واستفراغ جهدك او الحرى ذلك والجملة معترضة بين الشرط وجزائه يقال
تسلوه الحر اذا تصورع وعلاه وضميره للفن كضميره فيه والعثور الاطلاع اي يطلع
على تفاصيل الاسباب المقتضيه لوروده على مناهج الاخراج لا على مقتضى الظاهر
او على خلافه قال الفن الثاني لما تقرر ان مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق
تركيبه قد تقدم ان ارتفاع شان الكلام في الحسن والخطاطه فانه بحسب انطباقه
على مقتضى الحال فتفاوت حسنه زياده ونقصا بما تفاوت الانطباق عليه شدة
وضعفا ومنه يعلم ان مدار الحسن ... لانطباق يوجد بوجوده ويعدم بعدمه فقد
علم هناك ايضا ان هذا مدار قبحه اعني لا حسنه على لا انطباقه قوله على انطباق
تركيبه اشار بزيادة لفظ التركيب الى ان انطباق الكلام على مقتضى الحال انما هو بحسب
تركيبه سواء كان راجعا الى هيئة التركيبيه او الى مفرداته من حيث انها وقعت فيه
قوله وجب جواب لما وفاعله ان ترجع قوله ايها الحريص وصفه بالحرص والاتيان
والفحص تنشيطا له وتنبيها على انه لا يبحث عن اعتبارات المسند اليه الا المنصف بها
والاقتداح استخراج النار من الزند وهو الاعلى من العودين والاسفل زنده والزناده
جمع فان حمل على حقيقة الجمعية كان مجازا عن القوى الادراكية لان عقلك لا يشبه
بجمع من الزند وان حمل على مجموع العودين الذين هما كالة واحده شبه العقل به لا
على مكث لطيفه مضيئة يستخرج منه بالاعمال كسقط النار بالاقتداح والمريه
الفضيلة والنقاصل التغالب في الفضل كالتسابق في السبق والتناضل في الرمي
والخاطر في الاصل ما يختلج في القلب ثم اطلق على محله اعني القلب وقوله نور عقلك
وعين بصيرتك عن قبيل لجين الماء وجاء ان يستعار النور للقوى المدركه وان يحمل
العين على تشبيه البصيرة بالبصر اعني نور العين وقوله في التصفح متعلق بترجع
وفي ايراد حال عن مقتضيات او الاحوال والمراد بالكيفيات المختلفه ما يجمع كالاثبات
والتعريف والوصف وبالصور المتنافيه ما لا يجتمع كالحذف والاثبات وكالتعريف
والتنكير وقد يقال المختلفه ما يلحقه مع بقائه على لفظه كالذكر والحذف والتقديم
والتاخير والمنافيه ما يتبدل معها اللفظ كالتعريف بالاضمار والعلمية والاشارة
والموصولية حتى يتعلق بترجع والمعرض الثوب الذي يعرض فيه الجارية على المشترى
وضميره في لوروده المسند اليه والرهان مصدر راهنته والمراد ما يراهن عليه والجياد
الجواد من الفرس والنضال في الاصل المفاصله اي المراماة والمراد ما يناضل عليه وقوله تعرف

المعيب بين التوابع الخمسة والفصل ولما حال يقتضي تاخيره عنه ولما كان يقتضي تخصيصه او اطلاقه حال التنكير واما الذي يقتضي
نصره على الخبر واما الحال التي يقتضي طي ذكر المسند اليه فهي اذا كان السامع مستحضر له عالما به عند ذكر المسند والترك راجع
اما الضيق الكلام واما للاحتراز عن العبث بناء على الظاهر واما التحسر اي ترك تعويلا على شهادة العقل وفي ذكره تعويلا على شهادة اللفظ

26

بالنصب عطف على يرجع ولتضمنه مع العلم علو بالاستفهام وكلمة ما في اما زايدة وجملة
كان تعرفه وتنكيره تنبيها على ان المصادر المذكورة ههنا كالطي والتقديم والتاخير
وغيرها مصادر الافعال المبنية للمفعول وليضاف فيه يعني ولذلك عاد الى لفظ السكة
في قوله اولا اطلاقه بال التنكير وفي قوله واما الحالة التي يقتضي سكوته قوله او معرفا بالالام
عطف على الاحوال المذكورة اعني مضمرا او ما عطف عليه اي او تعرفه معرفا باللام ولو
او باللام على تقديره او تعريفه باللام لاوهم عطف الظرف اللغو على الحال قوله لعقبه اي
تعقيب المسند اليه المعرف وقد تقدم سبب تخصيصه التوابع بالمعرف وان الفصل مخصوص
به قوله يقتضي تقديمه اي تقديم المسند اليه معرفا ومنكرا كما يدل عليه تاخيره عن تنكيره
لما كان التقديم متناولا للمعرف والمنكر معا قدمه على ما اختص بالمنكر من التخصيص
والاطلاق واما تاخير القصر عنها اعني ما يختص بالمنكر فلعله لعله قصر المسند اليه
على المسند وانما قال على الخبر دون المسند لان حصره فيه لا يتصور الا اذا كان في موضع
الخبر فان قلت لماذا قابل تخصيص المنكر باطلاقه ولم يقابل تعقيب المعرف بانفا بل به
اعني تركه قلت لان المقتضي للتعقيب هو القصد الى زيادة تخصيصه لما سنذكره
والمقتضي لترك التعقيب عدم القصد اليها ولما فصل الاول على ما ينبغي استغنى به عن
ذكر الثاني وتفصيله واما تخصيص المنكر واطلاقه فلم يفصل في شيء منهما بل احالهما
على الزيادة فيما تقدمهما فلا بد من ذكرهما صريحا واحالهما معا اشعارا بالاهتمام بكل منهما
قال اما الحالة التي تقتضي طي ذكر المسند اليه شرع في التفصيل بعد الاجمال والاضافة في طي
وكلمة اذا ههنا ظرفية مجردة اي هذه الحالة ثابتة في وقت كون السامع مستحضرا له اي يعلم
ان خصوصية الحالة هي مضمون ما اضيف اليه الظرف وقد يقال اذا هذه ليست
ظرف بل اسم اي الحالة هي وقت كون السامع مستحضرا له اي استحضاره للمسند اليه عرفانه
كائن اليه عند ذكر المسند اشارة الى وجود القرينة المجوزة للحذف فان الحذف بدونها
... ولا بد فيهما من استحضار السامع ذات المسند اليه وفي عرفانه قصد المتكلم
اليه عند ذكر المسند ولا بد مع القرينة المجوزة من مرجح يندفع به التحكم وضيق المقام
الاخلال الوزن او خوف ملال السامع او سامه او فوت الفرصة وانما قال بناء على
الظاهر لان المسند اليه عمدة الكلام فلا يكون ذكره عبثا في الحقيقة بل بالنظر الى الظاهر
لوجود القرينة المعينة عنه او لانه قد يحصل بذكره معها فايدة حسنة كالتنبيه
على غباوة السامع والاستلذاذ وغيرها وبنبه بذكر التحسر اي ايقاع الشيء في الحيلة على

من حيث الظاهر وكم بين الشهادتين واما للايهام ان في تركه تطهير اللسان عنه او
تطهيرا له عن لسانك واما للقصد عن عدم التصريح ليكون لك سبيل الى الانكار ان مست
الحاجة واما لان الخبر لا يصلح الا له حقيقة كقولك خالق لما يشاء فاعل لما يريد او ادعاء
ولان الاستعمال ولرد على تركه او ترك نظايره كقولهم نعم الرجل زيد على قول من يرى اصل
الكلام نعم الرجل هو زيد م

اقول ما ذكروه امر حقيقة بل الشاهد في الحذف العقل مع اللفظ المقدر وفي الذكر اللفظ
مع العقل ايضا قوله ومن حيث الظاهر متعلق بالتخييل دون التعويل اذ لم يرد ان
التعويل من حيث الظاهر تخييل به اراد ان هناك تخيلا انا شيا من حيث الظاهر قوله
كم بين الشاهدين اي لم فرق حاصل بين الشهادتين اي بينهما فرق كثير قيل وهذه
الجملة الاسمية في موقع الحال من شهادة الفعل وشهادة اللفظ قوله واما الايهام الخ
امر وهمي لا محض لا محقق له اصلا بخلاف التعويل اذ هناك كناية ثبوت والحق
اللسان اولا انها ما لا يدعا كونه في الجنس فالزوال لحين يتلوث به كل لسان ذكره
وتدم بالمخاطب ثانيا الاستبعاد ان يوعى انه من الشرف والنباهة بحيث يتلوث
به كل لسان مذكره بذلك بل واضع من المتكلم على معنى اصونه عن لسانه قوله واما لان
الخبر لا يصلح الا له انه الخبر على المسند له لا له على ان المسند اليه المحذوف لا يكون الا ايتا
فان الفاعل لا يحذف ولم يرد هذا مثالا لا محصوصا القلته والمعنى انه خالق لما يشاء
خلقه وفاعل لما يريد فعله فلا يرد على المصنف انه تعالى شاء ويريد ايمان الكافر
وطاعة الفاسق ولا يخلقهما ولا يفعلهما ومثال الادعا عليه قولك واهب الالوف اي
الامير فان قلت اذا لم يصلح الخبر الا له كان حذفه احترازا عن العبث قلت لا نسلم
ان القصد الى عدم صلاحيته لغيره مغاير للقصد الى الاحتراز عن العبث بحيث
يقصد كل منهما مع الذهول عن الاخر وان يقصد انهما ويبتنى على ذلك ساير النكت
التي يمكن اجتماعها قوله واما لان الاستعمال وارد على تركه نظايره وورود الاستعمال
على تركه يتناول القياسي وغيره فانك اذا سمعت عن العرب كلاما حذف فيه
المسند اليه من غير قياس وتمثلت به في مرامك على هيئته فقد راعيت الاستعمال الوارد
على تركه كقولك رمية من غير رام وحشف قليل وفصحت تعسي الى غير ذلك وقد سمعت
منهم ما حذف فيه المسند اليه قياسا وتكلمت به بعينه في غرض من اغراضك فقد
ايضا الاستعمال الوارد على تركه واما الاستعمال الوارد على ترك نظايره فمختص بالقياس
وايضا الحذف لورود الاستعمال على تركه لا يتصور ممن تكلم بذلك الكلام اولا ذلك
الحذف لورود الاستعمال على ترك نظايره فانه يتصور منه ومن غيره فالضمير في كقولهم
ان كان للفصحا كان مثالا للاستعمال الوارد على ترك النظاير وكذا ان كان لمن لم يحالف
خصوصية هذا التركيب وان سمعوها كان مثالا للاستعمال الوارد على تركه ولما
كان في اتباع الاستعمال نوع خفا فزيد عنا قال واما الاعراض سوى ما ذكر

ما الاعراض سوى ما ذكره مناسبة في باب الاعتبارات يجب المقامات لا يهتدى الا انما الا العقل السليم والطبع المستقيم
هناك سبى في بهما واجتماعهما في مثل قوله قال لي كيف انت قلت عليل سهر دايم وحزن طويل كيف تجد الحكم اذ لم يقل انا عليل
ملطمه فانت يقول سميع للابن العم يلطم وجهه وليس الداعى الذى يسرع حريص على الذى يضيع لديه وليس
سميع ونحوه قوله ساشكر عمرا ان تراخت بي ايادى لو منيتى وانها جلت فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت
في قوله اضاءت لهم احسابهم ووجوههم دجى الليل حتى نظم الجزع ثاقبه نجوم سما كلما انقض كوكب بدى كوكب ياوى اليه كواكبه
نجوم سما وقوله عز قايلا سورة انزلناها وقوله وما ادريك ما هيه نار حاميه وقوله فصبر جميل وقوله طاعة معروفة على احد
الا ياديكم فيها وهو فاحرى صبر جميل او امرنا او الذين نطلب منكم طاعة او طاعتكم طاعة معروفة يجب تعريف الموقوف

ان المرجح للتخصيص فيما ذكر بل هناك اعراض آخر كالاحتياط بتنبيه السامع او مقدار تنبيهه
والتنبه على فطانته والاصرار على تنبيهه الى الغاية او على تحقير بتبريه لفظ المسند اليه
وكاجتماع الامور المذكورة بسبا او ثلاث او اربعة كما اشرنا اليه قوله لا يهتدى الى اشاليما
الا العقل السليم والطبع المستقيم ان يهتدى الى ادراك تلك الاعراض من تراكيب
البلغا دون غيرهما فتتبع تراكيبهم وراجعهما فيما قصد بها من الاعراض بستوفيهما
ولذلك امرنا بمراجعته اليهما ان الاسناد ذكرها وكلمة ما في فلما وظاهرها كافة للفعل
عن طلب الفاعل ولذلك كتب موصولة واذا جعلت مصدرية والمصدر فاعلها الحقهما
ان يكتب مفصولة وهناك اشارة الى موضع التهدى الى الاعراض ومعنى القلم
التي بدليل الحصر السابق قوله اذ لم يقل انا عليل لا يصح جعله ظرفا له ولا لقوله جمعهما
بل هو تعليل للمواجهة وكذا حسب وحص المذكورات فيما بعد والحذف ههنا يحتمل
ضيق المقام والاحتراز عن العبث وتحصيل التعويل وسهر دايم اما مبتدا اى في سهر وحزن
اى سبب عن سهر والجملة استينافية فعلى الاول ما لك عليلا وعلى الثاني ما سبب
علتك يلطم وجهه حال عن ضمير سميع والحذف ليظهر اللسان عنه والمحذوف اسمه
الظاهر لا ضميره كما يتوهم من قوله هو سميع والسين في ساشكر للتاكيد اى لا اترك
الشكر البتة ولو تاخر والايادى جمع ايد من اليد بمعنى النعمه وهو مفعول ثان ادنعال ساشكر
النعمه او بدل اشتمال من عمرو واى ايادى له ولم يمنن من المنه او المن بمعنى القطع ولا مظهر
الشكوى يروى بالجر عطفا لا زايدة مذكرة للنفى الذي يتضمنه غير وبالرفع على انها بمعنى
غير لكن الخبر اعرابها على ما بعدها وزلة النعل كناية عن الفقر والحذف لتقرير ليظهر
عن اللسان او ادعاء التعين والحسب ما يدعى به الرجل من مآثر نفسه وآبايه والمعنى
ان احسابهم بكمالها ووجوههم بجمالها اضاءت لهم الليل وبدلت دجاه بالضياء الى غاية
يسلك ثاقب الجزع هو بفتح الجيم الخرز المعروف سلكه في سلك وهذا تخييل وتصوير لشرف
احسابهم وسعادتهم وبهجة وجوههم وبهائها وقوله كلما انقض كوكب صفة للنجوم
بتقدير العايد اى كوكب منها والمراد انهم سادة وكبرا يهتدى بهم اذا مات منهم سيد
قام مقامه آخر منهم يجتمع الباقون وقايلا نصب على التميز اى عرفا ملبسه ويحتمل الحال قوله
اذا امر نحو هذه سورة انزلناها وذلك لتعين المحذوف الصورة الموصوفة بما ذكر من
الصفات ليست الا هذه ويجوز ان يجعل من حذف المسند اى فيما اوحينا اليك سورة
انزلناها والحذف فيه بما ذكرناه منه للاختصار ودفع التكرار على الوالى وانما قال الاعتبار

ذكر هذا الوجه الكشاف منه

لان الوجدان والراحة للسامع دمار عدم قوله اى تركه للمسند اليه منه

اقتصر على هذا لانه المناسبة

واما الحالة التي يقتضي اثباته فهي ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين كقولك زيد جاء
وعمرو ذاهب وخالد في الدار وقوله الله اكبر ما طلبت به والبر خير حقيقة الرجل وقوله النفس راغبة اذا
رغبتها واذا ترد الى قليل تقنع او يذكر احتياطا في احضاره في ذهن السامع لقلة الاعتماد بالقرائن او للتنبيه
على غباوة السامع او لزيادة الايضاح والتقرير اولاد ...كره تعظيما للمذكور او اهانة له كما يكون في بعض
الاسماء المقام مقام ذكر او يذكر ترتيبا ... واستلذاذا كما يقول الموحد الله خالق كل شيء ورازق كل حي اولان
اولان اصغاء السامع مطلوب فيبسط الكلام افتراضا بسط موسى ع اذ قيل له وما تلك بيمينك يا موسى وكان
فيهما المناسبة ترجيحهما على حذف الخبر اي صبر جميل اجمل وطاعة معروفة امثل قوله
يجب تفسير المعروف فان فسر بالمشهورة كطاعة الخالص من المؤمنين فالتقدير
امركم او الذي يطلب منكم وان فسرت بالمشهورة باتيانها باللسان دون القلب فالتقدير
طاعتكم فان قلت لا بد في الحذف مع استحضار المحذوف كما مر فكيف جاز في كلامه
ان يقدر المسند تارة والمسند اليه اخرى على وجوه مختلفة قلت جاز ذلك باعتبار تعارض
القرائن فباعتبار كل قرينة يتعين محذوف قال واما الحالة المقتضية التي يقتضي
اثباته فهي ان يكون الخبر هذه العبارة ... بيان الحالة اظهر مما ذكر فيهما اذا المعنى ان
المذكور ههنا نفس الحالة لا ظرفها الذي يحوج الى التاويل وهو ان يقال لتلك الحالة
اعتبار ان خصوصيتها وكونها حالة مقتضية لكذا فهي بالاعتبار الثاني حاصل
في نهان ثبوتها بالاعتبار الاول والمراد بعموم نسبة الخبر الى كل مسند اليه ان يكون
الخبر المذكور في ذلك المقام صالحا بحسب الى مورد اما لعدم قرينة معينة او لتعارض
القرائن المعينة فان لم يرد تخصيص المسند اي اثباته بمعين جاز الحذف فيما
حيث لا قرينة معينة اصلا انتسابه الى كل ما يصلح له دفعا للتحكم كقولك خير
من هذا الفاسق اي كل احد وحيث تعارضت القرائن حمل على مقتضى كل بدلا
عن الآخر كما في طاعة معروفة وان اريد تخصيصه بواحد على التعيين اي اثباته
له فقط فلا بد من ذكره لعدم قرينة معينة على الخصوص وليس المراد بالتخصيص القصر
في الثبوت بل التخصيص بالذكر في الاثبات ومن زعم ان عموم نسبة الخبر بمعنى صلاحه
في نفسه لمتعدد وارادة التخصيص كناية عن عدم القرينة مطلقا لان من ... لا
وجيء من هذا الحاصل وجد فيه قرينة الحذف فقد سها لان انتفاء قرينة مخصوصة
لا يستلزم انتفاءها مطلقا اذ لها افراد اخرى لتقدم الذكر في السؤال وغيره فان قلت
اذا لم يوجد قرينة الحذف وجب الذكر فكان موجبا للاثبات لا مرجحا له قلت
الحالة المقتضية تتناول الموجب والمرجح فلا اشكال قوله زيد جاء على صيغة
او على صيغة الماضي فيتكرر والجملة الفعلية في الخبر يكون المفرد ولحن من لحن الامر اذا انكب
وسهل والباء في به زائدة في المفعول اي الله اليسر مطلوبا او اسهل حصولا من كل
ما يطلب الى الحي حاجته اذا قضيها وبنا التفضيل من باب الافعال ...
عند سيبويه والبارح للجنية الاكبر اي هو اقضى للحوائج من كل ما يتوصل به
ولولا ملاحظة الاكبر لكان الخبر حقيقا متعينا له تعالى لانه الاقضى للحوائج كلها

وزاد نعالى هي عصاى اتوكا عليها واهش بها على غنمي ولى فيها مارب اخرى ونظيره في البسط
بعد اصنما ما فنظل لها عاكفين تدبسطوا الكلام ابتهاجا منهم لعباده الاصنام وافتخارا
بمواظبتها بحو فيع عن الجواب المطابق المختصر وهو اصناما اولان الاصل في المسند اليه هو
كونه مذكورا او ما جرى هذا المجرى م م

فاما ثبا كان غيره اولى بان يجعل وسيلة واكثر في طلبها والحقيقة ما لحمله الراكب حلفه والهنا
لا الرجل محارمه لادنى ملابسه قوله واذا برد القليل يمتنع عطف على راغبة لا على
معمولها اي اذا دعتها الفساد المعنى فقد اشار في الجنس الى الجملة الشرطية ايضا لكنه
ترك الاسمية قوله او يحكم نصب عطفا على يكون والمعنى او يراد ذكره فان اراده ذكره
للاحتياط حالة مقتضيه لا ابانة الا الذكر نفسه واحتياطا مفعول له على طريقه
ذلك ضرب زيد تاديبا وقوله لعله علة للاحتياط وبالقران متعلق بالاعتماد على
تضمين معنى الوثوق وقوله او للتنبيه عطف على احتياطا فان حذف اللام مع شرايط
النصب غير واجب واراد بزيادة الايضاح ان المسند اليه يكون واضحا لاجل القراين
لكنه يذكر لزيادة ايضاحه وتقريره في ذهن السامع قوله كما يكون في بعض الاسماء
كاسما الاوصاف مثل العالم والزاهد والحاصل والفاسق وكالاعلام اللقبية وكالكنى
بالاعلام الاسمية اذ قد يلاحظ فيها المعاني الاصلية كاسد وكلب وابي فضل
وابي جهل وقوله والمقام مقام ذلك اي مقام التعظيم او الاهانة وهذا الشرط معتبر
في جميع ما ذكر وما سيلقى في المسند اليه وغيره الا انه نبه اليه في بعض المواضع يد كيرا
وتنكيدا ولذلك اعاد الفعل في قوله او تذكر تبركا ولو ابدل اصغا السامع بسماع المخاطب
لبيّنا ولم يبسط موسى عليه لكان اولى قوله فيبسط بالرفع على انه جزا اي فهو يبسط
ويروى بالنصب عطف على المقدر المنصوب وان يذكر للاصغاء فيبسط والاعراض
لهيار الفرصة واغتنام الوقت والواو في قوله وكان للعطف على قبل او للحال بتقدير
قد ضمير له وانما كان يتم الجواب بمجرد عصا لان السوال عن الجنس كما اذا قيل لك ما عندك
فيقول كتاب وكلمة ثم للتراخي في الرتبة وهي عطف على مقدر اي فلم يقتصر على ما
هو جواب تام والمعطوف ثم هو مجموع الافعال الثلثة اعني ذكر المسند اليه وزاد فقوله
بالعطف على كان وجه حسن اي ثم تخطى الجواب التام وقيل كان المراد بالسوال عن الجنس
استحضاد ماهية بصفاتها ليظهر له المباينة البعيدة بين المسؤول عنه والمطلوب اليه
ليشاهد الباهرة فلما فطن موسى لذلك اجاب بانها من جنس العصا متصفه
بما يتصف به افراده حسبما من الاتكاء عليها والهش بها وما يناسبهما فليس هناك بسط
ولا استرسال الذي ربما يعد جرأة في تلك الحضرة قوله ونظيره في البسط اي في مجرد البسط
لا في كونه للافتخار اذ البسط ههنا للابتهاج ولا في كونه بذكر المسند اليه والزيادة عليه
بل الاصل ان يقال نواظبها المواظبة عليها اي على العبادة الا انها نزع الخافض وعدى المصدر

فان جعله تعالى وسيلة مالا يحسن
بل هو غاية الغايات ونهاية
المطالب العالية ٥ منه

لان زكرنا [illegible] كان داعيا عطف وادا برد اذا دعتها
اي عطف على الجملة الشرطية اعني
جملة شرطها معطوفة
على الموقع الواقع
جوابا للشرط

يعني امثلته [illegible] للموقع والجملة الاسمية

لانا نفهم [illegible] نفلا
[illegible] الفعل الصالح
متعلق به ٥ منه

فان الاصل الاسمية [illegible]
تعالى [illegible]

وهي [illegible] الاعلام الاسمية كان التعظيم
والاهانة ظاهران في الالقاب
او والاستذكر والتاكيد اعادة الفعل
مع انه يكفيه ان يقول او
تبركا ٥ منه

واما عطف على قال ومن [illegible] وجه كما قال [illegible]

هذا هو المفهوم من الكشاف وهو
الاولى بذلك المقام
منه

واما الحالة التي تقتضي تعرفه فهي اذا كان المقصود من الكلام افادة السامع فايدة يعتد بها والسر في ذلك هو ان فايدة الخبر لما كانت هي الحكم او لازمه كما عرفت اول فن الخبر ولازم الحكم وهو انك تعلم حكم ايضا ولا شبهة ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفايدة في تعريفه اقوى ومتى كان اقرب كانت اضعف وبعد تحقق الحكم بحسب تخصيص المسند اليه والمسند كلما ازداد تخصيصا ازداد الحكم بعدا وكلما ازداد عموما ازداد الحكم قربا وان شئت فاعتبر حال الكلام في قولك شيء ما موجود وفي قولك فلان بن فلان حافظ التورية والانجيل ان صح لك ما ذكرت م م م

بالاخص السقول لولا ان الاصل اي الراجح هو ذكره مع جواز الحذف بقيام القرينة يقتضي رعاية الاصل اذا لم يعارضه شيء من نكت الحذف قوله وما جرى مجرى هذا المجرى مثل سد طريق الانكار على السامع والتصريح باسم المسند اليه ليتبين في عرضه او ليتبرك بذكره او ليحصل منه نحو الصبي بمقام الاسد ولصاله زيادة المسترسلة الخاطب نحو حسبك على الساد وبعض كونه مقدما او موخرا او كان من حق العبارة ان يقال الجاري هذا المجرى الا انه عطفه على المجرور الذي يجوز حذف اللام منه اعني قوله لان الاصل قال واما الحالة المقتضية التي تقتضي تعرفه لما كان تعرفه اي كونه معرفة على وجوه مختلفة ذكر اولا الحالة المقتضية لتعرفه على الاطلاق ثم بين الحالات المقتضية لتلك الوجوه ضبطا للكلام وتفصيلا للمرام وزاد لفظ تفخيما للفايدة بان ما هو على حالها وصفها معتدا بها ومعنى الاعتداد انها تعد في متعارف الناس فايدة فيقال افاد في كذا قوله والسر في ذلك اي في اقتضا القصد الى افادة الفايدة المعتد بها تعرف المسند اليه اراد بفايدة الخبر ههنا ما هو اعم من المصطلح اليها وبالحكم وقوع النسبة او لا وقوعها وبلازمه كون المتكلم عالما بذلك الحكم كما مر والجواب لما محذوف اي لما كان فايدته الحكم او لازمه الذي هو ايضا حكم انحصرت فايدة الخبر في الحكم ولا شك ان الاحكام متفاوتة فمنها ما يبعد تحققه في نفس الامر لكثرة شرايطه وموانعه ومنها ما يقرب لقلتها على مراتب متفاوتة فمتى كان الحكم بعيد التحقق في الواقع كان بعيد الارتسام في الاذهان فكان اعلامه للسامع مما يعتد به ومتى كان تحققه ابعد كان ارتسامه ايضا ابعد فكان تعريفه اي اعلامه افيد فمدار الاعتداد بالحكم على بعده عن كونه معلوما لان الحكم الذي من شانه ان يعلم بادنى التفات لا يعتد باعلامه عرفا ومدار بعده عن المعلومية على بعد تحققه في نفسه وبعد تحققه في نفسه بحسب تخصيص طرفيه اعني المسند اليه والمسند كلما ازداد تخصيصا ازداد الحكم بعدا وكلما عموما ازداد الحكم قربا وان شئت صحة ما ذكرناه فاعتبر حال المثال ينكشف لك ما قررناه فان بعد تحققه بحسب خصوص المسند اليه ومن ان الاعتداد بحسب التعدد انما نسب التعدد اليه الى الحكم والحرى به احتمال تحققه تفننا في العبارة ويتضح مجزوم على انه جواب الامر قوله ثم ان تخصيص المسند اليه يريد انه قد تقرر مما تقدم ان المسند اليه اذا كانت فايدة الخبر اي قويتم ان للتخصيص مراتب اقواها ان يكون مخصوصا اذا

حيث قال ثانيا وبعد تحقق الحكم
وقال اولا شبهة ان احتمال
تحقق الحكم كان ابعد
...

لكانت

واما الحالة الثانية فهي مضمنة اذا كان المقام مقام حكاية كقوله انا الذي يجدون في صدورهم لا اتخ صديقا
منها ولا ارد وهو ما انا المرغب لا اخي على اخذ درع الشمس للفلاك والدرات وقوله ونحن التاركون لما سخطنا
ونحن الاخذون لما رضينا وقوله ونحن بنوع على ذاك بيننا نزات فيها بعضنا وساقس ونحن كطيح
العوالي بعطنا شاعيا يدعه ومن عينه مثنا حشن م م م

كانت مقيدة بقيد زايد فظهر ان القصد الى افادة فايدة كاملة يعتد بمثلها يقتضي
تعرف المسند اليه قوله وهي اي اقسام المعرفات ولما ترك العاطف بين الاخبار تنبيها
على ان المجموع بحسب الحقيقة خبر واحد للاقسام كانه قيل اقسام المعرفات هذه الاشياء
الستة مما تقال من ان الخبر اذا تعدد لفظا لتعدد المبتدا حقيقة او حكما وجب ادخال
العاطف في الالفاظ الخبر اشعارا بان المجموع خبر واحد فلم يلتفت اليه المص لان اشعار العاطف
باستقلال كل جزء على حدة اظهر الاولى ان ترك الواو في خلو حامض اوطى من اظهار
الذي حذره ابو علي والقيد المذكور في علم النحو هو ان لا يكون المضاف مع علامة الاضافة
كتبه وغير اذا لو شبه المضاف لمشابهته المضاف اليه او بمغايرته قوله اولما زاد على
ذلك اي على كون المسند اليه احد اقسام المعرفات والضمير في قوله من كونه للمسند اليه المعرف
اولاحد الاقسام والتوابع اما جمع تابع لانه صار اسما فوصف بالجنس كما في صدق هذه
الفراد او جمع ما بعده فوصف بالجنس كما في نسخة المص ههنا وعد المعطوف من التوابع بخصيص
للمسند اليه ظاهر فكانه ادرج فيها تغليبا او نظرا الى العطف بكلمة اي وقد عرفت
حال القصد وكونه مخصصا الحكم بالقصر قال واما الحالة التي تقتضي كونه مضمرا
فهي اذا كان المقام مقام حكاية اي كان الموضع موضع حكاية ويعتبر عن نفس المتكلم
في المسند اليه قوله انا الذي يجدون معناه اني صرت غصة في صدورهم للاوجه لا تسوغ
ولالتواب مركب نون الوقاية مع نون الاعراب في يجدونني وارد بدل ضمير الغايب الراجع
الى الموصول ضمير المتكلم نظرا الى اتحاد الموصول بالمبتدا الذي هو انا كما في قوله كرم الله
وجهه انا الذي سمتني امي حيدره ونظيره قوله است الرى سول الايام واخواته
المذكور بعده وفي صدورهم مفعول ثان لتحدوني ولاربه حال والصدر بالفتح اسم
الصدر ونصب اي على المضدد اي اريها صدد والمرعث لقب بشار بن برد لترع
اذنه كانت له في صغره ومعنى البيت دعوى الاشتهار ولا اخفى على احد موكده
الجملة الاولى وذرت لي اي اطلعني وستى بني او طلعت ملتبسة في اي انا معها لغره
زبرضا ونحن التاركون والآخذون اي المشهورون بذلك على ان اللام للعهد او للمتخصص
بناء على انها للجنس اي لا يقدر احد على ان يجترى على خلاف ما اردنا قوله على ذلك اتنا دون
على الترهيم بنو عمام اي نحن مع ما سا من سبب العمومة فرقت بينها نعط محنوة
شاعض وقد يبك في الشر والفساد بحيث لا يقبل اصلاحا كاملا وضربنا
لنو القدح العظيم ان اعطي شاعيا اي مصلحا للاقداح لم يقدر على اصلاحه بحيث

قال الكفاء العفيف فذلك يريد وجوها شتى ويقرب الاعلامها على ما نصب وقيل العدد فكله والعنب بح واتفاق الكلام وتاسك ٥ ند

حيث قال سميت التوابع لجنسه فلذا صح ان يجمع على فواعل … فاعله سواكان اسما اوصفه … فاعل اسما دون الصفة فتأمل … والوجود في النسخ التي اشتهر ههنا لجنسه اضافة

اذ الظاهر ان يقال سررت الغيبة وفي هذه الاجله الكثيرة نظر ان ذلك ضمير المتكلم والمخاطب لا توصل … كما ينكر كما ترهيه بعض النحاة

اي الصدر ليس المصدر بل اسم للمصدر الذي هو بمعنى الصدره

فيكون الباء على الاول للتعدية وعلى الثاني للالصاق بقال زعور الشعر اي اطلعت ٥ ند

او مقام خطاب كقوله يا ابن الاكادم من عدنان قد علموا وفي الذرى المجد بين اليم والخال انت الذي تنزل الايام منزلها
وتمسك الارض من خسف فزلزال وقوله فذلك فتلك اقوام تجمعت بهم خلى لنا هلكهم سمعا وابصارا ان الذي
لم تدع سمعها ولا بصيرا الا سقا فام القيس امرايا وقوله وانت الذي كلفتني دلج السرى وجون القطا بالجلهتين جثوم
وقوتها وانت الذي اخلفتني ما وعدتني واشمت من كان فيك يلوم

سكم عسه بل سقى منا خسا اى متما بالاغير مسرن تنلحت اسنا فنه اى اختلفت
قوله او مقام خطاب اى موضع يعتبر عن حاضر وجه اليه الخطاب في المسند اليه من
عدنان حال من المنادى لما في النداء من معنى الفعل او صفة للاكادم بتقدير متعلقه معرفة
وبالذرى المجد اى وبالقدم الشرف كائنا من طرفي الادب والام من له الايام منزلها اى
اى يتجاوز طورها ونظر جودها وتمسك الارض من ان تخسف بما عليها وتضطرب
فيخرج الاسا عن نظامها اى لك مقدرة تامة ورحمة عامة وقد علموا احملة معترضة
اى قد علم الناس نسبك وحسبك المذكورين قوله تجمعت بهم صفة اقوام وخلا لنا
خبر كان والسمع في الاصل مصدر فاطلق اولا بمعنى الجمع وثانيا بمعنى الواحد اى تجمعت
فتلك باقوام كثيرة فخلى هلكهم لى ولك باتيتى في اسماعا وانصارا اى كم يذهب اسماعنا
بسماع نعيهم ولا انصارنا بالبكاء عليهم وانت مع وحدتك لم يدع لنا منهم الاشياء
اى شيئا قليلا فام عيشا اى صار ماء نسب ذلك الحد لا غاية وراه والدلج السير
بعض الليل فاضافته الى السرى من اضافة البعض الى الكل والجون جمع الجون مثل قولك
رجل صنم اى قوى وقوم صنم وقيل جمع جوني كعرب وعربي والجلهة جانب الوادي
والجثوم جمع جاثم من جثم الطاير اذا الصق صدره بالارض وهذا البيت من ابيات
للان الدمينه كتبها الى حسنه امامة نقدر عليها ما نالها في شانها من الجمانة فاما
ما بيات منها قوتها وانت الذي اخلفتني ما وعدتني تقدر عليه حما مامة قال
وحق الخطاب ان يكون مع مخاطب معين وذلك لان ضمير المخاطب موضوع بوضع عام
لكل معين من المخاطبين او موضوع لمعنى كلى بشرط استعماله في جزئياته المعينة على اختلاف
الداس فحقه ان يستعمل فيما وضع له او اشترط في وضعه استعماله فيه واراد بقوله
حق المخاطب ان يكون حاصلا مع مخاطب معين متوجها اليه ولو قال المخاطب معين
لكان اظهر فان قولك حصل الخطاب له اشد في المعنى من قولك حصل الخطاب معه
ثم سترك اى حق الخطاب صلا وذها با الى غير معين قوله كانك قلت ان اكرم
نفى كما انك لا تقصد ههنا مكرما او محسنا معينا الذلك في صورة الخطاب وفائدة
العدول عن هذه العبارة الى الخطاب المبالغة في سمو معاملته كانك احضرت كل
من يصلح ان يخاطب مخاطبته بسو معاملته معه وصورته في ذهنه وقوله قصدا
له للنفع وفي قوله فلا ترددا اى ترك ارادة المخاطب المعين قصدا وكانه اراد اولا احسن
مع ان الظن واحسن بالواو واليا لان كل واحد منهما سول لم اخ احده قوله قصدا

ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم على العموم قصدا الى تفظيع حال المجرمين وانه قد بلغت من الظهور الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها راء دون راء بل كل من تتاتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وكذا امثاله ولو كان المسند اليه في ذهن السامع لكونه مذكورا او في حكم المذكور لقرائن الاحوال ويراد الاشارة اليه كنحو قوله من البيض الوجوه بني سنان ولانك تستقصي بهم اضا او وهم حلوا من الشرف المعلى ومن حسب العشيرة حيث شاؤا وقوله بيمن ابي اسحق طالت يد العلا وقامت قناة الدين واشتد كاهله هو البحر من اي النواحي اتيته فلجته المعروف والبر ساحله وقوله اذا الصبر محمود وعند مذاهب فكيف اذا ما لم يكن عنه مذهب هو المهرب المنجي لمن احدقت به مكاره دهر ليس عنهن مهرب

لا تفظيع حال المجرمين ببيان عموم الخطاب يقتضي نسبة الرؤية الى كل من يصلح ان يكون رائيا ممن يصلح ان يكون مخاطبا واعتبار الرؤية هكذا عامة يدل على ان حال المجرمين لفظاعتها وصلت الى غاية الظهور فلا يختص اي حال المجرمين رؤيته راء دون راء بل كل من يتاتى منه الرؤية يتيسر له رؤيتها فله مدخل في الخطاب بسوء حالهم قوله وكذا امثاله اي وكحمل قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون على العموم يحمل عليه امثاله وهي كثيرة كقوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ وقفوا على ربهم ولو ترى اذ المجرمون موقوفون وقد يقصد بتعميم الخطاب بحسن الحال كقوله تعالى اذا رايتهم حسبتهم لؤلؤا منثورا واذا رايت ثم رايت نعيما وملكا كبيرا وانما قال او كان المسند اليه في ذهن السامع عطفا على قوله كان المقام مقام حكاية ولم يقل او مقام غيبة عطفا على مقام خطاب لان الاسماء الظاهرة للغيبة ايضا والضابط ان مقام كون المسند اليه ضمير الغيبة اجتماع امرين الاول كونه حاضرا في ذهن السامع وحضوره فيه اما لكونه مذكورا لفظا او معنى واما لكونه في حكم المذكور لقرائن الاحوال لفظية او معنوية وثانيهما ان يقصد الاشارة اليه من حيث انه حاضر فيه فاذا لم يكن حاضرا فانه لم يعبر عنه بضمير الغيبة الا اذا اجري على خلاف مقتضى الظاهر كما في ضمير الشان وضمير باب نعم على ما سيأتي وكذا اذا كان حاضرا ولم يقصد الاشارة اليه من هذه الحيثية كقولك ان جاءك زيد فقد جاءك فاضل كامل مع اجتماع هذين الامرين قد يترك الضمير اجراء على خلاف المقتضى كقولك جاءني رجل فقال الرجل قوله من البيض الوجوه اي من البيض وجوههم وبني سنان بدل او نصب على المدح وحيث شاؤا مفعول حلوا اي محلا شاؤا من الشرف الرفيع ومن الحسب الموروث وابو اسحق كنية المعتصم بالله ويد العلى استعارة مكنية وتخييل وطول اليد كناية عن الاقتدار والوصول الى المطالب العالية وقناة الظهر مجمع فقراته وقيام القناة استواء العامة واستداد الكاهل اي ما بين الكتفين عبارة عن غلبة القوة وكمال الشباب واي شرطية جزاؤها ملحمة ومن متعلق باتيته واللجة معظم الماء والساحل شاطئ البحر قوله وعند مذاهب اي طرق يذهب فيها ويتقصى بها من المكروه والصبر عليه فكيف لا يحمد اذ لم يكن هناك طريق من الطرق فان قيل لا يلزم من كونه محمودا حال الاختيار ان يكون محمودا حال الاضطرار فضلا عن كونه بطريق الاولى بالشعر به فكيف قال لا احب بانه في حال الاختيار القا النفس في التهلكة باختياره فاذا حمد هذا كان ما لم يكن القا بالحمد اولى وايضا كونه محمودا كناية عن وجوب الذهاب

واما [illegible] الى يقتضى كونه علما فمن اغراض المقام مقام احضاره بعينه فى ذهن السامع ابتداء بطريق يخصه كيخرج بتي اصد بوليك
وعز [illegible] وقوله ابو مالك فاصبر نفوم على نفسه ومتبع عناه وقوله الله يعلم ما تركت قتالهم حتى علوا فرسى باسقر
مريد [illegible] الله تعالى تبت يدا ابى لهب او مقام تعظيم والاسم صالح لذلك مثل الكنى والالقاب المحمودة او اهانة والاسم
صالح كالاسماء المذمومة او كناية مثل قوله تبت يدا ابى لهب اى يدا جهنمى او مقام ايهام انك يستلذ باسمه العلم او يتبرك
به اوما شاكل ذلك مما له مدخل الاعتبار م م

اليه والتعويل عليه قوله ليس عنهن مهرب اى لا مهرب عنها سواه دفعا للتناقض اى
لا مهرب عنهما سواه دفعا للتناقض اصلا واراد بكون الصبر مهربا انه بمنزلة المهرب
المنجى فانه اذا اطمان النفس هان الخطب او لا مهرب فى الحال فانه المهرب المنجى فى المال
قال واما الحال الذى يقتضى كونه علما قوله بعينه اى ملتبسا بعينه وبخصه احترازه
عن النكرة وقوله ابتداء اى اول مرة احتراز عن ضمير الغيبة والمعرف بلام العهد قوله
بطريق يخصه اى لا يطلق على غيره باعتبار وضع واحد فلا يخرج به الاعلام المشتركة
بل ساير المعارف فان قلت هذا القيد يخرج ما عدا العلم من المعارف والنكرات
فلا حاجة الى غيره قلت نعم لكن فى تفصيل القيود والاحترازات تحقيق لمقام العلمية
على وجه ابلغ لا ايصال علم الجنس كاسامة خارج عن الضابطة المذكورة لانا نقول الاساس
اذ الكلام فى الاعلام المحققة وعلمية اسامة تقديرية لضرورة الاحكام قوله ابو مالك
فاصبر تصبرت المنى لا احبسنه عليه لا يتجاوز على غيره اى صبر يكرمه وعلو همته
لا يظهر حاجته وسع عطيته ولفظ الاله هكذا معرفا باللام علم على الذات المعبود
بالحق واسم الله من الاعلام الغالبة الا اصله ومن المختصة نظرا الا اصله ومن المختصة
نظرا الا انه بعد حذف الهمزة لا يصح اطلاقه على غيره تعالى والله يعلم جرى مجرى
القسم وجوابه ما تركت قتالهم والسافر باشعر للتقدير اى حتى جرحوا او علوا فرسى
بدم اشعر ذى زبد لكثرته وعلمه بعد ذلك عن قراره قوله قال الله تعالى تبت
يدا ابى لهب غير الاسلوب لان العلم ههنا مضاف اليه فى الظاهر ومسند اليه فى الحقيقة
لان ذكر اليد كناية اى بسالة لهب وهذا دعاء وتب الذى بعده خبر قوله والاسم صالح
اى العلم صالح للتعظيم والاهانة دون غيره من الاسماء التى يمكن ان يعبر بها عن المسمى
وصلاحيته العلم لاحدهما باعتبار ابانته بحسب معناه الاصلى عن شرف وكمال
ونقصان والكنية علم صدر باب وام او ابن او بنت واللقب علم يشعر بمدح او ذم
منصود منه قطعا وما عداهما من الاعلام يسمى اسما والكنى والالقاب المحمودة
الفضل وابى العلا وابن المفاخر وشمس الائمة وصدر الافاضل والمذمومة كابى
الفضول وابى الشر وانف الجمل وقفه ويطه وكن قوله او كناية به عطف على تعظيم او اهانة
وتوجيه الكناية فى ابى لهب انهم قد يعتبرون فى الاعلام المعنى الاصلى لابراهيم
او الادهم وتعقبهم بما يدل على معنى مستحسن يقالون بذلك وغير البين فى مد
المعنى الاصلى فى الكنية قول الشاعر قصدت ابا المحاسن كى اراه لشوق كان يجذبنى اليه

ير[illegible] ان لفظ الا[illegible] ههنا
للابس والملازم دون معناه
[illegible]

اى بعقد به على اطلاقه
[illegible] قطعا

اما الحالة التي يقتضي كونه موصولا فهي متى صح احضاره في ذهن السامع بواسطة ذكر جملة معلومة
الانتساب الى المشار اليه وانتصار احضاره بهذا الوجه عرض شئ ان يكون كل عنده امر معلوم
سوا او لمخاطبك فتقول الذي كان معنا امس رجل عالم فاعرف اولذين في بلادنا لا امر فيهم
اولا موقنهم اولا نرفيهم او ان يستهجن التصريح بالاسم او ان يقصد زيادة التقرير كهذه قوله وراودته
هو رادوته التي هو في بيتها والعدول عن التصريح باب البلاغة تصار اليه كيلا يقال او ان اورث
تطويلا كحكى عن شريح ان رجلا اقر عنده لشئ ثم رجع ينكر فقال شريح شهد عليك ابن اخت

فلما اي رايت جوادا ولم ارمن يحبه اسا الاديه وقول غ خاطب عن الكوفي التفسير
بلد التفصيل فابولهب معناه الاصلي ملابس اللهب ملابسه ملازمة الحيز وكون
الشخص جهنميا ملزوم لكونه ملابس اللهب الحقيقي فاطلق ابولهب على الشخص المسمى به وقوله
معناه الاصلي اعني ملابسة اللهب لينتقل منه الى ملزومه وهو كونه جهنميا وانما
قال تدخل جهنمي مع التنكير تهويلا كانه قال اي جهنمي وكك ان تقول لما اشتهر بهذا الاسم
وبكونه جهنميا صار هذا الاسم دالا على كونه دلالة حاتم على انه جواد فالا اطلق على ذلك
الشي وقصد به الانتقال الى وصفه لم يكن مجازا بل كناية ايضا بلا اعتبار المعنى
الاصلي وان اطلق على شخص آخر كان استعارة واذا قلت ابوجهل وقصدت
الى كونه جاهلا فقد اعتبرت المعنى الاصلي ولم تجعله كناية عن شئ فتامل فان هذا
المقام مما اشتبه على اقوام قوله اوفي مقام ابهام عطف على مقام تعظيم وترك لفظ
الابهام او ابدالها بالاعلام اولى بالاستلذاذ والتبرك قوله اوما شاكل عطف
على مقام احصار او مقام ابهام وكك اشارة الى جميع ما ذكر من الامور التي لها مدخل
في الاعتبار وايقاع المخاطب في المسرة بنحو سعد وسعيد او في المساه بنحو سعاك و
سفاح والدسه على عباده بانه لا يتعين عنده المسند اليه الا باسم الذي جعيه
وانما الحالة التي يقتضي كونه اي كون المسند اليه موصولا اي معبرا عنه بالموصول
فهي حاصلة في زمان صح منه احضاره ولفظة متى تجرد الظرفية مجازا ومآل المعنى
ماس لحقيقة قوله معلومة الانتساب الى المشار اليه اي المعين عند المخاطب بشار اليه
باعتبار نعته عنده واما الجملة الواقعة صفة فهي معلومة الانتساب الى شئ ما
وهي شيئ عنده الاترى انها لا يقع صفة الا للنكرة قوله وانتصل باحضاره اشارة
الى ترجيح الموصولية بعد ذكر المصحح ولا بد منهما في كل حالة لكنه قد لا يفصلهما لقيمة
المرجح وقد يفصلهما كما في الموصول واسم الاشارة واراد بالغرض الباعث المناقل
للفائدة التي يقصد حصولها بايراد الموصول كزيادة التقرير والايما الا وجه بنا الخبر للموصول
الذي يتقدم وجوده على ايراده كعدم العلم بغير الصلة والاستهجان فوكد سواه اي
سوى انتساب الجملة اليه وقوله فتقول اي مع تقول فان قلت جاز ان تجعل تلك
الجملة صفة للنكرة فلا يتعين الموصول قلت الكلام على تقدير كون المسند اليه معرفة
والمقصود تعبير الى وجوه التعريف واختار في المثال الاول معك لانها انسب بمخبره و
في الثاني معنا كون معنى ليشعر بعلم المخاطب وينبه في الثالث على انه اذا انتفى علمنا المتكلم

لبعدل عن التصريح بنسبة الحماقة لا للشك لكون الانكار بعد الاقرار داخلا للفسوق في ربقة الكذب للمحالة او للتهمة وكذا ما الحكي عندان عدي ابن
ارطاه اتاه مع امراة له من اهل الكوفة يخاصمها فلما جلس بين يدي شريح قال عدي اين انت قال بينك وبين الحائط قال اني امرؤ من
اهل الشام قال بعيد سحيق وقال واني قدمت العراق قال خير مقدم قال وتزوجت هذه قال بالرفاء والبنين قال وانها ولدت غلاما
قال ليهنك الفارس قال واردت ان انقلها قال المرء احق باهله قال وقد كنت شرطت لها دارها قال والشرط املك قال اقض بيننا قال فعلت
قال فعلى من قضيت قال على ابن امك عدل عن لفظ عليك لئلا يواجهه بالتصريح على ما ينبغي على المخاصم من القضاء عليه

اى حادثت محبا بانها علم الكلام وجعل ما بانها علم المخاطب وجعل بانها عليها ما ٥

دالمخاطب معنى في مادة حادثت بلاحظ اسفا كلبهما او احدهما كان اولى بقصد زيادة القصد
لينتدرج مع الاعراض السابقة في كونه حاملا متقدم الوجود على ذكر الموصول فلا
زيادة التقرير غاية متاخرة عنه والمراودة مفاعلة من راد يرود اذا جا وذهب كالذي
يخادع صاحبه عما في يده اى خادعته عن نفسه واحتالت في طلب مواقعته اياها
فاستهجن في الحكم بالمراودة على المراة التصريح باسمها وذكرت بالموصول الذي
زيادة تقرير ثبوت المسند للمسند اليه فان كونه في بيتها وتمكنها من مشاهدة جماله [illegible]
حينئذ مما احق مراودتها ويفيد ايضا زيادة تقرير المقصود اعني نزاهة يوسف عليه السلام
لان امتناعه منها مع كمال قدرته عليها مدل على طهارة ذيله جدا ويفيد ايضا زيادة
زيادة تقرير المسند اليه وتعينه لان في زليخا وامراة العزيز بسبب خوف الاشتراك في الاول
وارادة الجنس في الثاني احتمالا ليس في التي هو في بيتها لانه اشارة لا معهودة معينة
وقوله والعدول عن التصريح ناحين هذا الاستطراد عن المبحث بقوله وراودته التي
هو في بيتها بانه شاهد عدل بانه مثال للاستهجان وزيادة التقرير معا قوله كثيرا
مصرا كثيرا وزمانا كثيرا وان اورث المصير تطويلا وفي لطيف هذا النوع اعني العدول
عن التصريح ما لحكيه الشاعر في قوله قالت لترب معها حالسه في قصدها هذا الذي
اراه قالت فتى يشكو الغرام عاشق قالت لمن قالت ولدا ابن اخت جالسك ابن
عمك على المخاطب بشهادة العرف وقرينة المقام المخصص للعام فان الثاني بينا الي
ابن خاله اخرى قوله لعدل عن التصريح بنسبة الحماقة لا المنكر اراد انه لما لم يصرح
باسمه بل كنى عنه صارت نسبة الحماقة غير مصرح بها اتبع الا ان الكناية ههنا في نفس
النسبة والربقة حبل فيه عدة عرى لشد به صغار الغنم وتنكيرها للتعظيم ولا محالة
بمعنى لا بد من حال الحول اى لا تحول ولا انتقال عن احد الامرين بل هو لازم قطعا لانه ان
كان صادقا في اقراره فقد دخل في ربقة الكذب بالانكار وان كان كاذبا فيه فقد
دخل بالانكار في ربقة التهمة بفتح الها وتوسط للمحالة بين الكذب والتهمة
يتعلقه بهما قوله وكذا ما الحكي فيه ما زايدة لتوافق المعطوف عليه والظ انه اراد
الحكي بالحكي لا الحكاية بالحكاية ومعنى اين انت في اى شغل انت يجب فلذلك هنا
هذا لك فراغ لاستماع قصتنا ولما كان في السوال سوادب بما ظ شرح الحمد في مورد
للحقيق اعني السوال عن المكان واجاب بما فيه غلطه اى انا بين جدار [illegible] قوله بعيد
اى مكانك بعيد في غاية البعد فقد بعد في الانتقال عنه وفسر فيه سحق منه لا

ويقال رفاء التعيم [illegible] الالتيام والاتفاق بالتعقا نشر
من ورعاهم بهم تواهموا اى تموافقوا [illegible]
دنعا هو امركم كان سوحنا
ابني ابي الوالدعي
هذا الدعا ٥

او ان يومي بذلك الى وجه بناء الخبر الذي تنبه عليه منقول الذين آمنوا لهم درجات النعيم والذين كفروا لهم دركات الجحيم ثم سيشير الى هذه
اعتبارات لطيفة بان جعله ذريعة الى التعريض بالتعظيم كقولك الذي يوافقك يستحق الاجلال والرفع والذي يعاديك يستحق
الاذلال والصفع ونحو ذلك ... بعد اللتيا والتي وسيأتيك في فصل الايجاز او بالاهانة كما اذا قلت الحبر في الصورتين وربما جعل
ذريعة الى تعظيم شان الخبر كقوله ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول وربما جعل ذريعة الى تحقيق الخبر كقوله ان
التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول وربما جعل ذريعة الى التنبيه للمخاطب على خطأ كقوله ان الذين ترونهم اخوانكم يشفي
غليل صدورهم ان تصرعوا او على معنى آخر كقوله ان الذي الوحشة في داره تؤنسه الرحمة في لحده وربما قصد بذلك ان يستوطن ذهن
السامع الى ما سيجيء بعد سطر الورود عليه حتى ياخذ منه مكانه اذا ورد كقوله والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد

هذه الاعتبارات كثيرة لها خواص ... كما يك

انما الافادة ولما اطلع بما جرى على قلبه عقله انكسر سورة غضبه فرجب ... وقال الحسن
مقدم ثم دعا له اي احدثت ملتبسا بالموافقة والبناء وزاد في الدعاء بكون الولد
منها لاتيانه مرضيا ويبلغ حد الوصية قوله الشرط املك ... عليك اي
هذا مثل يضرب في وجوب المحافظة على الشروط والعهود اي هو اقوى ملكة
... عليك اي يجب عليك الوفاء بالشرط قوله ما يبتني عليه التصحيح
على التضمن مع التنصيص قال او ان يومي عطف على قوله او ان تقصد وهذا هو الغرض
الرابع وتغيير ذكره باسلوب الخطاب كالعرض الاول بعد ذكر الثاني والثالث بصيغة
المبني للمفعول وبذلك اشارة الى ايراد المسند اليه موصولا واختير لفظ البعد لبعد العهد
عن المشار اليه بتوسط قصد العدول عن التصريح وقد فسر الوجه لعله انتساب الخبر الى
المسند اليه نظرا الى لفظ المثالين فورد ان الوجه بهذا المعنى لم يوجد في بعض الامثلة المسوقة
على الايماء كقوله ان الذي سمك السماء وان التي ضربت وان الذين ترونهم فدفعه بعضهم
بان كلمة هذا في قوله ثم يتفرع على هذا اشارة الى ايراد المسند اليه موصولا وهو مردود
بان نظم وذكر التفريع واسم الاشارة للقريب ساوى على فساده وفسر ايضا بطريقة
الخبر وجنسه كقولك عملت هذا العمل على وجه عملك اي على طريقه وطرزه فالمعنى ان
ياتي بالموصول مع الصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اي طريق وجنس من الثواب
او العقاب والمدح والذم الى غير ذلك وحاصله ان يأتي بما يلحظ الكلام على وجه يشعر
الفطن على حاله كالارصاد في علم البديع وليس بشيء اما اولا فلانه يقتضي لمسك
لفظ البناء الا ان الذي لطريق واجناس مختلفة هو الخبر نفسه لا بناؤه واما ثانيا فلان
الايماء بهذا المعنى لا يكون ذريعة الى وسيلة الى التعظيم والاهانة وسائر المعاني المتفرعة
... والصواب ان يفسر الوجه بعلة بناء الخبر اي اسناده الى المبتدأ وربطه به
سواء كانت علة لثبوت الخبر له في نفس الامر او لا فالايمان سبب لثبوت الدرجات
له وباعث على اسناده الى الموصول وبناؤه عليه وكذا الكفر بالقياس الى الدركات
قوله ثم يتفرع على هذا اي على الايماء الى وجه بناء الخبر وهو عطف على مقدر يدل عليه ان
يومي اي فيحصل الايماء ثم يتفرع وقوله وربما جعل استئناف لبيان الاعتبارات اللطيفة
قوله الى التعريض بالتعظيم اي بعض الخبر من المتكلم والمخاطب والغايب نحو الذي يرافقك
فمعنى يوافقك او يرافق ... فالموافقة المعتد باحدهما علة لثبوت الاستحقاق او داعيا
باعثا على الاسناد وذكرهما وسيلة الى التعظيم وكذا الحال اذا قلت الخبر وعرفت

او تعظيم المتكلم او المخاطب او الغايب

بالتهاانه قوله ومنه اى من التعريض بالتعظيم فى باب الموصول ولهذا فصله لانه
ليس من باب المسند اليه وايضا التعريض بالتعظيم هنا من الحذوف لان الايماء الى
بعد الخطيئة الصغيرة والكبيرة التى تقصر العبارة عن بيانها لكثرتها وقطاعة شانها
قوله ربما جعل ذريعة اى تعظيم شان الخبر افرد تعظيم شان الخبر عما تقدم لانه لظهوره
بمنزلة الصريح الحاصل من حاق الكلام فلا يندرج فى التعظيم الحاصل من عرض الكلام
اى جانبه وربما جعل ذريعة الى اهانة الخبر كقولك الذى لا يعرف الفقه قد صنف
فيه وسمك السما ليس علة لبناء البيت بل هو علة حاملة على اسناده الا ما اسند اليه
وذريعة الى تعظيم شان الخبر بناء على تشبيه آثار الموثر الواحد واما كون هذه الصلة
بحيث يومى الى ان الخبر عن الموصول من جنس البناء فلا مدخل له فى التعظيم الا يرى انه
لو قيل فى ليا سا الذى سمك السما كان تعظيم شان الخبر بناء البيت باقيا ولا ايماء فيه
بهذا المعنى اصلا فالتعظيم من ذكر الصلة لا من ايمائها الى جنس الخبر وقس على ذلك حال
المراغمة والمهاجرة فان التعظيم والاهانة ينشئ منهما بعدم الموصول او تاخر وضرب البيت
فى مكان المهاجرة معلول لزوال المحبة عادة لكنه سبب حامل لاسناد الزوال اليها وقد
لا يحقق الزوال وقد ليدل على ثبوته بخلاف سمك السما فلا يدل على تحقيق بناء البيت ولو قيل
غالت العولة وداى صرمت بسامها جر فكلى فيه تحقيق الخبر ايضا وكذا طريق المخاطبين
يكون تلك الجماعة احوالهم علة باعثة على اسناد شفاء الغليل اليهم وذريعة للتنبيه
على الخطا ولو قيل فى صرعكم علتك صحبة الذين ترونهم اخوانكم لكان التنبيه باقيا
على حاله وكذا ثبوت الوحشة فى دار الميت باعث الاخبار بانياس الرحمن اتاه بسلب
للمتخلف وفيه تنبيه على معنى اخر هو ان الاولى بهم تقليل ما يوجب تلك الوحشة من
حزنهم وهمهم ولو اخر الموصول لكان التنبيه على ذلك المعنى باقيا قطعا فقد استبان
الايما بمعنى الاشعار بجنس الخبر بعين وسيلة الى تلك المعانى ولا شية على ذى مسكة
ان قولك ان الذى يرا وهمك يسحق الاجلال وقولك يسحق الاجلال الذى يراقب بيان
فى التعظيم الناشئ من ايراد المسند اليه موصولا ثم ان المص اورد الكلام فى الجملة الاسمية
لكونها على الوضع الطبيعى من تقدم ذكر الذات على الصفة وذكر مبنى الخبر دون ثبوت المسند
والا فلا فرق بينها وبين الفعلية فى افادة هذا النكت اعنى الايما وما يتفرع عليه لكنا
اطنبنا فى توضيح المقام لبيت اقدامك فى دفع متوهمات الاوهام قوله سامرتت
العزو الشرف دعايم ذلك البيت اعز اى اقوى واطول من دعائم كل بيت وسميت الكوفة

كوف

اما الحالة التي تقتضي كونه اسم اشارة فهي متى صح احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه حسا واتصل بذلك داع ... او لما كمال
طريق اليه سواها ... او لانه يقصد بذلك اكمل تمييزه وتعيينه كقوله هذا ابو الصقر فردا في محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم ... وكذا اذا تأمل
يحمل ضعيفه ... يتبين بشر ... الكوماء هذا طارق خربي الاعداء ان لم تخر وقوله ولا تعتم على صنم ... الا ... عن الحق و
... والوتد هذا على الخسف مربوط برمته وذا الشج فلا يرثي له احد وقوله اولئك قوم ان احسنوا البني وان عاهدوا اوفوا وان عقدوا شدوا كانه الشمس
في البرج المنيف على البريه لا ناد على علم م م م

٣١

وقبله

بان امر الاله واختلف الناس
فداع الى ضلال وهاد

كونه الخط لاقامة حندكري بها عال اي اهلكت وذهابي عول فلا يرجى رجوع ذلك
الورد الهيام في بطونهم والغليل ما يجد الانسان من شدة الغيظ وحرارة العطش
يقال صرعه اي القاه على الارض قوله ربما قصد بذلك عطف على الاعراض المذكورة بحسب
المعنى اي يقصد ما ورد المسند اليه موصولا لما ذكر وربما قصد ولا يجوز عطفه على قوله وربما
جعل ذريعة لانه قد استوفى مرفوع الايماء بقوله او على معنى آخر وخطأ ايضا كان المناسب
ح لفظ هذا القرب الايماء وانما لم يقل لو ان يقصد عطفا على ان يومي بل على الاسلوب
لا ربما قصد اشارة لان ايراد المسند اليه موصولا له مدخل ما في التشويق المذكور ليس
مستقلا بافادته اذ لا بد من تقديمه ايضا والمعنى انه قد يقصد بايراد المسند اليه موصولا
تشويق السامع وتوجه ذهنه الى الخبر وذلك بان يكون الصلة امرا غريبا مشوقا الى سماع
الخبر من ذهن السامع مكانه اي يتمكن فيه وذلك لان الوارد بعد التوجه والانتظار اعرف
والقائه في القبول وحقيق متعلق بموجه ومنتظر الحال من فاعله قال تلميذ الشاعر في
نور السقط المراد حنوه الناس في خلقة آدم عليه السلام من الجمادي الذي هو التراب وقد
يقال ابراهم حيويهم في حشر الاجساد لان البيت من قصيدة من رثى بها فقيها حنفيا
قوله في هذه الاعتبارات اي في المعاني التي تعتبر وتجعل اعراض من ايراد المسند اليه
موصولا وحمام الطاير حول الماء الواقع على الموضع الذي يتمكن فيه من شدته وتلك
الامثلة كالبراعة في قولك الذي حسن فعاله وكمل جماله منتظر على الباب والسعد
كما في قول الذي دم حلقه ودم حلقه والحث على الترحم كما في قولك الذي امواله واولاده
او على التامل كما في قولك الذي ماه فيه الفكر مسئلة القضا والقدر قال واما الحالة التي
تقتضي كونه اسم اشارة فهي متى صح احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه حسا
وذلك لان الاسماء الاشارة موضوعة في اصلها لان يشار بها الى المحسوس مشاهدة وتنزيل
الاشارة العقلية منزلة الحسية قوله واتصل بذلك داع اي باعث فان عدم طريق الى
الاحضار سوى الاشارة الحسية باعث متقدم لا عانة متاخره عن ايراد المسند اليه اسم
اشارة ثم نسبه المخاطب على ذلك العدم غاية متاخرة عن ذلك الايراد وكذا القصد
المتعلق باكمل التمييز وغيره باعث متقدم واسم الاشارة وان كان بحسب الوضع والاستعمال
شاملا لمفرده الا انه بسبب اقترانه بالاشارة الحسية مفيد الجزئي وتعيين اذ لا اسم
اشارة لهذه الا ... بعد الاشارة التي هي بمنزلة وضع اليد ونحوها المقصود به عند العقل
الحس على خلاف العلم والمضمر فان المقصود بهما ... اذ عند العقل وحده ولذلك جعله

اوان يقصد بذكره بيان حاله في القرب والبعد والتوسط كقولك هذا وذلك وذاك ثم يتفرع على ما ذكرنا وجوه من الاعتبارات مثل ان يقصد
بذلك كمال العناية بتمييزه او تعظيمه كقوله عز من قايل اوليك على هدى من ربهم واوليك هم المفلحون وان يقصد ان السامع غبي لا يتميز الشي عنده
الا بالحس كقول الفرزدق في خطابه جريرا اوليك ابائي فجئني بمثلهم اذا جمعتنا يا جرير المجامع او ان يقصد بقربه تحقيره او استربابه كما قالت عايشة رض
عجبا لابن عمر وهذا الخرم له وهو عبد الله ابن عمرو بن العاص وكما حكيه عز وعلا عن الكفار ماذا اراد الله بهذا مثلا وفي موضع اخر هذا الذي
بعث الله رسولا وفي موضع آخر هذا الذي يذكر الهتكم م م

بعضهم اعرف المعارف ومن جعل العلم اعرف نظر الى انه بحسب الوضع الواحد لا يتناول
الا معينا ومن جعل المضمر اعرف نظر الى ان ضمير المتكلم لا يتصور بطرف اشتباه السامع قطعا
فلكل وجهة هو موليها وانت تعلم ان الانسب اتفاقا تقديم اسم الاشارة على الموصول
قوله مؤكدا حال عامله معنى الاشارة او التنبيه وجعله حالا مؤكدة اولى ومن يسد مسد ان
حال اخرى ويبين حاله من شيبان على طريقة ملة ابراهيم حنيفا والضاد في السكن
بالبادية اي هو مع كونه من خلص العرب وفصحايهم وكرمايهم متوحد على محاسنه من عنه
وهذا مثال للقصد الى كمال تمييز وتعيين قوله شيبا ليلا جعل ظلمة الليل سببا لاسراه
به الطارق فلا يرى الاسامل خصوصا اذا كان هناك عماد واكرما الناقة العظيمة
السنام اي او في الينا قايلا هذا طارق بجرى فصلى دعا عليه وفيه رعاية المشاكلة
او التفت اليهما او خاطبهما بذلك على مجرى عادتهم في خطاب الحيوانات والسابح في مجرى
ضمير يجب اتيانه في الكتابة وهذا مثال لايراد اسم الاشارة حيث لا طريق سواه
قوله ولا يعتيم الضمير في بر راجع الى المستثنى منه اعني العام المقدر بحسب المعنى فانه المفهوم الذي
يدل عليه نعم لا يعيم او احد على طلم بر اذبه وقد يتوهم ان المستثنى منه ضمير مستتر نقوم
راجع الى احد والا دلالة تدل منه كما يشعر به عبارة المصنف قوله تعالى وان كانت الا صيحة
ولا يرى الا مساكنهم بالرفع كما في مباحث القصر وغيره لحمار الاهل المشركين بحمير مركبين
ولا يراعيه احد منهم اشار اولا الى اتيانهما على عدهما في صفة الدلالة الهوان ثم بين
ذاتهما ثم اورد اسم الاشارة لكل منهما قاصدا بذلك تمييز الكمال تمييزا وتعيين ليكون
اثبات ما اسنده اليه من وجه ذلك حيث لا يتطرق عليه الناس اصلا والخسف الدل
والجوع والرمة القطعة الثانية من الحبل والسحق الدق والكسر لا يرثي اي لا يرق ولا يرحم
والمقصود الحث على عدم الاحتمال الضيم باهدا صغير الحمار والجماد وقوله احسن البنى يقال شهر
وهي بالضم كدمة وذمي بالكسر فيهما الحرمة وحرمني والمراد منا بنوه من صنايع المنايح
وكانه اشار بكلمتان ما بهم من احسان بنا المكارم ولا ابقا بالعهود ونقض العقود بحسب
نعم ما لخص من هذه الى ان الامر وما يقدمنها وانسار اسم الاشارة ولا يمكن التمييز
قوله او ان يقصد بذلك اي بايراد المسند اليه اسم اشارة بيان حاله فان جعل القرب
والبعد والتوسط داخلة في معاني اسماء الاشارة كان هذا البحث لغويا ذكر في الجملة
كما يتفرع عليه من حيث الخواص وان جعل خارجة لقصدها البلغاء بحسب مناسبة الالفاظ في
القلة والكثرة والتوسط كان من علم المعاني فان ما يتفرع على ذلك نحو اي الاصل في اسم الاشارة

هذا عطف على مقدر اي فحصل قصد كمال التمييز
وبيان حاله بتفرع ولما اشار اليه
نظيره في الموصول سكت عنه
هناه

او تقصد

وسنه وما هذه الحيوة الدنيا الا لعب ولهو وكما حكيه القايل عن امراته تقول ودفت خرجا بمينها ابعلي هذا بالرحى المتقاعس ويعده تعظيمه كما تقول في مقام التعظيم ذلك الفاضل واوليك الفحول وكقوله عز وجل الم ذلك الكتاب ذهابا الى بعده درجته وفي تماثيلها الحكيم عن علا قالت فذلكن الذي لمتنني فيه ولم تقل هذا ويوسف حاضر رفعا بمنزلته في الحسن واستحقاق ان يحب ويعشق من استبعاد المحلة في التبعيد لقصد التعظيم قوله في وتلك الجنة التي اورثتموها او خلاف تعظيمه كما تقول ذلك اللعين او ما سوى ذلك مما لا يخاط في هذا السلك ولطايف هذا الفصل لا تكاد تنضبط م

ان يقصد به اكمل التمييز او بتيسير الحال مما يتفرع على كل منهما ما بينا سببه اي بانه نعتقد لمقاله على ان يقصد به اكمل تمييز للمسند اليه ليتضح عند السامع غاية الايضاح لعظم الامر المقصود في نفسه مع دفع بطرف الاشتباه فيما اسند اليه كما مر واخرى يقصد به اكمل التمييز ويتوصل بسببه القصد الى قصد معنى اخر بينا سببه كاظهار كمال عبارة المتكلم بتمييز المسند اليه لنوع قرب واعتبار له عنده كما في قوله تعالى اوليك على هدى من ربهم واوليك هم المفلحون وكالتنبيه على غباوة السامع اي هو في عداد الحيوانات حيث لم يجعل الشيء متميزا غاية التمييز حيث تشاهده لم يدركه كما في خطاب الفرزدق بن لهاخه هكذا يقصد تارة بلفظ هذا قرب المكان واخرى يتوسل الى دنوه من رتبته لنسبتها للمراتب المعقولة بالمسافات المحسوسة ولما لم يمكن ارادة المشبه مع المشبه كان النوع هنا لمجرد المناسبة المصححة الارادة المشبه بخلاف اكمل التمييز وكمال العناية بالتمييز فانهما يجتمعان في القصد مع المناسبة كما عرفت قوله كما قالت عايشة رضي فان اسم الاشارة في كلاهما صفة لمجرور لا مسند اليه او مثل لما قصد بتعريفه التحقير فانه يوجد في غير المسند اليه ايضا يا عجبا منه ايضا اي يا عجبي احضر فهذا اوانك وتحقيرها عند الله من اجل افتايه بوجوب نقض الضفاير على النسا عند الاغتسال اي هذا امر نحن اعلم به منه فكيف يجهل علينا ومثله تمثيل الحال كانوا يقولون ذلك لما سمعوا الله يضرب المثل بالذباب والعنكبوت والبعوض قوله وفي موضع اخر خبر لما بعده غير الاسلوب لانه مثل قوله ومنه فصله عما قبله مع كونه مبتدا ايضا لاحتمال ان يقصد به مجرد قرب الحيوة بلا تحقير واما الان المشار اليه فيه حقير في نفسه بخلاف ما تقدم وفي نظم الاية الكريمة الا لهو ولعب فتاخير اللهو كما في اكثر النسخ سهو وفي سورة الانعام وما الحيوة الدنيا الا لعب ولهو بدون اسم الاشارة قوله وكما حكيه القايل هذا ايضا تنظير وعطف على قوله عز وجل وايراد الامثلة منهما تفنن منه ودفت في موضع الحال وهذا خبر لبعلي وبالرحى متعلق بما يفسره المتقاعس اي ابلغ هذا المتقاعس بالرحى اي الذي حصل له القعس وهو ضد الحدب السبب كره ادارة الرحى مع تكلف القعس قالت ذلك مكره بكونه لعلها قوله وبعده تعظيمه اي وان يقصد بالبعد التعظيم بما على ما تقدم فيجعل علو مرتبته ورفعه محله بمنزلة بعد في المسافة بعد محله قوله ومن التبعيد لقصد التعظيم قوله تعالى تلك الجنة هذا كلام يقال لاهل الجنة فهي حاضرة ومع بينه فتلك للتعظيم وفصله لاحتمال ان يقال تلك الجنة اشارة الى

الجنة الموعودة في الدنيا اي تلك الموعودة هذه التي اورثتموها بخلاف قولها فذلكن فانه متعين للتعظيم او خلاف تعظيمه عطف على تعظيمه اي او لان يقصد بتبعيده خلاف تعظيمه اي تحقيره واها سبب على معنى انه بعيد في الغاية عن صاحبه الحضور والقرب قوله واما سوى ذلك عطف على قوله ان لا يكمن لك او ما معك وذلك اشارة الا ما ذكر من الامور الداعية الا ايراد اسم الاشارة وما يتفرع عليها وهذا السلك اشارة الا سلك الدعا والتفريع وهذا الفصل اشارة الا فصل كون المسند اليه اسم الاشارة ومن جملة اللطايف الداعية ان يورد اسم الاشارة للتنبيه على ان المشار اليه انما استحق ما ذكر بعده لاجل الصفات السابقة كقوله تعالى اولئك على هدى من ربهم وقول الشاعر ان يملك يحسني تناوه الا ان هذين المثالين على من اخراج الكلام لا على خلاف مقتضى الظاهر ومن اللطايف المتفرعة قصد التعظيم بالقرب بناء على ان عظمة الشي مما يقتضي التوجه اليه والتقرب منه كقوله تعالى ما خلقت هذا باطلا وان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم وسيلة في اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر نكت اخرى ربما امكن اجرا بعضها من الاخراج على مقتضى الظاهر واما الحالة التي تقتضي التعريف باللام اقول اي تعريف المسند اليه باللام فهي متى اريد بالمسند اليه نفس الحقيقة اي مع الاشارة الا حضورها في ذهن السامع فان معنى تعريف اللام هو هذه الاشارة كما سيحققه وقوله قال عرض قايل استشهاد بطريق الاستيناف على صدق قوله الماء مبدا كل حي مع انه مثال لتعريف الحقيقة باللام في غير باب المسند اليه وقوله بلد في الروايات اسماء في اخره دفع توهم ان يتوهم ان الاية تخالف لما ورد في الكتاب والمشهور من ان مبدا الانس التراب ومبدا الجن النار ولما روي من ان مبدا الملايكة الريح فاشار الا وجه التوفيق ثم رجع الا ذكر الامثلة واللام في الرجل والمراه والدنيا والدرهم لتعريف الجنس والحقيقة وليس يلزم كون جنس الرجال افضل من جنس المراه الحاصل في ضمن اي فرد منها مع كون خصوصية فرد منها افضل من خصوصيات افراده منه واما قولك الكل اعظم من الجزء فمبناه الظاهر ان كل واحد من افراد الكل اعظم من جزيه فاللام في الكل للاستغراق في الجزء عوض من المضاف اليه وقد يجعل اللام في الكل للجنس لكن بقصد الجنس من حيث وجوده في ضمن فرد منه لا بعينه كما سياتي فهو اعظم من جزيه ولا يصح ان يقال جنس الكلام اعظم من جنس الجزء وقوله ونعم الرجل حمله على تعريف الجنس للمبالغة كانه يدعي ان جنس الرجل وماهيته

الجامعة للمحاسن اى المساوى هو ذلك المخصوص وقد يقال المراد الجنس من حيث وجوده
في ضمن فرده لا بعينه فيرجع الى ما ذكروه من ان اللام فيه للعهد الذهني وسيأتيك تمام
الكلام في باب الاطناب هذه الامثلة والبيت الاول يشتمل على اربعة امثلة اى جنس
الذي لجنس الماء قوله سدى بيان بوجه الشبه والمعنى سدى خليلي او سدى كل من
جنس الخليل بصاحبه قوله الناس ارض اى هذا الجنس صعيد حيث كانوا ذلك عليهم
علو مرتبة والكتاب والحكم والنبوة محمول على جنس وقد حملت على الاستغراق ايضا لان
اوليك اشارة الى الانبيا وكتابهم وذرياتهم وقد اد في جميع الكتاب والاحكام والسوات
على سبيل التوزيع قوله ولقرب المسافة متعلق بقوله يعامل وبين حالة من المسافة
فاذا تاملت طرفي القرب نفسه الا انه في الحقيقة طرف لظهوره وهذا التعريف اسا
الى تعريف الجنس ولفظه به مستدرك لان المقصود ان ترك الاسم منكرا غير معرف بشي
من التعريفات وهذه القرب انما هو بين المنكر والمعرف بلام الجنس اذا اريد به الجنس
من حيث وجوده في ضمن فرد لا بعينه لاجل قرينة يقتضي ذلك كقولك حيث لا عهد لك
طلب الخبز وشرب الماء فان مودى هذا المعرف مودى المنكر وهو الفرد المنتشر كانك
قلت اطلب خبزا واشرب ماء والفرق هو انك في المعرف تشير الى كون ماهية ذلك
الفرد معلومة وهو ليس في المنكر هذه الاشارة والتعريف الجنسي الماخوذ بهذا الا
المسمى بتعريف العهد الذهني واذا قصد بالمعرف بلام الجنس الى الماهية من حيث
هي كهذه الاشيا يراد تجديدها واجرا الاحكام على ماهياتها فبين المعرف والمنكر بون
بعيد لان المراد بالمعرف الماهية من غير ان يلاحظ معها وجودها في ضمن شي من افرادها
وبالمنكر فرد منها منهم بعض المصادر التي ليس فيها شائبة الوحدة كرجعى وذكرى وبشرى
تحد مودى معرفتها ومنكرها وهو الماهية من حيث هي الا ان في المعرف اشارة
الى حضورها دون المنكر حكما يجوز ان يعامل المعرف اذا اريد به الفرد المنتشر معاملة
المنكر كما هو المشهور ينبغي ان يجوز ذلك في هذه المصادر قوله يعامل معرفه كمنكره
معاملة غير المعرف اراد ان هذه المعاملة جايزة اذ يجوز ان يجعل هذا المعرف مبتدا
وذا حال كسائر المعارف قوله على اللئيم لم يرد به معينا اذ ليس فيه اظهار ما لكه الحكم
ولا الماهية من حيث هي بقرينة المرور ولا الاستغراق بل الجنسية من حيث وجوده
في ضمن بعض افراده والمعنى ولقد مررت على اللئيم من اللئام فعدل الى لفظ الاستمرار دوامه
بالحاق الثانية المحضة لعطف الجملة قوله ولذلك اى ولكونه بمعنى لئيم تقدر يسبني وصفا

الرجال او المراد ان ذلك مصحح للعدول عن الحال الى الوصف لانه مرجح للوصفية على الحالية بل
المرجح ان جعله وصفا اى على لئيم عادته المستمرة سبي فتعدد فى المعنى واول على وقا ده
من ان يجعل قيدا للمرور وكانه قال امر دائما على لئيم مواظب على سبى فلا تقف البير واقول
لا يعنينى اى لا يريد به برده عنى او لا يهمنى الاشتغال به والانتقام منه قوله وذلك اى
للمعرف الذى عومل معاملة المنكر عن بعض اى له نظاير كثيرة والمراد الامثلة او لقوله
اللئيم بعطا اى اشباه كثيرة فى القرآن كمثل الحمار يحمل اسفارا الا المستضعفين من الرجال و
النسا والولدان لا يستطيعون صفة للمستضعفين وفيه ان غير المغضوب صفة الذين النعت
عليهم اذ لم يقصد بهذه المعرفات شى بعينه وفى هذا يعلم ان الموصول كالمعرف باللام
فى هذه المعاملة قوله والعموم وللاستغراق عطف على نفس الحقيقة اى او اريد بالمسند
بل بتعريفه باللام عموم الحقيقة لافرادها ولما كان العموم قد يطلق على التناول على سبيل
البدل عطف عليه الاستغراق تعيينا للمراد ولما جعل تعريف الاستغراق مقابلا
لتعريف الجنس جريا على ما هو المشهور فى الفرق وتحقيق اندراجه مع العهد الذهنى تحت المعرف
الجنسى الا انه اشار ههنا الى اندراج الذهنى تحته لكونه اظهر فلم يجعله قسيما على حدة و
الاستغراق فى ان الانسان وروح الاستثنا وفى المثالين الاخيرين صحة وروده فان قلت
اللام فى السارق والساحر موصول وعموم الحكم مستفاد من علته والسحر قلت ان سلم
كون اللام موصولا وهذا الموصول فى حكم المعرف باللام ولا شك ان صحة استثنا الى
عدة يراد به على عموم اللفظ مع قطع النظر عن العلة لا يقال اذا كان الساحر عاما وقد
وقع فى حيز النفى وجب ان يقصد به نفى العموم لا عموم النفى لما اشتهر ان النفى سوجه اى
الكلام لا الى اصله لانا نقول ليس ذلك كليا الا ترى الى العموم قوله لا يحب كل مختال فخور
والسر فيه ان اعتبر قيد العموم فى الكلام اولا ثم دخول النفى عليه ثانيا كان النفى واردا على
المقيد باقيا القيد وان عكس كان القيد واردا على المنفى مفيدا العموم نفيه وفى التعويل
فى تعيين احد الاعتبارين على القراين قوله او كان المسند اليه حصة معهودة ليكون معطوفا
على نفس الحقيقة او العموم اشعارا بان تعريف العهد قسم مستقل من التعريف مقابل التعريف
الجنس ليس كالاستغراق متولدا من التعريف الجنسى قوله كما اذا قال لك قائل فيه دلالة على
ان الحصة المعهودة قد يكون فردا او قد يكون اكثر وعلى ان معهودية الشى قد يكون باعتبار كونه
مذكورا فى كلام شخص آخر وقوله تعالى فجمع السحرة اشارة الى جميع المذكورين اعنى كل سحار
عليم ولا شك ان هذا الجميع حصة معهودة من حقيقة الساحر وليس فى السحرة استغراق افراد

الحقيقة وليس اللام فيه اسما موصولا وان كان صفة انما ذلك في الصفات التي يقصد بها
الحدوث لان الصفات التي صادت بمنزلة الاسما وان سلم فتقدم انه في حكم الحرف باللام
فاذا قلت اذا قلنا مثلا كل عدد اما زوج او فرد فالاعداد غير خارجة عنهما كان العهد
والاستغراق مجتمعين في لفظ الاعداد قلت اذا قصد بلفظ الاعداد استغراق الاعداد فلا
حاجة الى ملاحظة كونها مذكورة حتى يكون معهودة فمن اين لك اجتماعهما على
ان الحصة المعهودة من الحقيقة لا يصدق على جميع افرادها قطعا فلا يجتمعان اصلا قوله
فعسى ان يعوذ السؤال بايراده على ان التعريف باللام للجنس المسند اليه وكثيرا ما يورد
الامثلة من غير الباب الذي هو فيه تنبيها على عدم الاختصاص يقال تلك امثلة للحال
الجارية في غير هذا الباب ايضا فلا حاجة الى تأويلها بما يردها الى الباب قوله وبعد تقرير
ما ذكرناه من افادة اللام الاستغراق او العهد يذكر في الفن الثالث ذكر هنا كان القول بان افادة
اللام لتعريف الجنس والاستغراق مشكل ثم حقق كيفية افادتهما بان اللام موضوعة للعهد
فكان الاولى ان يذكر هنا تعريف الحقيقة ايضا قال واما الحالة التي تقتضي التعريف
بالاضافة اي تعريف المسند اليه بالاضافة وقوله الاحضار اي بعينه متعلق بطريق
لقيمته معنى موصل وايصالا مصدر موكد لانتهاء الطرق او حال من طريق اي اسهل طريق
سواها انتهاء للكلية او اسهل ملتبسا بالكلية قوله ان لم يكن عندك منه اي من العلام شيء
من طرق التعبير عنه سواه اي سوى انه غلام زيد او لم يكن عندنا معك شيء سوى
وفيه بحث لان النسبة الاضافية يجب ان يكون معلومة للمخاطب ولا شك انها تصلح
ان يقع صلة بادني تصرف لا تنبيه على ذلك فيقال الذي هو غلام زيد يرجع الى
ان الاضافة اخصر قوله او طريق اخر سواها اخصر اي لم يكن عند المتكلم طريق غير الاضافة
يفهم منه عرفا ان الاضافة اخصر الطرق الحاصلة عنده في احضاره بعينه وكذا ان الحصر
سواها استثناء من طريق اخصر فيدل على ان الاضافة اخصر الطرق قوله هواي اي فهوي
ومحبوبي اخصر من الذي اهواه واليمانين جمع يمان بمعنى يمني حذف احدى اليائين
وعوض عنه الالف المتوسط مصعد اي مبعد من اصعد في الارض اذا ابعد فيها جنيب
اي مجنوب مستتبع يقال لكل تابع منقاد جنيب بريدان حتى راحل نحو اليمن وجسمي مقيد بمكة
فاختار الاختصار لعدم الانتساع في بسط الكلام قوله او لان عطف على ما تقدم بحسب
المعنى اي تعريف المسند اليه بالاضافة اما لانها طريق سواها والاختصار او لان في
اضافته حصول مطلوب اخر غير الاختصار وقد يقال هو عطف على متى لم يكن عطف

طرف على طرف اى الحالة المقتضية للاضافة حاصلة فى لم يكن طريق او حاصلة لان
اضافته بمعنى اللام ظاهر فى الحامل فلا يلزم العطف على الزمان قوله مثل ان يعنى بالنصب
على انه مفعول له حصول او حال من مطلوب آخر وبالجر على انه صفة له قوله الادلى عطف على
المتعدد وتركه فاعل له فيلزم اعمال اسم التفضيل فى الفاعل الظاهر بدون الشرايط المعتبرة
فى النحو فيكون شاذا وجاز ان يكون الاولى تركه جملة اسمية معطوفة على اسند اللام فى المتعدد
نظرا الى المعنى كانه قال عن التفصيل الذى تعدد الاولى تركه فيلزم حصول الاسمية
صلة اللام على وجه التبعية قوله بجمة من الجهات كضيق المقام لعدم الفرضية واداء التفصيل
اى طلال السامع واسمال اسمايهم على ثقل او كراهية سمع او صلاحية نظير وكا ستهجان
التصريح بنسبة الفعل القبيح اى صريح اسمايهم واقتضا التفصيل تقدم بعض على بعض من دون
علاوة او اذى خاطر قوله بنو مطر هذا من قبيل المتعذر عادة لان المراد القبيلة ويوم اللقا
معمول بمعنى النسبة المستفادة من كاينم والقنبل الاجه وختا فاسرة مشهورة والدالا
ذا اشبال اى ولد كان اشد مقابله ومدافعه قوله اولا دخفيه مما ترك تفصيله للكثرة
اذ المراد اشخاص معدودون والمعنى انهم لم يستوفوا بموت ابيهم عن متوعهم وانهم لا
كسايرالاعراب ترك تفصيلهم احترازا عن تقديم بعضهم على بعض وعن التصريح باسماء
الاناس الداخله فيهم وصادته ام خفيه قوله قوى لم يصرح باسما فعلها حمه من الاقارب
ولم يفصلها الا نه يورث تاكيد العداوة وامم صرح اصمه اسم امراة كانت مولعة على
ترك الانتقام فدفع لايهما بان الانتقام منهم يعود بالمضرة لعشيرته قوله فساملنا سبع
صريحا ترك فيه التفضيل لان مقصوده التفصيل باعتبار كثرة العدد المعلومة من السبع
ثنصع التفصيل وايضا الاخبار بسبع عن المفصلين يكون لغوا لجاريا فقد استهجن التصريح
ببعض اسامي القبايل كالكلب ذكلاب وتيم وقال الداد لا يلائمه نظرا للتاويل التقابل
بالاحيا ثم عاد للثلاث قوله او مثل ان يتضمن الاضافة اعتبارا لطيفا منسوبا الى المجاز
كما فى الاضافة لادنى ملابسة فان الهيئة التركيبية فى الاضافة اللامية موضوعة
للاختصاص الكامل المصحح لان يخبر عن المضاف بانه للمضاف اليه فاذا استعملت فى ادنى
ملابسة كانت مجازا لغويا لا حكميا كما توهم لان المجاز فى الحكم انما يكون بصرف النسبة
عن شئ الى المجاز بواسطة ملابسة بينهما بل نسب الكوكب اليها لظهورها وجدها فى
تمنه الشتا بتعرفها وطنها فى قرابها ليغزلها فى زمان طلوعه الذى هو ابتدا البرد فجعلت
هذه الملابسة بمنزلة الاختصاص الكامل وفيه لطف قوله اذا قال معبر اجزاها ان تشبهادان

ن الانا للهم وتد اضافه الى الصف لملابسته اياه فى شربه منه وفى جعل هذه الملابسة بمنزلة
الاختصاص الملكى مبالغة فى اكرام الصف ولطف والثالث ان ذا بمعنى الصاحب واريد به
اللبن واضيف الى الانا لملابسته اياه بكونه فيه فهذه ايضا اضافة لادنى ملابسة اى
اناء اللبن الصف حين ما شربت قال المصنف احلف بالله حلفه واللام فى يعيشه جواب
القسم والباء وحده بتقدير الفوز الحقيقة اى يسعدن دا الاتك عنى ولتجعله فى غنى متى
ان الطعام محتاج الى غير قطعه وقد يروى بكسر اللام على تقدير ان وليس فى هذين
المضاف مسند اليه فكان الاولى تغير الاسلوب الا انه مركب تقيينا فى ايراد الامثلة الخاص
من الباب قوله او مثلا ان يتضمن نوع تعظيم اى للمضاف اليه او للمضاف او لغيرهما كالمالكية
والمملوكية والمصاحبة فى الامثلة الثلاثة المذكورة ومثال تحقير المضاف ضارب زيد
بالباب مثال الاخرين مذكور فى الكتاب قوله او عرضا عطف على نوع تعظيم وذلك
كالتحريص على اداء حق المضاف فى قولك صديقك بالباب وعكسه فى قولك عدوك يسلم
عليك والاستعطاف فى نحو اسرك محتاج اليك والابتهاج والحزن فى نحو حبيبى شفى
او مات قال واما الحالة التى تقتضى وصف الموف اى ايراد نعت للمسند اليه الموف
فهو اذا كان ذلك النعت مبنيا للمسند اليه كاشفا عن ماهيته فالوصف فى المثال الاول
حال الجسم عند المعتزلة كاشف عن حقيقته وفيه ايضا اشارة الى علة الحكم اعنى الاحتياج
الى مكان فارغ يملوه الجسم بحجمه لا يقال هناك اوصاف ثلثة ليس شئ منها كاشفا الانا
نقول الوصف فى الاصل مصدر يجاء للطلاقه على المتعدد فيقال المجموع وصف كاشف
وايضا تلك الثلاثة بمعنى الممتد فى الجهات وقد يقال الكاشف هو الطويل العميق بصفته
اعنى العريض والعميق والوصف فى المثال الثالث يحتمل وجوها ثلاثة الكشف والمدح والتخصيص
وذلك ان المعنى ان حمل على معناه الشرعى اعنى الذى يفعل الواجبات باسرها ويترك
السيات برمتها فان كان المخاطب جاهلا بذلك المعنى كان الوصف كاشفا وان كان
عالما كان مادحا وان حمل على ما يقرب من معناه اللغوى اعنى المحترس عن المعاصى
كان الوصف مخصصا قوله باسرها اى بتمامها والاسر فى الاصل القد الذى يشد به
الاسير ويقال هو لك باسره مع اسره قوله ويجتنب الفواحش والمنكرات عن اخرها
اى عن جميعها والتقدير متجاوزا اخرها الا انه ضمن التجاوز معنى التباعد فعدى بعن
اى متباعدا عن اخرها بالتجاوز وفيه مبالغة ليست فى تقدير متباعدا عن اخرها فى ليس
المقام مما يتوهم فيه انه تجاوز عنها اى عفا ذلك ان يقول المعنى احسانا تباعدا عن اخرها

بالتجاوز وفيه مبالغة ليست في تقديره متباعدا عن اخرها وليس المقام مما يتوهم فيه انه
في تجاوز عنه اى عفا ذلك انه يقول المعنى احسانا ناشيا عن آخرها وذلك انما يكون
اذا بلغ في الاجتناب اخرها ويويده قوله حادوا عن اخرهم والفاحشة ما زاد قبحه قوله
كانك حددته شبهه بالحد ولم يجعله حدا كالاول لان بعض احاد مفهوم المنفي مذكور في الرابع
وبينهما فرق آخر وهو ان الاول في قيد كشف الحقائق العينية والثاني من كشف المفهوم
الشرعية قوله ووجه اللطافة يريد ان في العدول عن العبارة الظاهرة اعني الذي يفعل
الواجبات باسرها ويجتنب المنكرات عن اخرها الى قولك الذي يوفي ويصلي ويزكي
فوايد الاول ان الحسنات كلها اساسا ومنصبا اصلا نصب فيه لا يستغني عنه شيء
منها اصلا وهو شرط لصحتها اعني الايمان الثالث انقسام الحساب الى قلبيه وحا
وحاليته الاقتصار من العلية على الايمان وفي الاخرين على الصلوة والزكوة تنبيها
على انها اصلي وما عداها منطوية تحتها الرابع الاشارة بترتيب ذكرها على ان ما بينها
الخامس الايماء الى ان واحده من العبادات البدنية اعني الصلوة يستتبع ترك السيات
وفي قوله تمام العبادات دلالة على ان الصلوة والزكوة وان كانتا اصلين مستتبعان
لما عداهما لكنهما ليسا شرطين لصحته فان الام قد يستغني عنهما بعد الولادة بخلاف الاساس
قوله وذكرت العاصي عطف على ذكرت اساس الحساب قوله ونظيره اى في تعبير
قولك المسلم الذي يوفي ويصلي ويزكي فضله على تقدمه لان الموصوف هنا ليس مسندا اليه
ولهذا قال ففيه تنزيل الوصف منزلة الكاشف اى في الكشف لانه كونه كاشفا على الطف
وجه ولم يقل في كون الوصف كاشفا لان الكاشف المطلق هو الحد وقد عرفت ان
وصف المعنى منزل منزلة قوله للمجري عليه او للموصوف وعليه فاعل للمجري او فيه ضمير
للوصف ترك ابرازه والالمعي بالرفع على انه خبر ان في البيت السابق اعني قوله ان الذي
يجمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا او بالنصب على المدح وجوابه قوله بعد خمسة ابيات
اودى فلا ينفع الاساحة من امرئ لن قد يحاول البدعا وصف الالمعي وهو الذكي المتوقد
بما ينكشف به معناه بادنى التفات وهو انه يصيب ظنه كانه راى المظنون اودى اي
هلك والاشاحة الحذر والبدع الامر الغريب اي لا ينفع طالب الامور الغريبة الحذر
من كان لا محالة قوله حكي عن الاصمعي استيناف يدل على كون الوصف كاشفا للالمعي قوله
ومما نحن هذا اي يناسب قول اوس فضله عنه لكون الموصوف فيه نكره ولاحتمال
ان لا يكون مرفوعا ومنصوبا صفة لموعاما حالا لانه وعلى التقدير يتحقق فيهما بمنزلة الكاشف

الالمعي والتلمعي والروعي بمعنى واحد

للملوع قوله عن احمد بن يحيى هو ابو العباس ثعلب اى حكى عنه هذا الكلام اعنى قال الكل
قوله او مدحا له عطف على قوله مبينا اى كان الوصف مدحا للمسند اليه قوله او كما
اذا فاعل قلت الاولى ان يقال قلت لانه عطف على قولك وسيرد عليك كلام فى انما
هذه والمراد بالمنفى ههنا المنفى الشرعى ايضا الا انك بحسب الكلام على انه معلوم للسامع
وذكرت هذه الامور مدحا له وخصصتها بالذكر اظهارا لفضلها على غيرها لا لاعتنائها
لما عداها كما فى صورة الكشف بل هى المراده وحدها قوله زياده تخصيص وذلك لان الموصوف
معرفه ففيه تخصيص قطعا فيفيد الوصف زياده تخصيص اى توضيحا بازاله الابهام وفى
قوله مفيد لغير فايدة اشارة الى ان التخصيص اى التمييز يوجد فى الوصف الكاشف و
المادح ايضا لكن المقصود هناك احدهما لا مجرد التخصيص كما فى الصفه المخصصه ولم يذكر
الذم اختصارا قوله وانت تريد بالمنفى المجتنب عن المعاصى ليراد بالمعاصى المنهيات
التى يتعلق بها النهى صريحا وترك الواجب منهى عنه ضمنا فلا يدخل فى المعاصى بالمعنى
المذكور فلا يرد ان المجتنب عن المعاصى بالمعنى المذكور كلما يكون اتيا بالواجبات
عن اخرها فلا يكون الوصف مخصصا واعلم ان صاحب الكشاف ذكر فى هدى للمتقين
هذه الوجوه الثلثه ونقلها المص اى المثال المذكور ليكون من باب المسند اليه قوله
وكان ما يتعلق عطف على كان الوصف مبينا اى الحالة المقتضيه لوصف المعرف
هى اذا كان الوصف مبينا او مدحا لا اخره وكان ما يتعلق بالوصف من البيان والكشف و
والمدح والذم والتخصيص والتاكيد مطلوبا قوله ولما نرى مقصوده الاسى ههنا
اثبات مطالب ثلاثه بين كلا منها بتقديم العله على الحكم لتقبله الذهن حال وروده
عليه بلا توقف الاول ان الوصف حقه ان يكون معلوم الثبوت للموصوف عند
المخاطب قبل جعله صفة له وذلك لان المقصود بالوصف تمييز المخاطب الموصوف
عنده لاستحالة ان يتميز شيئا عن شى بما لا يعرف ثبوته له بخلاف الخبر اذ حقه
ان لا يكون معلوم الثبوت للمخبر عنه عند المخاطب ولذا قيل ان الصفات قبل العلم
بها اخبار والاخبار بعد العلم صفات نعم يشترك ان فى ان حقهما ان يكونا معلومى
التحقق للموصوف والمخبر عنه عند المتكلم فان قلت قد يقصد بالوصف المدح او غيره
دون التمييز فلا يثبت المدعى كليا قلت الاصل فى الوصف هو التمييز لكن ربما يقصد
معنى اخر مع كون التمييز حاصلا ايضا كما بينا اشارته الى ذلك انفا وانما قال يمكنك
ان تتوصل لان العلم بالمقدمات غير كاف فى حصول المطلوب بل لا بد من التامل

والنظر قوله لما يرى متعلق بميكك والضمير غير كائن به لما يرى المطلب الثاني
ان حق كل وصف ان يكون ثابتا في نفسه وذلك لان تحققه في الموصوف فرع على
تحققه في نفسه فان قيل لا يلزم من كونه معلوم التحقق للموصوف عند السامع والمتكلم
ان يكون محققا الا بمعنى يلزم منه تحققه في نفسه لجواز ان يكون اعتقادهما غير مطابق
للواقع قلنا الكلام على تقدير مطابقة ذلك الاعتقاد فيقول يلزم من ثبوته للموصوف
تحققه في نفسه ولما الاعتقاد بتحققه له فيستلزم الاعتقاد بتحققه في نفسه لا
في نفسه وانما قال ما يسا محققا تنبيها على ان الثبوت والتحقق بمعنى واحد وذلك
المعنى عند المعتزلة اعم من الوجود فلا يرد عليهم البعض بالاوصاف الاضافية والاعتبارية
التي لا وجود لها في الاعيان كالابوة والبنوة والعمى لجواز ان يقولوا انها ثابتة في نفسها
وان لم يكن موجودة ولما كان هذا الحكم مساويا للخبر ايضا عمم فقال وان حق كل ما يقصد
اى ولا تنبه عليك ان حق كل ما يقصد ثبوته للغير سواء كان بطريق الاعلام
والاخبار كما في الخبر او بطريق الاشارة والاحضار كما في الوصف ان يكون في نفسه
ثابتا لما علمت من ان تحقق الشيء للشيء فرع على تحققه في نفسه والمراد ههنا ثبوته عند
المتكلم حيث قال وعندك لان تصديقك بثبوت شيء لغيره وحكمك به يستلزم علمك
بثبوته له وهو مستلزم لعلمك بثبوته في نفسه فتلخص من ذلك كل ان الشيء اذا كان
ثابتا لغيره وجب ان يكون ثابتا في نفسه وانه اذا قصد اثباته لذلك الغير فان كان
بطريق الوصفية وجب ان يكون ثبوته لذلك الغير وثبوته في نفسه معلومين للمتكلم
والمخاطب وان كان بطريق الخبرية وجب كونهما معلومين للمتكلم وحده ثم ان معنى
قوله كل ما يقصد ثبوته للغير كل ما يمكنك ان تجعله وصفا او خبرا ومعنى قوله حقه
كذا هو ان يكون متصفا بكذا وجوبا فالقضية المسوقة هي قولنا كل ما يمكنك ان
تجعله وصفا او خبرا يكون ثابتا في نفسه وعندك لا محالة فينعكس عكس النقيض
على طريقة المتقدمين الى قولنا كل ما لا يكون ثابتا لذلك اى في نفسه وعندك لا
يمكنك بل يمتنع منك جعله وصفا وكذا جعله خبرا ايضا وقوله او محققا اشارة
الى انه لا فرق بين العبارتين ههنا وهو ان المستحيل يمتنع اتفاقا الا حصول ولا
ثبوت له اصلا وقد يوصف بصفات ويحكم عليه باحكام صادقة كقولك المستحيل
الذي لم يعقل امتنع الحكم عليه ولا يمكن ان يقال تلك الصفات والاخبار ثابتة
انفسها بحسب الخارج واما الثبوت الذهني فهم لا يقولون به قوله وعسى ان اشتغل

هذا اشاره الى مسيلة كلاميه وهي ان مشايخ المعتزله قسموا الاشيا الى الذات والصفة وعرفوا الذات بما يصح ان يعلم ويخبر عنه وزعموا ان الصفة لا تعلم ولا تشارك الذات في المعلومية وما يتفرع عليها من صحة الاخبار فيدخل في حد الذات عليهم بان ما اسناده في كون الوصف النحوي معلوم المحقق بغيره وفي نفسه يدل على ان الصفة المقابلة للذات معلومة ايضا فان قولك عالم مثلا شى له العلم فالشى هو الذات ومعنى له العلم هو الصفة عندهم فاذا جعل عالم نعتا ما كان مندرجا في مفهومه معلوما ايضا فالصواب ما ذكره ابو الحسين من ان الصفة تعلم معا لا اصالة وتحقيقه انهم وجدوا النسب التي بين الذات لم تلاحظ اطرافها وتعرف احوالها بحيث لا يمكن الاخبار عنها من هذه الجهة الا العلم بها على الاستقلال فسموها صفات وما عداها ذوات فالصفة معلومة تبعا حيث جعلت آلة لمشاهدة غيرها كالمرآة للصور التي تشاهد فيها وهذا القدر لا يقتضي صحة الاخبار اذ لا بد للمخبر عنه من ان يكون ملحوظا في نفسه فلا يلزم اندراج الصفة في حد الذات وقوله اذا استوضحت متعلق بعسى وان يحدث فاعل عسى وحدوث الصبح عبارة عن النقوية والحفظ عن الدليل قوله وان محو عطف على ان يحدث يريد ان الموصوف والمخبر عنه حقهما ان يكون ثابتين في انفسهما لانه اثبت انما هو ثابت في نفسه وثبوت الشي الاخر فرع ثبوت ذلك الاخر في نفسه فان قلت لا حاجة في هذا الى استصلاح ما تقدم قلت نعم لكنه نظر الى انك متى عرفت ان ثبوت شي لغيره فرع ثبوته في نفسه لحقيقته بلا شبهة ان ثبوته لغيره فرع ثبوت ذلك الغير في نفسه لان هذا اولى الامور انهم حين ذكروا مبادي المحمولات الخارجية معدومة فيه كالعمى ولم يجوزوا ذلك في موضوعاتها قال ثم نعلمك ان الطلب هذا هو المطلب الثالث وهو ان الجملة الطلبية يمتنع ان تجعل وصفا او خبرا وانما اورد لفظه ثم لان اثبات هذا المقصد لا يتم بما ذكره وحده بل مع ما تقدم من كون الوصف او الخبر ثابتا عند المتكلم قوله كما سياتيك كل ذلك في قانون الطلب فانه ذكر هناك ان الطلب يستدعي مطلوبا لا محالة ويعلم منه ان الطلب سعي في تحصيل شي والا لما استدعى مطلوبا لذلك وذكر ايضا انه يستدعي فيما مطلوبه ان لا يكون حاصلا وقت الطلب يعلم منه انه يمتنع تحصيل الحاصل والا لما استدعى ان يكون مطلوبه غير حاصل قبل وقت الطلب ولو ترك الحوالة واعتمد على شهادة البديهة بان الطلب سعي في التحصيل وان تحصيل الحاصل محال لكان اولى قوله مثله مر له في مطلوبك اي يعلم ان مثل مطلوبك في

اى يعلم ان مثل مطلوبك فى نحو هل رايت وقال عندك نحو ان ان يكون المطلوب ثابتا فى
نفسه ولم يعلم الطالب فيطلبه واذا لم يكن ثابتا عندك لم يمكن لك ان تجعله وصفا
او خبرا الى ان يقول مدلول الكلام الطلبى هو الطلب الثابت فى نفسه لا المطلق
الذى هو ليس حاصلا معه فالصواب ان يقال الوصف يجب ان يكون معلوم الانتساب
الى الموصوف عند السامع قبل ان يجرى على الموصوف والطلب لا يعلمه المخاطب الا بالكلام
الصادر عن المتكلم الدال عليه وكذا ساير الانشاءات فلا يقع شى منها وصفا الا بتاويل
واما الخبر فلا يجرى فيه ذلك والتمسك بان الخبر يحتمل الصدق والكذب والانشاء لا
يحتملهما اغلط نشا من اشتراك لفظ الخبر بين خبر المبتدا وما يقابل الانشا واستدل
المصنف على ذلك بان الخبر يجب ان يكون ثابتا فى نفسه ومدلول الكلام الطلبى ليس
كذلك فقد ظهر لك بطلان مقدمته فزعم بعضهم انه يجوز وقوع الانشا خبرا للمبتدا
بلا تاويل والمشهور هو التاويل وذلك لان خبر المبتدا يجب ان يلاحظ من حيث
انه حال من احوال المبتدا وينسب اليه سوا اوقعت النسبة بينهما او استفهم عنها وذلك
ان نحو اضرب فى قولك زيدا ضربه ليس من احوال زيد اذا اجرى على ظاهره كما فى قولك
اضرب زيدا واما اذا اول بقول فى حقه اضربه على معنى انه يستحق ان يومر بضربه
فقد صار ملحوظا من حيث انه حال لزيد وفيه مبالغة تعرى عنها قولك اطلب
زيدا لانك هناك امرت بضربه واشرت الى انه يستحق لذلك وقس عليه نحو قوله
تعالى بل انتم لا مرحبا بكم واما نحو ابن زيد ومتى القتال فليس مما نحن بصدده
لان الاستفهام هنا داخل فى الحقيقة على النسبة بين المبتدا المذكور والخبر المقدر
للخبر وحده قوله ولذلك اى ولامتناع وقوع الطلب وصفا او خبرا وقوله سمعا
يقول كقولك سمعت زيدا يقول فيقول اما حال اى سمعته قايلا والمعنى سمعت
قوله قايلا واما بدل بتاويل المصدر اى سمعته قوله وقد يتوهم بانه ثانى مفعولى سمع
والمذق اللبن الممزوج بالما وقوله اى حمل تفسير لقوله مقول عنده اى لا بد بدال
هذا القول مقول عنده تحقيقا بل تقديرا على ان المذق حمل برأسه على ان يخاطب
مشاهد المذق اى يحضره بذلك القول وحاصله جاؤوا بمذق لونه لون الذئب الا انه
عدل عنه للمبالغة كانه قيل هو بحيث من راه قال لصاحبه هل رايت الذئب فهذا
لونه اى مثل لونه ولفظ قط لاستيعاب الازمنة الماضية واللام فى الارادة متعلقه
بحمل والضمير للمذق والورقة بياض يضرب الى السواد والسمار بالفتح اللبن الرقيق

اللبن من قعقعه بالماء قوله وفي مثل زيدا اضربه اي وسمعنا نقول في مثله انه محمول وانما قدر
ههنا يقال في هذا البيت معقول للاشتغال بجواز الامرين قوله ونفسره عطف على يقول و
سمعنا نفسره والظاهر انه اراد تقدير القول في الآية وح ان جعل العذاب المهين معهودا خارجا
قدر القول معرفا اي المقول عنده وان جعل معهودا ذهنيا قدر منكرا اي مقول عنده
وعلى الوجهين يترتب تقدير مقولا على انفصال الحال في حكم الخبر وقيل اراد بتفسير الاستفهام
على وجه يصح صفة بلا تقدير القول فان مآل ما ذكره هو ان المعنى من العذاب المهين الشديد
الفظيع في الغاية فقوله من فرعون في معنى صفة معرفة قوله على لفظ الاستفهام احتراز
عن قراءة العامة بلفظ من الجارة فيكون حالا اي كائنا من فرعون قوله مانه متعلق بتفسير
والضمير في كنهه للعذاب اي كنهه في الشدة والفظاعة وهل يعرفون بدل من قوله من
فرعون وهو بدل من مفعول يعرفونه وقوله في فرط متعلق بمعنى العلو المستفاد
منه كانه قيل اي عال هو في فرط عتوه والسكيمة الحديدة المعترضة في فم الفرس
شدة السكيمة مثل في فرط الاباء عن الانقياد والنوع عن التجبر وتجاوز الحد في الظلم
ما خوذ من تطاول عن الاستهارة بذلك وقوله ما ظنكم بدل من هل يعرفونه والمعذب على صيغة
اسم الفاعل وضميره للعذاب وقوله ثم عرف عطف على قال اي عرف حال فرعون
في فرط عتوه وشدة سكيمته وقوله سيطلع بما اظهر لقوله ولما ترى الى ههنا دقيقه
لطيفه كانها بمرات كانت مجتمعة في اكمامها اشار بذلك الى ان من جملة كناياته هذا حق
من اطلع على نظائرها كثير قال واما الحالة التي تقتضي تأكيده اي تعقيب المسند اليه
المعرف بالتابع المسمى تأكيدا والمراد بالظن التوهم والاحتمال فان السامع ربما يتوهم في
حكمك بالمسند على المسند اليه انك تجوزت فيه اي في المسند الا غير ما هو له بتاويل
على طريقة المجاز العقلي او سهوت فيه بان غفلت عما هو له وذكرت غيره مكانه او نسيته
ووضعت غيره موضعه والسهو ما ينبه صاحبه بادنى تنبيه لانه زوال الصورة عن
المدركة فقط دون النسيان فانه زوالها عن المدركة والحافظة معا فيحتاج الى تحصيلها
ابتدا فاذا ذكرت دفع ذلك التوهم اكدت المسند اليه تاكيدا لفظيا اما باعادة لفظه
بعينه نحو عرف زيد زيد واما بذكر ما هو في حكم اعادته مثل عرفت انا فيندفع به توهم
التجوز والسهو والنسيان او تاكيدا معنويا بلفظ النفس او العين فيندفع به توهم التجوز
دون السهو والنسيان لاحتمال ان يتوهم وقوع زيد نفسه موقع عمرو ونفسه سهوا
ونسيانا قوله وربما كان اي وربما كان القصد بتاكيد المسند اليه التاكيد اللفظي او المعنوي

المذكور بمجرد تقريره اي تحقيق معناه في ذهن السامع فانك اذا قلت جاءني زيد وتوهمت
ان معنى زيد لم يتقرر في ذهن السامع اكدته باعادته لتقرره فيه ولهذا قال بمجرد التقرير
منبها على ان ما تقدم مشتمل على التقرير ايضا الا انه قصد به شيء اخر من دفع التجوز او عدم
فان التاكيد اللفظي ذكر للشيء مرتين فيفيد تقريره قطعا لا لفظ نفسه وعينه في
قوة التقرير فلا يخ من التقرير علي ان لفظ ربما اشعار بانه قليل بالقياس الي ما تقدم
كما يطلعك ليس متعلقا بقوله وربما كان القصد مجرد التقرير اعتراض منهما كان
قيل اراده دفع توهم التجوز او السهو او النسيان يقتضي تاكيد المسند اليه كما يطلعك
عليه ذلك المفصل فانه ذكر هناك ان قولك انا سعيت في حاجتك يقصد به دفع
احتمال التجوز والسهو والنسيان فيعلم من ذلك ان تكرير المسند اليه في نحو انا عرفت
لا يفيد دفع ذلك التوهم انما يفيده تكريره على وجه التاكيد فيكون اراده دفعه
مقتضية لتاكيد المسند اليه لا لتكريره مطلقا قوله او خلاف الشمول عطف على
التجوز اي التي ان لا يظن بك السامع في حكمك ان ذكره خلاف الشمول والاحاطة فان المسند
اذا كان عاما اي ذا اجزاء يصح ان يقصد به بعضها جاز ان يتوهم السامع انك قصدت
بعضها فلا يكون الحكم شاملا محيطا فتؤكده بكل دفعا للتجوز اللغوي كقولك
جاءني الرجال كلهم وليس ينبغي ان يدفع به توهم السهو والنسيان او التجوز العقلي واما في
الرجلان كلاهما فقد قيل انه لتقرير الشمول لا لرفع خلافه اذ المثنى نص في مدلوله
فلا يجوز ان يقصد به بعضه وقيل لرفع خلاف الشمول في الحكم بناء على ان المسند
الصادر من احد المتصاحبين يسند اليهما فيكون ح لرفع تجوز العقلي دون اللغوي
ولما اذا اردت دفع توهم ان الجائي رسولان منهما وجب ان يقول انفسهما لا كلاهما
وكذا اذا اردت دفع توهم ان احدهما جاء والاخر محمول على ذلك المجيء بطريق عموم
المجاز وجب ان يقول جاءني جاءني الرجلان لان توهم تجوز اللغوي انما هو في المسند
واذا اردت دفع توهم السهو والنسيان وجب ان يقول الرجلان الرجلان قوله
ومنه كل رجل اي ومما يدفع به ظن خلاف الشمول وان لم يكن تاكيدا اصطلاحيا
وذلك لانه في معنى قولك الرجال كلهم عارفون فبهذا الاعتبار فيه دفع خلاف
الشمول وقد يقال الخبر اذا كان نسبة الى جميع افراد الجنس على سواء بهم من النكرة العموم
كان قولك ثمرة خير من جرادة ورجل وانسان في المثال للشمول ولفظ كل يدفع
توهم خلافه واذا ترك التكلف كان لفظ كل في المثال لافادة الشمول ابتداء لا الدفع توهم

خلافه قال واما الحالة التي تقتضي بيانه اي تعقيب المسند اليه المعرف بالتابع الذي يسمى
عطف بيان لافادته بيان متبوعه وتفسيره فلما قال زياده ايضاحه لان المعرفة
لا تخلو عن وضوح قوله باسم مختص به الاسم متناول العلم وغيره فان البيت الحرام عطف
بيان الكعبة على سبيل المدح ولا يجب ان يكون اختصاص ذلك الاسم به على الاطلاق بل
اللازم ان يكون مختصا به في الجملة واقله بالقياس الى بعض ما يطلق عليه لفظ المتبوع
ليتصور ايضاحه اياه وقد صرح في قسم النحو بكون عطف البيان اعرف لكنه ليس
لازما من كونه من محل الجواز ان يوضح متبوعه عند الاجتماع ولا يكون اوضح منه عند
الانفراد قوله وقوله علت كلمته بيت لاخيوه في هذا القبيل اي في قبيل التابع الذي يراد
به البيان والتفسير وان لم يكن عطف بيان صناعيا ولا متبوعه مسندا اليه
فان ابعين وواحدا من الصفات المؤكدة الا انه لم يقصد بهما مجرد التاكيد كما في
امس الدابر ونفخة واحدة بل قصد بيان ان الغرض الاصلي من متبوعهما هو ذلك
المعنى الذي اكدهما وليسا في البيان الكاشف عنهما بيان مفهوم المتبوع وفيهما
بيان مقصد الاصلي من مفهومه وتوهم كونهما من عطف البيان باطل لانه عرف في
النحو بانه ذكر بعد الشيء من الدال عليه لا على بعض احواله لكونه اعرف الا يرى
انه اورد الآيه الاخرى هنا ولا مجال لتوهم كونها من عطف البيان لانه اشترط
كونه اسما قوله وكذا لفظ الاله يحتمل الجنسية والوحدة اعني الفرد المنتشر كانت الوحدة
داخلة في مفهوم كالابنية في مفهوم الثمن وان كان موضوعا للماهية من حيث هي
كانت الوحدة مستفادة من سكراته ويسمى هو التزاما قوله والذي له الكلام
مسوق هو العدد في الاولى وذلك لان سوق الكلام للنهي عن اتخاذ الاثنين من
الاله لا عن اتخاذ جنس الاله تحت النهي والاصل فيه العدد واما الجنس معتقد للمنهي
عنه متم اياه قوله الوحدة في الثانية وذلك لان المقصود اثبات الوحدانية في الالوهية
لا اثبات الالوهية فانما مسلم قوله فسر يعني ان يفسرهما بهذين الوصفين المذكورين
بيان لما هو الغرض الاصلي منها قوله وفي هذا الباب من وجه اي في باب البيان
والتفسير وفصله في الآية الاولى لاختلافهما في ان الصفة في الاولى اسم وفي الثانية
فعل او ظرف فكانت هذه ابعد في عطف البيان فلذلك قال من وجه وايضا الصفة
في الاولى لبيان ان الغرض الاصلي هو العدد والوحدة مع كون الجنس داخلا في المراد
وفي الثانية لبيان ان المراد هو الجنس دون الفردية ولذلك قال لبيان ان القصد من

لفظ دابه ولفظ طاير انما هو لـ الجنسين والحق تقريرهما وكان انشاء بذلك التقرير الى ان
اسم الجنس موضوع للماهية فكان القصد منه لـ الجنس بتقدير الدلالة على معناه الاصلي
وتجريداله عما عرض له في الاستعمال باعتبار التنوين والتنكير واذا كان القصد من
ذاته وطاير الى الجنس فلا اشكال في الاخبار عنهما بقوله الا امم امثالكم كانه قيل
وما من جنس من هذين الجنسين الا امم ولا شك ان الجنس مفهوم واحد فلا يتصور
كون الوصف مفيدا لزيادة التعميم وفي الكشاف ان المقصود بهذين الوصفين زيادة
التعميم والاحاطة كانه قيل وما من دابه قط في جميع الارضين السبع وما من طاير قط
في جو السما من جميع ما يطير بجناحيه الا امم امثالكم محفوظة احوالها غير مهمل
امرها وتوجيهه ان النكره في سياق النفي يفيد العموم لكن جاز ان يراد بها ذوات
ارض واحده وطير جو واحد فيكون استغراقا عرفيا فلما ذكر وصفان تنبها
لـ دوات ارض كانت وطير اي جو كان على السواء اتضح ان الاستغراق حقيقي
متناول دوات جميع الارضين وطير جو الافاق فظهر ان الوصفين مفيدان لزياده
التعميم والاحاطة لكن يرد عليه ان النكره المفرده في سياق النفي يدل على كل فرد
فرد فلا يصح الاخبار عنها بقوله امم وكذا لا يصح الاخبار وان اريد بتلك
النكره النوع لان كل نوع امه لا امم وجوابه ان النكره ههنا محمول على المجموع من
حيث هو بقرينه الخبر والى السوال والجواب اشار حيث قال فان قلت كيف
قيل الا امم مع افراد الدابه والطاير قلت لما كان قوله وما من دابه ولا طاير دالا على
معنى الاستغراق ومغنيا عن ان يقال وما من دواب ولا طير حمل قوله الا امم على المعنى
واذا تحققت ما قررناه انكشف لك ان كلام الشيخين ليسا متحدين قال
واما الحاله التي يقتضي البدل عنه اي الابدال عن المسند اليه لـ ما سبق مما تقدم من
البيان والتاكيد والوصف فان المراد بها معانيها المصدريه وانما قال تقرير
الحكم ولم يقل اذا كان المراد تكرير الحكم لان المتبادر من هذه العبارة تكرير الحكم لفظا
وليس كذلك بل هو مكرر نيه وقصدا قوله وذكر المسند اليه معطوف على نيه ودخل
المبدل منه تارة مسندا اليه نظرا الى الظاهر واخرى توطيه للمسند اليه الذي هو البدل
نظرا الى الحقيقه قوله لزياده التقرير متعلق بذكر المسند اليه وانما قال في التاكيد ان ما
كان القصد مجرد التقرير وقال ههنا لزياده التقرير تنبيها على ان المقصود الاصلي في البدل
كونه فيكون التقرير فسا امرا لـ امرا بخلاف التاكيد فان التقرير فيه مقصود اصلا اذا عرف هذا

حيث قال وذكر المسند اليه بعد توطيه ذكره
حيث قال والبدل عند فان المسند اليه هو البدل
فيقول

فنقول في الاول امران احدهما تكرير الحكم نسبة وذلك لكون البدل في حكم تكرير العامل بناً
على انه المقصود الاصلي بالنسبة فيتكرر العامل والانتساب وايضا ورد البدل مع تكرير
العامل صريحا كثيرا وثانيهما زيادة التقرير والايضاح وذلك لان كون المسند اليه مذكورا
بعد توطية يقتضي ذكره مرتين فوجب تقريره وايضاحه قطعا وكونه مذكورا مرتين
ظاهر في بدل الكل وفي بدل البعض ايضا واما في الاشتمال فلان قولك سلب زيد
ثوبه بمنزلة سلب شي زيد ثوبه وغرضه بقاء في بدل الاشتمال ذكر المسند اليه اجمالا ثم تفصيلا
وان كان بدل البعض فيهما في الايضاح اقوى من بدل الكل وان كانا اضعف منه في
التقرير وقد يكون الثاني في بدل الكل اوضح من الاول فيصدق ايضا من هذه الجهة
ايضا وتقديم الاشتمال والبعض على الكل لكونهما اظهر في الايضاح وارسخ في البدلية
لان الكل يحتمل عطف البيان على ما ولظهور التوطية فيهما لان بدل الكل عين المبدل
منه فجعل احدهما توطية نوع تحكم وقوله في الانواع الثلثة متعلق بقولك وام بالبا
ليتضح ان الرابع اعني بدل الغلط انما يكون في كلام مقصود لاعن روية وفطانة فهو
عن تراكيب البلغا ومن حد وحدهم قال واما الحالة التي تقتضي العطف اي على
المسند اليه وحروفه على ما قيل احد عشر تركت منها ام لاختصاصها بالاستفهام في الكلام
في الخبر فالواو اذا اعطف بها على المسند اليه كان المقصود تفصيله اي ذكره مفصلا مع
رعاية الاختصار ولو قيل مثلا جاء رجلان فات التفصيل ولو قيل جاء زيد وجاء عمرو
في الحمل فات الاختصار وليس في الواو تفصيل المسند اذ لا يدل على ان المجي
من احدهما قبل الآخر او بعده او معه فلا يفهم منها تفصيله وتعدده بل يفهم منها اشتراكهما
في مطلق المجي نعم يلزم عقلا تعدد افراد المجي لامتناع قيام عرض واحد بمحلين والفا للتفصيل
المسند لدلالتها على التعقيب وهو ان يلابسه مجي الثاني بعد الاول بلا مهلة فيفهم
منها تفصيله وتعدده واما تفصيل المسند اليه فهي وان كان لازما في الفا الا انه ليس
بمقصود بل القصد الاصلي بيان التعقيب كان قولك جاءني زيد وعمرو خطاب لمن عرف
مجيهما ولم يعرف التعقيب بينهما واعتبر الاختصار ههنا ايضا احترازا عن مثل قولك
جاءني زيد فجاءني عمرو وثم مثل الفا الا انها تدل على المهلة وحتى مثلها كما في الترتيب
والافادة تفصيل المسند لكن لا بد فيها من التدريج بان يكون المسند اليه اذا اجري متعلق
بها المسند شيئا فشيئا حتى يبلغ جزوه الاخير اي الاعلى والادنى المذكور بعد حتى والتدريج
على هذا الوجه معتبر بحسب الذهن دون الخارج اذ ربما كان حصول المسند لما بعد حتى في الخارج

بل حصول لما قبلها او في الثانية كقولك مات كل اب حتى آدم ومات الناس حتى
الانبيا واستشهد على التدريج بالبيت لظهوره فيه فان التابع لا ينقلب مجموعا المتبوع
الا بتدريج وللاشعار بلزوم التدريج حتى وان كانت لعطف الجمل فمن صار جملة عطف
حتى على ما يلي في المعنى زمانا في الحال في السراوة ومرقيا الى الاعلى صار متبوعا تابعا وبعده
ولو عكست حتى مات احدث بعده دقايق سرليس لحد بعدي قوله او كان المراد
رد السامع حيث استعمال لانه قصر القلب والافراد وفي دلايل الاعجاز انها تستعمل للقلب
فقط واعترض لكن في قصر القلب اذ لم يوجد استعمالها الا في الافراد الا ان كونها لذلك
اعني رفع التوهم الفاسد الذي نشأ من الكلام السابق يقتضي ان يكون قولك ما جاءني
لكن عمرو خطأ بالمنع اعتقادا انتفاء المجي عنهما بعد بعكس المجي عن زيد قوله او كان المراد
صرف حكمك كلمة بل اذا كان ما قبلها مثبتا دلت على صرف الحكم عن الاول وجعله
في حكم المسكوت عنه بحيث يحتمل ثبوت المسند له وعدمه كان المثبت
ولا تعرض للاول ومن قال ان الحكم على الاول كان خطأ اراد ان تعرضه لا ثبات المسند
للاول كان كذلك لا ان ثبوت المسند له كان غير مطابق للواقع حتى يلزم اتفاق
عنه فانه مما لم يقل به احد واذا كان ما قبل بل منفيا فهي عند المبرد تدل على ذلك النفي
عن الاول وجعله في حكم المسكوت عنه كما في الاثبات بعينه وعند الجمهور تدل على
ثبوت المسند للثاني وكون الاول في حكم المسكوت فلا خلاف الحكم على مذهبهم
مكانه اخبار مذهب المبرد ونذهب جماعة الى ان النفي في المتبوع محقق كالاثبات في التابع
على هذا المذهب يكون بل مخصوصة للقصر كما سمتك بها النحاة مباحثه اما اذا اقارب
كون الاول في حكم المسكوت فلا يفيد قصرا انه لا بد فيه من حكمين اثبات ونفي قوله او كان
المراد الشك فيه اي شك المتكلم في المسند اليه هل هو الاول او الثاني او تشكيك للسامع
ذلك فان التشكيك قد يكون مقصود العرض يتعلق به قوله على قول الجمهور على ان اي حرف
تفسير وما بعده عطف بيان لما قبله وتوجيه ان ائمة اللغة يفسرون به الضمير المرفوع المتصل
بلا تاكيد وفصل والضمير المجرور بلا اعادة الجار فان ساير الحروف للعاطف بعيد
المغايرة بين المعطوفين فان العطف التفسيري بالواو او الفا قليل فكانه نظر الى ان الاشتراك
في الاعراب بتوسط حرف قوله في العطف اي ليس مباحث العطف مقصورة على ما ذكرناه
بل سيأتيك في باب الفصل والوصل دقايق جمة خصوصا في العطف بالواو قال الفاضل
لا سيما رفع ما بعده تارة بواسطة احدهما موصولة واخرى باحدهما زايده وقد نصب بوجه

فقولك ما جاءني زيد بل عمرو معناه
بل جاءني عمرو مع كون زيد
في حكم السكوت

او بالفصل في مثل ذلك المحصل المسند اليه المسند واما لتاكيد هذا الحصر اذا كان هذا للحصر المستفاد من التعريف باللام ٥

بعيد بعض بان نجعل ما يكره غير موصوفه وينتصب ما بعده بتقدير اعنى او على التمييز الكان

منكرة قال واما الحالة التي تقتضي الفصل اى تعقيب المسند اليه المعرف بما يسمى فصلا

قوله تخصيصه اى تخصيص الفصل او المتكلم للمسند بالمسند اليه اعنى جعله خاصا بالمسند اليه

لا يتجاوزه الى غيره وا... ... في دخول الفصل ان يكون الخبر معرفا باللام او افعل من

كذا مغيرا عن صيغته او غير مغير او فعلا مضارعا فاورد امثلتها وقدم المعرف لانه الاصل

فان اريد بالمطلق الجنس كان التخصيص مستقلا من اللام وافاد الفصل تاكيد ذلك التخصيص

وان اريد المعهود كان التخصيص مستفادا من الفصل وحده لا استبعاد في جريان التخصيص

في المعهود وقد صرحوا بان الفصل يفرق بين النعت والخبر ويفيد تاكيد

ثبوته للمخبر عنه وقصره فيه واما نحو قولك الكريم هو التقوى اى لا كرم الا التقوى فقصر

المسند اليه على المسند مستفاد من اللام على طريقة قولك المطلق زيد وضمير الفصل قد يجرد

هنا ... القصر وافاد تاكيد ثبوت المسند للمسند اليه فما يتوهم من ان الفصل قد يفيد

تخصيص المسند اليه بالمسند او تاكيد تخصيصه به فليس بشيء والتخصيص في الامثلة الباقية

مستفاد من الفصل اذ لم يجعل تقدم المبتدأ على الخبر مفيدا للحصر فيه وكان الاولى به

ان يمثل بما يكون فصلا في الفصل نحو قولك كان زيد هو القايم بالنصب فان كلمة هو

في الامثلة المذكورة يحتمل ان يكون مبتدأ خبره قال واما الحالة التي تقتضي تنكيره

اى تنكير المسند اليه فهي اذا كان المقام اى موضع ذكر الكلام للافراد اى يجعل المسند اليه

... دل عليه لفظه اما شخصا او نوعا فان كان اسم الجنس موضوعا للماهية

تقيد وحدة شخصية او نوعية فاطلاقه عليها ظاهر وان كان موضوعا للماهية

من حيث هي كان الافراد الشخصي او النوعي مستفادا من القراين وقوله شخصا او نوعا نصب

على المصدر اى للافراد افراد شخص او نوع او على التمييز اى لافراده من حيث الشخصية

او النوعية قوله اى من نوع من الماء حمل سكر الماء على النوعية مكان تنكير الدابة ايضا

كذلك نحو قوله تلك الدابة اراد به نوعا منها وان كان المتبادر منه الشخص فقوله او ماء

مخصوص اى من نوع مخصوص اى من نوع مخصوص من الماء وهي النطفة فاعتبر نوعية

الماء من وجهين احدهما اضافته الى نوع من الدابة والثاني اعتبار كونه نطفة فانها

نوع من الماء ممتاز عن ساير انواعه ولم يتعرض لجعل التنكير في ماء ودابة للافراد

شخصا اذ لا يلايم قوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه الآية فانه يفصل للانواع

لا للاشخاص ولا حاجة الى ان يجعل ماء او دابة مسندا اليه بالتاويل لان المثال المقام

الافراد الخارجي في غير المسند اليه كما عرفت ذلك اخره قوله غير صالح للتعريف اى لا يصلح
المقام لتعريف المسند اليه لان المتكلم لا يعرفه بعينه بل انما يعرف منه القدر الذي
يعبر عنه بالنكرة وذلك اما على سبيل الحقيقة او بطريق الادعاء ونصب حقيقة على المصدر
اى المنع عنك معرفة اسما حقيقة اى اسما حقيقيا لا ادعائيا وجعله تمثيلا لا وجه
له قوله او يتجاهل عطف على قوله لا يعرف منه حقيقة وفايدة هذا التجاهل والاراءة
تحقيره وعدم الاعتداد به واظهار انه غير ملتفت اليه بخصوصه وذكر كماب بعد معرم
مبالغة ومنقادا اى متجاهلا متحيرا حال عن فاعل قلت وقوله كانك لم تبار في التجاهل
الذى يتضمنه قوله قلت هل لكم في حيوان او حال اخرى عن ضمير المخاطب اى قلت متجاهلا
انت ممن لا يعرف هو ولا اصحابه منه الا تلك الصورة اما عدم معرفتك لمن التكلم
واما عدم معرفة اصحابك عن قولك هل لكم ادعناه هل لكم رغبة في معرفة حيوان
كذا قال لكم عليه قوله ولعله حال متعلقة بمعنى قوله كانك لست اى بسبب عدم معرفتكم
بمرجوا اى محتملا لكونه عندكم اشهر من الشمس قوله وعليه اى وعلى التجاهل وان
لم يكن من المسند اليه كان للمثال السابق اعنى هل لكم في حيوان ايضا كذلك والتمزيق
التفريق وترك الفاء في الجواب انكم لفي خلق جديد لانه بمعنى تجدد خلقكم عدل الى
الاسمية للدلالة على الـ... قوله كان لم يكونوا اى قالوا ذلك في حقه كان لم يكونوا
يعرفون قوله والحق ... اى التجاهل لاشتماله على نكت بها تميل النفوس بحسنها
مالك بحر البلاغة والمتصرف فيه بصنعه حيث اراد ان شيئا ان يعرف ... يدرك
فانظر لفظ كان وما قبله ايضا اعنى مالك مورقا مقولا في حقك ما ذا ترى انها
ولهب فمحلك ان الارض وما عليها تعرب عن حالها وذهب نصابها مجمعا عليه
نوعا في هذا الموضع اى الخابور من ديار بكر قايلة مالك مورقا كانك لم تجزع على
انما ادنت ستفخم شان المصيبة وتجاوزها الحد المعهود في المصايب حتى تجزع لها كل
بحر ومدد فانكرت كون هذا الشجر مورقا مع شدة جزعه وفرط حزنه قوله او الاستبعاد
رعاية انف وذكر علام الغيوب اصاب محزه لدلالته على الاستبعاد بالغيب على
حقيقته واحتيالا وعلى الواو والشعار بان كل واحد من المثالين كاف في التنبيه
على ما ذكر من ان سوق المعلوم مساق المجهول والى سحر البلاغة ولا شك انهم لو
احيطوا بالكم ان توليتم ان تفسدوا في الارض وتقطعوا ارحامكم وفيه ذلك الاستشهاد
باللعنة والصم والعمى لا سندعصبهم ولحوالهم الباطل ولم يدعنوا للحق نعدل الى

صورة الاستحسان ولفظ التوقع مسند اجلال الاعتراف بالحق ويلبسا الصورة تمام

قوله متضمنا حال غرر الاستحسان والتمريض والتعصب بين يدي تقصيرهم في امر الدين وعدم جاوه

العقد ضعف الاعتقاد وفاعل حال غرر الاستحسان ايضا فيقال يعني عليه سهوا به اذا

شبههم بها كان كل مفعوله مقدر وان يتوقع مفعول مطعا وان تفسدوا فاعل يتوقع

اى شبهوا عليهم ان يتوقع الافساد وتقطيع الارحام من امثالهم وان تولوا شرط معترض

بين يتوقع وفاعله جزاه مضمونها قوله وتامروا عطف على تولوا تفسير له كيلا يتوهم

انه من التولي بمعنى الاعتراض ويتاخر مفعول له ليفسدوا ويقطعوا يقال امر القوم

على الشيء اذا تشاحوا عليه حرصا ويتاحران في الهالك والتهالك شدة الحرص كانه يوقع

نفسه في الهلاك قوله ليهيج متعلق بالاستحسان في المعنى وهو نكته اخباره على التصريح

اى استحسانا على الوجه المذكور من التهمة والتوبيخ ليهيج بهم اى ليطلعهم العامل في

التوقع الذي هو الافساد والقطع على ما يتم اى على ما تعدم ذلك المتوقع وهو اولئك

الذين لعنهم الله فاصمهم واعمى ابصارهم يعني اشهادهم والتسامهم بكونهم معلونين صما

عميا حتى يوصفوا بذلك في الالسنة قوله ليلا يلتبسوا متعلق بالاستحسان ايضا فهو علة

للمعلل بالعلة السابقة اعني ليهيج وجعل كلمة اذا في مثل من اذا اعرض وما اذا كان زايدة

اولى كلما في قوله حتى اذا اسلكوهم في قامرة شدلا كما نظر لحالة التشول على ما صرح به المبدأ

وقد يقال اذا اطرفيه والعامل فيها ليلا يلبسوا وصله من مرده اى لا يلبسوا اذا عرض

وذلك ... وقيل جرها المحذوف والشرطية صله اى مراد الم عرض لم يلبسوا اهل النم وهو

هذا وجانك بعيد من الجزاء لم يحق ذلك عرفا قوله على سبيل النصيحة يعني ان التعرض اذا كان

على وجه النصيحة والارشاد الى الحق موفق لم يكن موجبا للغضب بخلاف ما اذا كان على

وجه التعبير والعدول الى الطريق الابلغ فانه يكون اشد عصاعا والهاما وليس هذا النم

عبارة عن شدة الغضب فان النمر عليهم علم فيها وكذا انقلاب الحاليق عبارة عنها

والجلاق باطن الحعن وان لا يسعك عطف على ليلا يلبسوا قوله واما الانه لا اطوق لك

عطف على قوله اما الانك لا يعرف منه فضل كون المقام غير صالح للتعريف الا امور اربعة

احدها ثم ان لا يعرف السامع من المسند اليه الا القدر الذي نعبر عنه بطريق التنكير

وانما لو سلطه في سلك الاول على قياس ما مر في الموصول بان يقول اما الانك لا تعرف

منه انت او ساتفعك لقصده ايراد حديث التجاهل المخصوص بالمتكلم والثالث انه هناك

ما نفعا منعك عن تعيين المسند اليه كان اراده الابهام على السامع ووله الاكا والرى الحاجة

ليلا يلبسوا في بيان التعريض للمعرض وهذا اصح لان التعرض للدهان ليس منه فايدة

والتحرز عن النظر في الاسم الذي نعتبه او عن نعت فيه والرابع ان المسند اليه في شانه مرجحة
الارتفاع او الانحطاط واصل لاحد بوهم قصور العبارة عن تعريفه وتقريبه ثم مثل لهذه
الاربعة بجملتين المسند اليه في احديهما مبتدا وفي الاخرى فاعل قال وقولهم شر هو ذا ناب
من الاعتبار الاخير اي عن الوصول لاحد لا يعين معه التعريف على ... شر عظيم يبلغ من كمال
العظمة حدا لا يكتنه كنهه فهو من قبيل ارتفاع الشان قوله في مثل هذا التركيب اي في
مثل قولهم شر اهر ذا ناب وهو ما كان المسند اليه فيه مبتدا نكرة وخبره فعلا له قوله
وكذا قولك اي هو ايضا من الاعتبار الاخير الا انه من قبيل الانحطاط الثاني فقوله عندهم
تمر اي عنده شي قليل حقير فيلزم حقير مقداره ذلك الشخص في مثل ذلك النوع في تمر
ثم يدل على القلة والحقارة من وجوه ثلثة جوهر الكلمة وبنا المرة والتنكير العارض وله
مجزور في ذلك لان العلة قابلة للزيادة فيهم من اجتماع الرواء القلب ان العلة في الغاية
وكذا الحال في لفظ نخلة قوله ومنه اي من الاعتبار الاخير ان نظن الا ... ظنا ... املا
حقيرا والمعنى لا نظن بالساعة شيئا من الظن الا ظنا ضعيفا لا اعتداد به قوله وقول
ابن لا السمط مبتدا خبره منه ايضا اي هو من الاعتبار الاخير ايضا ولو عطف على وان نظن
الا ظنا لاعناه عن تكرير منه الا انه راعى الادب فلم ينظمهما في سلك ونظير الى اسمه
على قسمي الاعتبار الاخير اعني الارتفاع والانحطاط فاورده حمله على احدهما وفيه من لفظه
ايضا الاشارة لا الى ... قوله ومنه ان نظن للاعتبار الاخير لا للتحقير بخصوصه نقال
شانئيه اي عائبه والعرف المعروف والانضا يتعدى الى مفعولين يقال انضيت الثوب
قوله حاجب الاول برفع حاجب الحكاية وجر الاول لكونه صفة للمضاف اليه وجاز وقوعه
صفة له لكونه معرفة اذ القصد الى المعهود الا انه ترك اللام رعاية للحكاية وان اريد به اللفظ
كان ايضا معرفة لانه ما اول بهذا اللفظ لا لانه علم حقيقة بناء على ما توهم من ان وضع
لمعنى متضمن وضعه لنفس ذلك اللفظ على اله فانه باطل قطعا لان الالفاظ المهملة اذا اريد
بها انفسها كانت مثل ذكر للالفاظ الموضوعة التي اريد بها انفسها في اجرا حكم المعرفة
عليها بلا فرق ودعوى وضع المهملات لانفسها مما لا يلتفت اليه قوله وقال الله
جملة فعلية معطوفة على الاسمية التي هي قول ابن ابي السمط منه وحمل تنكير غشاوة على
التهويل والتعظيم اوفق بحق المقام من حمله على النوعية اذ المعنى انما اصابهم نوع من الاغطية غير
ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن آيات الله على ذكره الكشاف قوله في هذا الجنس
من الحكم الذي هو القصاص جعل اللام في القصاص لتعريف الجنس لانه المناسب للمقام دون

العهد والحكم المتعلق بجنس القصاص جنس من الحكم فالمعنى ولكم في هذا الجنس من الحكم الذي
هو شرعيه لجنس القصاص حيوة عظيم في حيوة الجماعة الذين خلصوا من القتل بسبب شرع
القصاص او نوع من الحيوة واللام في لكان متعلق بالارتداع وزيادة لفظ مكان تفخيم
للعلم اى لمكانه ومنزلته قوله وما نرى سان لكيفية حصول الحيوة في الارتداع المتفرع
على العلم بالاقتصاص والاول من مفعولى نرى متروك بعدم القصد الى تعيين وثانيهما الجملة
الشرطية وجوابه اذ كف تسلم وفاعل امرئ ضمير الاقتصاص او بذكره وقوله فيتسبب
عطف على تسلم وفاعله ضمير الارتداع قوله ولمعنى طلب التعظيم قدم الجار على عامله اى
تاليهما على اختصاص المثال بالتعظيم كما انه تقدم الجار في المثال الذى يليه على اختصاص
بخلاف التعظيم وتهويل الشئ جعله هائلا مخوفا وعطفه على التعظيم جرى مجرى التفسير
ودون في موقع الحال اى قال ذلك متجاوزا ان نقول ولا شك ان المتبادر من قوله وحدث
ذلك هو التحقير المقابل للتعظيم لكن لا سبيل الى جعل التنكير في رضوان من الله للتحقير
بل هو للتقليل الذى يقابل التكثير كما صرح به حيث فسره بقدر يسير من رضوانه لما كان
التقليل مستلزما للتحقير عبر بالتحقير جعله مقابلا للتعظيم والتهويل فقال اولا وبخلاف ذلك
وضوح بمجرد التقليل كما عرفت وقال ثانيا واما بخلافه اى بخلاف التهويل وفسره به
ايضا حيث قال نفيان عن عذاب الرحمن اى قدر يسير منه وهو في الاصل ما ينقبه
الريح من التراب وجمعه في اصول التحقير وبالتاويل الذى ذكرناه يندفع ما قيل من انه لم يفرق
بين التعظيم والتكثير وبين التحقير والتقليل مع ظهور الفرق لان التعظيم والتحقير بحسب
المنزلة والرتبة والتكثير بحسب العدد والكمية قوله قصد الى افاده حال عامله قال
قوله المعنى رسل جملة وقعت خبر المبتدأ الذى هو وقوله وان يكذبوك والعائد محذوف
اى معناه وفى بعض النسخ المقول عليه وقال وان يكذبوك وهو ظاهر وهذا المثال يحتمل
على قصد التكثير والتعظيم معا والى الاول اشار بقوله ذو اعدد كثير والى الثانى بقوله ذو
الايات عظام الحقوله وعدم واما قوله وما اشبه ذلك فقيل الانسب بما حرى من عادته
من جمع الحالات بالمجملات ان يريد بما اشبه ذلك المذكور من مقتضيات التنكير كقصد
العموم في قوله علمت نفس وعدم ونحير من جراده والانسب بسياق الكلام والعطف بالواو
ان يريد ما اشبه ولما من حيث تعظيم الرسل وايضا لم يوجد شئ من مقتضيات التنكير
في هم لاجله والتنكير في علمت نفس للتقليل الا انه تعليل ادعائى اذ المقصود استقلال
الكثير في مقام الكبرياء والتنكير فيه للافراد الشخص والعموم مستفاد من تساوى نسبة الخبر الى

افراد الجنس كما مر قال اما الحال التي تقتضي تقديمه على المسند فهي متى كان ذكره اهم من
ذكر المسند فيتقدم المسند اليه لذلك على المسند قال سيبويه في ذكر الفاعل والمفعول كانهم
يقدمون الذي هو عندهم اهم وهم ببيانه اعنى وان كان جميعا يهمانهم ويعنيانهم وذكر
الشيخ عبد القاهر انا لم نجد شيا يجري مجرى الاصل في التقديم سوى العناية الا انه لا يكفي
ان يقال انه قدم للعناية بل لا بد ان يفسر وجه العناية بشي يعرف فيه معنى فلذلك شرع
المصنف في بيان وجوه الاهمية واختار لفظ ثم للدلالة على التراخي في الرتبة قوله اما
لان اصله اي الراجح في المسند اليه هو تقديمه على المسند لان المسند صفة له وحاكم من
احواله فيكون مقدما عليه طبعا فناسب ان يراعى ذلك في اللفظ اذا لم يكن هناك
مانع كما في الفاعل فان كون الفعل عاملا مانع من تقديمه عليه قوله في هذا المعنى اي في
ان الشي يقدم اذا كان اصله التقديم ولا مقتضي للعدول عنه وقد فصله في آخر الفن
الثالث وبين ان ذلك كالمبتدا المعرف وذي الحال المعرف الخ ... ذكره ... الخ
واما لانه متضمن للاستفهام كان الاولى به ان لا يتعرض له لانه في قانون الخبر كما لم ...
لام في مباحث العطف وكانه نظر الى انه من احوال المسند اليه في الكلام وان لم يكن
خبريا فاورده هنا على طريقهم ايراد الامثلة من غير باب المسند اليه قوله ويستقر في الها
الثاني اي يستقر هنا ... في اقتضا تضمن الاستفهام التقديم وهو اشارة الى
ما ذكروه في آخر ... الاستفهام من انه طلب والطلب انما يكون لما يهمك ... عنك
لا لقوله فلا يحسك لزوم كلمات الاستفهام صدر الكلام قوله واما لانه ...
والقصة هذا ضمير راجع الى حكم حيزي في الذهن فيجوز ان يعتبر ان ذلك ... ذكر
الضمير وانه قصة فيونث الا ان الاستعمال على انه لا يونث الا اذا كان في الجملة التي تفسيره
مونث غير فضله كقولك هي هند مليحة وكلمة عن في قوله عن قرب بمعنى بعد كقوله ومنزل
ومدبه عن منهل اي بعد قريب يوفى البتة ويفهم منه عرفا اتصال الموعود بالقرب
او بمعنى على كقوله ويرجع الفتى للخير ما ان رايته على السن خيرا لا يزال يزيد اي يعرف السر
كائنا على قرب فقد صح هذا الشرح وضع المضمر موضع المظهر حيث قال يتم لم يتم
السامع من الضمير معنى في مسطا العقبى الكلام كيف يكون تمكن المسموع بعده فضل تمكن
في ذهنه وهو الشرح التزام تقديمه قوله اذا اورده اي ورد الخبر السامع او ذهنه ولكن
ان التشويق الى الخبر انما يظهر اذا كان في المسند اليه طول ويقوى اذا استعمل على امر عجيب
فلذلك اورد في المثال عطف البيان والصفة والشايع في الاستعمال كون الفاعل اصابع كما

عطف البيان ... والصفة في الفاعل الصانع

عن اوصاف ذميمة كالسارق الزانية لكني كنى عن الصفات المحمودة كالفاضل العادل في الخبر
هو صدوق في رجل وتطيبه له في ذكره مبالغة كانه قيل صدوق معدود من الرجال الصدق
قوله وهو احدى خواص تركيب الاخبار في باب الذي اي لاجل تركيب باب الاخبار بالذي
على ما هو المشهور لئلا يتوهم كون الباب اصل للاخبار فيحتاج الى دفعه بانها للاستعانة
وانما جعل التشويق احدى اثارها والتركيب وخواصه الاضافية اذ لخواص اخرى كالقصر
وتاكيد الحكم والاجمال والتفصيل قوله كما اذا قلت اي كالتشويق الذي يحصل اذا قلت بدل
نصب على الحال وبتاويل النكرة من المعقول وهو الذي زيد هو منطلق ولا يبعد ان يعني
كان طرفا مقدرا كما ذكر في نصب سوى في الاستثنا مثلا اولا للاخبار عن المسند في
ثانيا للاخبار عن المسند اليه للمضاف ماخوذا مع ما اضيف اليه اذ يمتنع الاخبار عن المضاف
وحده وثالثا للاخبار عن المضاف اليه وحده قوله وهو اي التشويق الى الخبر هو السبب
انه الاصل في هذا الباب اذ لو قدم لم يتصور تشويق اليه وانما حصر سبب التزام ما حصر
الخبر في التشويق لانه العمدة الكبرى من خواص باب الاخبار بالذي مكان تقديم المبتدا
متفرعا عليه لا على قصد تاكيد الحكم او الاجمال والتفصيل قوله وامتناع اي وهو السبب في
امتناع الاخبار عن ضمير الشان وذلك لان الخبر عنه في هذا الباب يكون خبرا و
التشويق يوجب تاخير الخبر في هذا الباب فلو اخبر عن ضمير الشان لاوجب تاخيره
ويمتنع فالتشويق متوسط الحاجة التاخير مناسبا لامتناع الاخبار عن ضمير الشان
قال والمراد بالاخبار في عرف النحويين يريد ان هذا البحث نحوي لكنه جرى ذكره
وكان مشتملا على امر يدقه وغموض اوضحناه استطرادا قوله اي اسم ثبت في الكلام
اي سواء كان منسوبا او منسوبا اليه فضلة او عمدة فان الاخبار جار في الكل اذا امكن
فيه رعاية شرائطه قوله فيرد المفرد اي يوخره الى عجز الكلام ويجعله خبرا قوله واما اذا كانت
تعليقه اي فيصير ما عداه صلة للذي او للالف واللام بمعناه وفيه اشارة الى ان
الموصول مجموع الالف واللام لا اللام وحده كما اختاره سيبويه في حرف التعريف قوله و
واصحاب عيبا حال الانهم متعاقدان في فاعل متعلقة او بصيغ ولفظه في ذلك اشارة
الى المذكور في الرحلة والرضيع ودل منصوب على انه بدل من اهاذك قوله وان الضمير
لا ينصب مفعولا الاولى ان يقول بدله وان الضمير فيعلم منه امتناع الاخبار عن الاسم
العامل برفع معموله سواء عمل فيه الرفع او النصب او الجر وكانه نظر الى المثال الذي يورده
لامتناع اعمال الضمير اذ هناك يلزم المفعول قوله ليتحقق جميع ذلك اي ليتحقق كيفيته الاخبار

عما يصح ان يخبر عنه وامتناعه فيما لا يصح قوله وعن الذباب الذي اطنه وان احرى بالذم
عن الذباب قلت الظاهر ان بطريق الحق تعصب انا بعد الذباب وعن الحق قلت الظاهر
بان الذات نظرنه وهكذا في ضمير الفاعل في الكل لاجل الصفه على غير من هي له
قوله ولا يحصر عطف على قد وليس قوله هو اكرامي زيدا ذاذ واجب في باب ضربي زيدا قائما
لان الحال هنا في تعمه المبتدأ قوله واما الان يقوى عطف على قوله واما الا ان تقدم
تشويقا وقد يقال اذا كان تقدم المسند اليه مفيدا للتشويق الى الخبر او لتقوى اسناده اليه
او منبأ عن تعظيم كما سنذكره كان جعل اسناد هذه حالات مقتضيه للتقدم بلا توسط
الاهمية اولى من جعلها من اعتبارات الاهمية بناء على ان تقديمه لما كان مفيدا لهذه
المعاني كان ذكره اهم من ذكر المسند ولعل المص ادرجها في تلك الاعتبارات روما
لضبط التقدم وحصره في الاهمية قوله على الظاهر اي يقوى اسناد الخبر الى المسند اليه
حال كون الكلام يجري على ظاهره وهو ان يكون المقدم كانا مثلا في انا عرفت مبتدأ خبره
ما بعده بلا اعتبار تقديم وتأخير فتقوى الاسناد لتكرره واما اذا اعتبر كونه مؤخرا
في الاصل ثم قدم كان التقدم مفيدا للتخصيص وقد صرح في بحث تقدم المسند بان
مثل انا عرفت يجري تارة على ظاهره وهو ان يكون انا مبتدأ وعرفت خبره فلا يفيد
الا تقوى الحكم واخرى على ان اصله عرفت انا فيفيد التخصيص وقد يقال لا اراد ان
المقوى بناء على الظاهر يحتمل التخصيص لان مبناه على تكرر اسناد الخبر بادعاء صرفه الى المبتدأ
لا نفسه اولا بردة اليه الضمير ثانيا ولا يخفى ان ذلك الصرف بناء على الظاهر وايضا الخبر
هو الفعل مع الضمير وليس اسناد هذا المجموع متكررا من حيث اللفظ وهو ان اسناد الفعل الى
الضمير بمنزلة اسناده الى المبتدأ قوله يصلح للتفاؤل اراد به ما يتناول الخير والشر
المشعر باختصاصه بالخير ويستعمل في الشر التطير قوله متقدمه اي اذا كان الاسم يصلح
للتفاؤل ويقصد التفاؤل فتقدم الاسم الى السامع بتقديمه على المسند يسارع به فيحصل
له من اخساته وذلك لان التفاؤل والتطير انما يكونان ليستمد الكلام لا لما ذكر في اسماء
فبطل ما يوهم من ان القبول حاصل قدم الاسم او اخر فالمقتضى لتقديمه تعجيل المسرة اي
تعجيل التفاؤل وانما قال في دار فلان دون في دارك لئلا يتوهم ان المراد يقال لمخاطب
سعد بن سعيد في داره فانه تفاؤل متعلق بمجموع الكلام وليس يقتضي تقدم المسند اليه انما
يقتضيه التفاؤل الحاصل بمجرد سماع اسم سعد بن سعيد وقال في المثال الثاني في دار صديقك
ليجتمع فيه التطير الحاصل بمجموع الكلام مع التطير المتعلق بسماع اسم المسند اليه فيزداد الساء

فتامل ذكره على بصيره واما لان كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب يريد به ان اتصافه
بمضمون الخبر على الاستمرار بحث بعدمن التفصيل المسمين بريكون المطلوب من الكلام
لا مجرد الاخبار بحصوله فالخبر الاول يعني خبر المبتدأ والثاني يعني الاخبار وهمنا
بحث وهو ان الاستمرار في قولك الزاهد يشرب ويطرب وكذا في قوله تعالى الله
يستهزئ بهم ليس مستفادا من التقدم بل من المضارع فانه يفيد استمرار الحدوث ما اذا كان هناك
قرينه كما في قوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر وقوله فويل لهم مما كتبت ايديهم وويل
لهم مما يكسبون ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون فههنا قرينه دالة على ان المضارع للا
ستمرار ... كيف انا انسان بهاعن ماعل الحالات المستمرة في اكثر الاوقات وقيل اراد
ان موصوفية المسند اليه بمضمون الخبر هو المطلوب دون وصفه الخبر له وهما اعتبارات
متلازمان لكنه قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام في الزاهد وانه هل متصف بالشرب
فيقال الزاهد يشرب وقد يقصد الثاني كما اذا كان الكلام في الشرب وانه هل يقع
صفة للزاهد فيقال يشرب الزاهد قوله واما لانه يوهم اي اما لان المسند اليه لا يزول
عن خاطرك فهو يسبق الى لسانك كقولك وصالك يسعى او انه مستلذ عندك فتجريه على
لسانك بعد ما هو حسي اسناده قوله اما لانه تقديمه ينبئ ابنا التقدم في الذكر
عن التعظيم والتقدم في الشرف على المتاخر تعارف الا ان المتاخر ههنا هو الخبر وبيان
شرف المبتدأ عليه مما لا يلتفت اليه فكان اراد ان الافتتاح به في صدر الكلام لما كان على
سبيل الظرفيه للتقادم فيه انبا عن تعظيمه وشرفه في الجملة قوله والمقام يقتضي ذلك يذكر
لما هو معتبر فيهما تقدم وتاخر قوله زياده تخصيص لم يرد به التخصيص في الثبوت اعني القصر اذ
لا يناسب سياق المثال بل التخصيص في الاثبات بالذكر لكن يرد ان التخصيص بهذا المعنى
حاصل بلا تفاوت قدم المسند اليه او اخر فلا يكون تقديمه مفيدا لزيادة هذه التخصيص
سواء جعلت اضافة الزياده بيانيه او لامية غاية ما تكلفوا له ان الضمير لو كان موخرا لا
حتمل ان يكون مسندا الا غيرهم فاذا ذكر الضمير تخصيص الاثبات لم يبعد هذا التوهم و
لما قدم الضمير تخصيص الاثبات بهم مجردا عن ذلك الاحتمال فكان تخصيص الاثبات قد
تقوى ... التقدم ثم وازداد به وما يقال لغرابته اراد بزياده تخصيصه بالنسبة الى الحكم بسبب
تكرير الاسناد فليس بشئ لان هذا هو معنى تقوي الاسناد اليه وههنا بحث وهو انه
لماذا لم يذكر في مقتضيات تقديم المسند اليه التخصيص الحصري في مثل انا سعيت في
حاجتك كما ذكره في مقتضيات تقديم المسند فقيل لان لفظ انا مثلا عنده تابع قدم

في تقديم التابع مع تقديم المتبوع على الكلام في بحث المسند احد ونبات في الكلام وباقي انا عرف

على متبوعه باقيا على حاله لا مسند اليه وفساده ظاهر وانت خبير بان حمل التخصيص على
القصر مع عدم الظهور في المثال الاول تكلفا ودعوى كونه مشروطا بكون الخبر فعلا لا شاهد
لها بل هي مردودة بتصريحهم بالقصر في قوله تعالى كلمة هو قايلها وما انت عليهم بعزيز النمي
التحريك والبعث هو فطن قبيله ورزان جمع رزين وهو الوقور والخفوف جمع خاف من
الخف وصفهم بالمضي في الامور كانهم سيوف وبالشجاعة حيث لم يفارقوا السلاح وبالكرم
والوقار في المجالس وبالاسراع بانفسهم في خدمة الاضياف وقرائم قوله والمراد
بمن حقوق اى محل الاستشهاد ذلك لا قوله حدهم سيوفا اذ ليس تقديم المسند اليه فيه
لذلك ولا قوله جلوس لاحتمال تقديره فيه موخرا والبا في بحسبك زايدة معناه كافيك
وهو مبتدا خبره ان يعلموا او المضمر من له ضر اى مال كثير او فرط ضرا اى يمنع بارواح
والمنح بالخا المعجمة من الرجال لا ملاحة له وفي اللحم ما لا طعم له والمليح بالمعجمة اتضا
اتباعه والحوا فرد الناقة قبل ان ينفصل قوله لا انت حلو ولا انت مر اى لا انت نافع
للاوليا ولا ضار للاعدا بل انت ملحق بالعدم كون المسند اليه ليثبت له كل واحد من
المسندين على حدة مبالغة قوله او اسماه ذلك يروى بالنصب عطفا على زيادة التخصيص
وبالجر عطفا على الادنية مذ اى واما الاشتباه ما ذكر والاول اظهر واما ما كان قبلك
الاشتباه مثل ان يقصد في ابتدا الكلام التحقير ومثل ولد الحجام حجاما والتحريم عليه
اسر كالمكين بالباكب الحدير السامع منه نحو الاسد ولقف ههنا والضابط ان
كل معنى يصلح له اسم المسند اليه اذا اريد تحصيل افادته قدم قال وأما الحالة التي
يقتضي تاخيره فهي اذا اسمه المسند على وجه من وجوه التقديم لا شك ان ما يقتضي تقديم
المسند بعينه يقتضي تاخير المسند اليه وبالعكس فلذلك احال ههنا تاخير المسند اليه
على ما يقتضي تقديم المسند واحال هناك تاخير المسند على ما يقتضي تقديم المسند اليه
لكن يرد عليه ان المسند اليه قد يوخر بسبب في نفسه بلا نظر الى ما يقتضي تقديم المسند
مثل كون اسمه مما ينطوى ولا يقصد الا حكاية او كونه قليل الحصول في الذهن وكذا
يوخر المسند لا مثال ما ذكر قلنا حصر ما يوجد اسباب معا من الجهات تقديم ما تقدم
عليه وكان المصنف لم يلتفت اليها لقلتها وخفائها او نظر الى انه راجع الى جهات
التقديم بنوع تكلف فيقال مثلا كون المسند اليه مما يستطر يقتضي تقديم المسند ورما
للضبط باحالة تاخير كل منهما على تقديم الاخر قوله لا طلاق المسند اليه او تخصيصه
الظاهر انه يعطف بالواو ليكون من مقابلة المتعدد بالمتعدد فيوزع اذ ليس كل واحد

من اطلاق

من الاطلاق

المسند اليه وتخصيصه حاليا بنقيضه فقيل او بمعنى الواو وذلك لانه لما كثر استعمالها
في الاباحه التي معناها جواز الجمع استعملت في معنى الجمع كالواو على ما نص عليه بعض
المحققين ومن البين في ذلك قول الشاعر سيان كسر رغيفه او كسر عظم من عظامه وقيل
نوع في اللف الاجمالي ان يذكر شيء ثم ياتي كقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان
هودا او نصارى لان الذي وقع عليه اتفاق القولين هو احد الامرين والمولول الى
السامع هو التعيين فكذا ههنا اشتركت الحالتان في اقتضا احد الامرين لا في اقتضائهما
معا وقوله حال التنكير متعلق من حيث المعنى بكل واحد من الاطلاق والتخصيص قوله
مستغنيين عن التعريف فيهما اي استغنت في الحالين عن التعليم يعني قد عرفت ان
ان المسند اليه المعرف بوجوه مختلفة من جملتها الاضافة تقيده بالتوابع الامور بعضها
فاذا احترزت في ذلك وعرفت ان انتفا تلك الامور يقتضي اطلاقه امكنك ان يعتبر
مثالها اذ ابدي بلا احتياج الى تعليم وايضا بعض موجبات التنكير يوجب الاطلاق
التنكير مثل ان لا يعرف منه سوى الاطلاق حقيقة او ادعا او ان لا يكون للطريق
تعريف الزايد على الاطلاق بسامعك او يكون هناك مانع من التخصيص قوله واما
الحال المقتضية لقصر المسند اليه عدل الى الضمير الى الظاهر فهذه الحاله وما قبلها لم
لا يصلح بنهما لكونهما من احوال المسند اليه الحادية على مقتضى الظاهر على اضماره فما
يوهم رجوعه الى المنكر قوله وانت تريد تقرير صوابه ونفي خطابه هذا في قصر الافراد
ظاهر واما قصر القلب احوالت فيه اعتقاد بثبوت احدهما مطلقا والخطأ هو التعيين
الذي عنده في الافراد فقد قيل الصواب فيه اعتقاد احدهما والخطأ عدم الترجيح
ليس حكما حتى يوصف بكونه خطا وانما جعل حكم السامع بان زيدا متمول وجواد حكما
واحدا مشوبا بصواب وخطا نظرا الى انه حكم يكون جامعا بين الوصفين وان كان
في الحقيقة حكمين احدهما صواب والآخر خطا قوله مثل ان يكون بالنصب حال من
حكم مشوب وقوله فيقول بالنصب عطفا على يكون او بالرفع اي فانت تقول في
النفي يذكر ملامه من طريق القصر ولم يذكر الرابع اعني التقديم مع ان تقدم المسند معه
يحصر المسند اليه فيه لانه اراد قصره على المسند بلا تغيير في وضعها ولان التقديم دلالته
على القصر بالفحوى لا بالوضع مع انه سنذكره في بحث تقديم المسند اليه قوله وعليه اي
وعلى قصر المسند اليه على المسند لتقرير الصواب ونفي الخطأ والا انه الاولى من قصر القلب
لان فيه ما هو صواب من اعتقاد السامع يكون عليه السلام على احد الوصفين ونفي

للخطأ الذي هو نقيض السوية والثانية من قصر الافراد لان الظاهر من حال الانسان وان كان امكان اجتماع الاصلاح والافساد له تمحضهم عن الافساد لا ينافي ذلك وقوله مقصود في على الصلاح مبني على ان الاصلاح صلاح وقوله لا ابتداء متأخر سواه يناسب قصر الافراد كما ان لا استحطاطها انسب لقصر القلب اي ليس بمجاوز وابتدي صفة الملكية الى البشرية قوله ثم ليس هو كلمة ثم للتراخي في الرتبة فان عدم اختصاص القصر بما بين المسند اليه والمسند وشيوعه فيما بين غيرهما كالفاعل وذي الحال الى غير ذلك اعلى مرتبة من حسن اساسه فيما قوله تعريفات كانقسامه الى الافراد والقلب او بما اسمه بطرق معددة لها شروط واحكام مختلفة ولا شك ان افراد فصل للقصر مع تأخيره عن سائر مباحث القانون يقتضي ان يتوجه اليه بعض على حدة مع فراغ بال فيكون ذلك اقرب الى الوقوف عليه من ان لا يفرد له فصل او يورد فصله في اثنا مباحث قانون الخبر قال واعلم ان جميع ما ذكر من مباحث المسند اليه هو مقتضى ظاهر الحال فان قلت قد تقدم من الاسناد ما ليس على مقتضى الظاهر كقوله اولئك على هدى من ربهم واولئك انا وهذا على الخلف فان اسم الاشارة فيها وضع موضع المضمر لتقدم ذكر المشار اليه قلت لعله نظر الى ان الاعيان اذا ذكرت صارت بمنزلة المشار اليه حقيقة فان اسم الاشارة هناك في موضعه بخلاف المعاني اذا ذكرت فان حقها ان يعبر عنها بالضمير فاذا عبر عنها باسم الاشارة فقد وضع موضع الضمير ثم انه اشار الى بعض صور اخراج المسند اليه لا على مقتضى الظاهر ارشادا الى كيفية سلوك طريقه ولما كان بعض الصور المشار اليها من قبيل الالتفات اسفل اليه وبسط الكلام لانه فن من فنون البلاغة له شيوع في الكلام نعم المسند اليه وغيره وله فائدة عامة ولطائف معان تختص بما يوافقه قوله اما لانه اختص بشيوع تفصيل اسباب كمال العناية بتمييز المسند اليه مثل ان يختص بحكم بديع معنى بتميزه ليعلم ان هذا المتميز المتعين هو الذي له هذا الحكم العجيب الشأن كما في قوله كم عاقل عاقل اي كامل في عقله اعيت اي اعجزت مذاهبه اي طرق معاشه فليس يهتدي اليها وجاهل جاهل اي كامل في جهله يلقاه مرزوقا وهذا اشارة الى ان ما ذكر من كون العاقل محروما والجاهل فارغ البال وكذا مختص بحكم بديع هو جعل الاوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا اي مبطنا للكفر نافيا للصانع الحكيم او معتقدا بأنه ليس خالق الشر وخالق الخير قوله واما لانه قصد التهكم قد يقال قصد التهكم بالسامع والنداء على كمال بلادته او فطانته اوادعاء الظهور لا يقتضي شيئا منها

كمال العناية بالتميز فلا يكون من اسبابه بل يقتضي اسم الاشارة سواء قصد به كمال العناية بالتمييز ام لا وجاب بان اسم الاشارة يفيد اكمل تمييز كما مر ولا شك ان المتكلم متى

يريد بزيادة التمييز واذا قصد المتكلم اعتنى بالتمييز فقدمه اكمل التمييز فاورده اسم الاشارة

وقوله اصلا مبالغة في انتفاء المشار اليه بحسب الحس حتى يكون البصر هناك بمنزلة فاقد

البصر في عدم صلاحية الخطاب بالاشارة الحسية فنعمي قصد المتكلم بلا اشتباه

قوله او قصد ادعاء اعاد الفعل لطول الفصل ولان ما تقدم متعلق بالسامع وهذا

بالمسند اليه تعاللت اى اظهرت العلة والمرض واشجى من شجي بالكسر اى حزن ويوهد من

حال واستيناف قد طوفت استيناف وذلك واقع موقع الضمير الراجع الى العقد

لادعا ظهوره كالمحسوس بالبصر قوله وما شاكل ذلك اى في ذلك المذكور من اسباب كمال

العناية وهو عطف على ادعا وكان اخبار الواو على نعمين في العبارة مع التنبيه على

عدم منع الجمع ولو ربما شاكل ما يفيده اى اسم الاشارة من بيان القرب والبعد والتوسط

التحقير والتعظيم قال ويوضع المضمر موضع المظهر كقولهم اى كوضع العرب في قولهم

ابتلا مصدر لفعل في موضع الحال اى مبتدئين ابتدا وقوله من غير جرى كالبيان

لابتدا ولفظا نصب على المصدر اى ذكر لفظيا واو قرينة حال عطف على لفظا معنى

التقدير او تقديرا يروى مجرورا عطفا على جرى فيتوجه لفظ ابتدا مقابل ومكان طرف لقولهم

... على ترك من لاورى حال من نعم رجلا وبئس رجلا وانما اعتبر هذا القيد لان الضمير

على القول الاخر يحتمل ان يكون راجعا الى المخصوص لكنه التزم افراده فقيل نعم رجلا الزيدان

ونعم رجالا الزيدون لان المخصوص متأخر غالبا فعومل بضميره معاملة الضمير

المبهم قوله ليتمكن متعلق موضع المضمر والمستتر فيما نعم فيها والبارز للمضمر قوله لعقبى الكلام

الى آخره قوله فضل تمكن في ذهنه لان الانسان مجبول على شوقه الى معرفة المبهم وزيادة

تلهفه لما بسق اليه بعد الطلب وهذا لا يستقيم في مثل نعم رجلا ان لا يعرف السامع ان

هناك ضميرا الا بذكر النكرة ومن ثمة قيل ليتمكن متعلق بقوله وقولهم هو زيد عالم وهي

هند مليحة فقط واديان قوله وهو السر في التزام تقديمه يشعر بان البيان مختص

بغير الفضل لان الذي تقدم الوعد بعد بيان نحوه اى التمكن في ذهن السامع وقد يتمكن

هو السبب في التزام تقديم ضمير الشان ورد بان التمكن المذكور وما يتفرع عليه من

التزام التقديم جار في كل ضمير بارز وسيجيء نظر في الضمير في تقديمه للمضمر الذي موضع

موضع والسر الموعود داخل في السر المذكور قوله قال الله تعالى استشهاد على ان الفائدة

في تمكن ما يعقب الضمير فان ذلك انما يظهر اذا كان ما يعقبه مما يعني بشانه ويراد تمكينه
كانه الآسين حتى لا يصح ان يقال هو الدباب نطق وهي النمله ونشير قوله كما يوضع
المظهر متعلق بقوله بوضع المضمر ويراد بالمظهر غير اسم الاشاره لما سبق وبالمظهر المتكلم
لما سيلتق في قوله وترك الحكاية الى المظهر قوله اذا اريد تمكين نفسه يعني ان وضع المظهر
موضع المضمر يفيد تمكين نفس المظهر اي تمكين المعنى الذي اريد به بخلاف وضع المضمر
موضع المظهر فانه يفيد تمكين ما يعقبه كما مر قوله ان نبا انزلناه بالحق نعط الحق سايله
فيه وضع الظاهر موضع ضمير الغايب والمخاطب ايضا او اصله نعطاكم والمثال
لوضع المظهر موضع المضمر مطلقا فلا حاجة الى تاويل يجعل الحق مسندا اليه وكانه
اصح خارج الباب ههنا وفي قوله ربه رجلا لسمه في اول الامر على التعميم قوله و
اي ونظيره قوله الله الصمد في موضع المظهر موضع المضمر حال ثبوت ذلك المظهر في خارج
الباب المسند اليه بنيه على المزج ههنا دون قوله بذلك وربه رجلا ولفظ الحق نفسا
عادلة وتذكر في بعض المواضع مع عدم الالتباس في شيء منها اي وما انزلنا القرآن
الا ملتبسا بالحق اي بالحكمة الداعية الى انزاله وما نزل الا ملتبسا به واذا فسر الحق
الثابت بالاوامر والنواهي لم يكن مما فيه نحن قوله وترك الحكاية عطف على بوضع المظهر
موضع المضمر وانما افرد ترك الحكاية الى المظهر ليبنى عليه حديث الالتفات وفعل
نصب على انه مصدر بترك لانه فعل ايضا كانه قيل ترك الخلفا قوله ادخال
الروع هذا اذا لم يكن له خوف واريد احداثه وتربيه المهابة اذا كان له خوف
واريد ازدياده ولم يدخل بينهما او لتقادمهما وقد يقال المهابة يراد بها عرفا
الحالة التي في قلوب الناظرين الى الملوك ويربيها تقويتها بازدياد ولما الروع
فالخوف الذي يحدد بخاطبهم قوله او تقويته عطف على ادخال الروعة وعليه
اي وعلى ترك الحكاية الى المظهر لتقوية داعي المامور فان لفظ الله ينبي عن كمال القدرة
ووجوب الاطاعة وسعة الرحمة واستحقاق تفويض الامر اليه فيقوى الداعية
الى التوكل عليه قوله او فعل عطف على فعل الخلفا حيث يقول اي حين يقول المستعين
حيث للزمان قوله وعليه اي وعلى ترك الحكاية الى المظهر ليكون ادخل في الاستعطاف
فان لفظ العبد ادخل فيه من الضمير خصوصا اذا اضيف الى المخاطب وتمام البيت مقرا
بالذنوب وقد دعاكا قوله وما جرى مجرى هذا الاعتبار هو عطف على ما تقدم نظرا
الى المعنى اي ترك الحكاية الى المظهر لما ذكره اما جرى مجراه كالتمكن من اجراء الوصف في قوله تعالى

فان الظاهر يعني الآمنوا بالله و
الخ لا يمكن اجرا الوصف
الذي يقتضيه المقام

فآمنوا

فآمنوا بالله ورسوله النبي الامي وقوله عندك العاصي فان المضمر خصوصا المتكلم كالتعظيم في قولك افضل الناس حاضرك الى غير ذلك من المعاني التي يصلح لها ذلك الاسم المظهر قال واعلم ان هذا من بيان هذا النوع من الاخراج لا على مقتضى الظاهر من الحكاية الى الغيبة لا يختص المسند اليه اي لا يختص به بحذف الجار واوصل الفعل قوله ولا هذا القدر ولا يحتاج الى تقدير اي النقل مطلقا لا يختص بهذا القدر وهو نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة بل كل واحد من التكلم والخطاب والغيبة ينقل الى الآخر اي الى كل واحد غير صاحبه فالاقسام ستة وقد يفسر هذا القدر بنقل الكلام من الحكاية الى الغيبة التي هي يحتاج المظهر فانه المذكور في قوله ويترك الحكاية الى المظهر فلا يحتاج الى ذلك التقدير لكنه لا يلايم تعميمه في المفعول عند قوله بل الحكاية الى آخره وقد يقال اراد بهذا النوع النقل من اسلوب الى اسلوب وحذف المضاف من مفسره اي اعني نوع نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة وهو بعيد جدا ثم ان الانتقال من طريق من الثلاثة الى آخر منها انما يسمى التفاتا اذا كان على خلاف مقتضى الظاهر وما ذكر من نايب العامه فلا يكون نحو انا الذي نعل ولنت رجل يفعل مكرا من الالتفات في شيء لان حق الضمير العايد الى الموصول او الموصوف ان يكون غايبا لان الاسماء الظاهرة غيب بل لا يبعد ان يجعل مثل انا الذي سمتني امي حيدره وانت الذي اخلفني ونحن قوم نفعلنا وانتم قوم تجهلون من باب الالتفات من الغيبة الى التكلم والخطاب وهو اعني الالتفات من مباحث علم المعاني لانه بحث من خواص تراكيب الكلام في الافادة ولذا قال صاحب الكشاف انه يسمى في علم البيان ما بالالتفات لانه اراد به علم البلاغة الشامل للمعاني والبيان وكون الالتفات من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر المندرج تحت الكناية على ما مر لا يوجب كونه من مباحث البيان كسائر الجزئيات المندرجة تحت قواعده نعم عده المصنف في علم البديع من المحسنات المعنوية ولا استبعاد في اشتراك علمين في مسئلة من جهتين كل حقوق في موضعه والنظرية بالمحسوس الايراد والاحداث من طرا عليه اذا ورد فبالتا التجدد من طريت الثوب اذا عملت به ما يجعله كانه جديد والنشاط بالفتح حركة السرور والملا اي اشد امتلاؤه من ملا الاناء بالكسر اذا امتلاء فهو ملاك او اقترن من ملو بالضم غنى واشتد فهي ملى بكذا ولا ستدراره في الاصل اسم لا ب الدر اي الدين والاحر بالاحر جمع حرى بمعنى جدير بذلك او بالاستكبار قوله اليس جملة استينا فيه لبيان كونهم احريا والهمزة للانكار النفي ونفي الاثبات والسجية الطبيعة والعادة جمع عنس وهي الناقة التي انت عليها من حملها

عشرة اشهر وهي اعز مال عندهم والسحر العساده ويريق الاديم وهو الجلد عبارة عن العيب والاخلال بالعرض والحاجه الحديم تسليط العرو بالدوالنهب قوله اقتداهم استيناف
لبيان ان كون قوى الاصناف على ما ذكره يقتضي استكبار الاقتساب اى اسرباب فيما ذكرنا من كونهم احريا فنطهم قوله سخا الفوز اى بوقوف المخالفة في القوى والها التفصيل
المجمل وجعل الاسلوب مناط اللون والابراد باراء الطعم لاح عن لطف قوله فان الكلام دليل على ابراد الكلام قوى الارواح وقوله لكن دوح لتوهم ارادة مطلق الانسان والحال
متعلق بلفظ الانسان من معنى الفعل المتصف بالافهانية بحسب المعنى والمراد الاتصاف بخواص اهل الذكاء والتفطن للدقايق والتلذذ بها قوله قال ربيعة ابن مقروم استيناف
لبيان استكبار العرب في الالتفات واستحسانهم اياه وصرح باسما الشعرا ليعلم ان تلك الامثلة من كلام العرب العربا نات فادفت فامسى اى صار معمولا مرجعا
للحركية والاخلاف الوعد تعدى لا مفعولين والمواعيد جمع الميعاد او الموعود وكهك الالتفات على مذهبه حيث لا سوى الطريق الملتفت منه بل يكفي لجود اقتضاء الظاهر
التعبير به قال الربعة في هذه القصيدة بعد عدة ابيات وما اوالالاف بدل اما او في البيت السابق عليه اعني قوله لما تسكى الاين قلت لها الا تسترجمه مالم
مسعود اخر لا اى عظيما سهل الفنا اى يسهل وروده ادالا حاجب هناك لارباب الحاجات والرحب الواسع اى واسع الباع بالعطا وبجرون ببسر صفيه لقوم ملاهو
بمنزله نقول في سمعته نقول وسمع بمعنى سمعه علما بتميز ولا مذكور للنفي والا الكهات في ملك مسعود عليه وقال الربعة فيه تذكرت فيه الالتفات من الحكاية الى الخطاب كما في
حلفك وربما مفعول تذكرت والجملة المتوسط حال او اعتراض يقال هاجه اى لعبه وحركه وليس في تحقق الالتفات لان مقتضى الظاهر الاستمرار على الخطاب بعد
العدول اليه تعصب اى يقطع والاماس يروى بالواو وبالفا ايضا على الحلول في هذ الموضع كان عقب الحلول سلج واهلنا من الخطاب بصيغة المفرد الى التكلم بصيغة الجمع
وعمرو وسعى بكسر القاف موضعان والروايه بالفا بينهما قوله لهذه اللام جواب قسم مقدر لجد نعادرهم ويترك والنضايب جمع نضيبه وهي حجارة سفح حول الحوض ويسد بها سهام
من الفرح بالمدره المعجونه والارامص الما الا الحوض قوله لحوله صفه الحياص اى لسر فيها او الحوض اى كاين لها وعامله في قوله ادهم اى اصحاب الحياض معنى يصيرهم مع ما بالمكان
امام به فيقدر مضاف اى دوو امعنى او الجعل بمعنى اسم الفاعل اى مقيمون وهم ربايا اى متقابلين

بحيث يرى بعضهم بعضا فالتفت في اهلكت من الغيبة الى الخطاب ولمحة بفتح العين والنون والسد هو ريد سلسلان يريدان في السد لا يوحبون في انفسهم لو يزيد من الحرمة والتجلد مثل ما يوجبه هاتان القبيلتان حتى انهم للحرمة قتل واحد منهم بواحد من زيد في الوترة بمعنى الانصاب اي لا يعظمون ما عسهم كما يعظمون ما يعين في كود درهوب والضمير في نفوسهم للسيد وكما مراد نصب على المصدر والضمير لزيد والحق الدية والدرع مونث محقية اي مشددة في المعتقد مقروب اي متروك في العراب فالنعت في سالوان العيبة الى زيد الى الخطاب وكذا في لفظ من العيبة الى الحكاية لان الضمير للسيد وفي سائله من الخطاب الى الغيبة كما مر وحلته بكسر الحاء واللام المشددة وهو في الاصل بمعنى القصيرة او المحسلة من الحال اي حلحنان لحسد ما بالليل والحالان لا طروق منك طروق ليله مدخ اي سائر في اول الليل يورد من نفسه والمقصود تفصيل طرقه في تلك الليلة على طروقه في غيرها هندكا اي لا محالة من الحبال من سكك المكان كذا اي لزمه بارحلنا جمع رجل وهو مسكن الرجل وما يستصحبه من الاثاث ولم يتعرج اي لم ينعطف ولم يمل عطف على سكا جعل الحبال نفس الحبيبة فالتفت من الغيبة الى الخطاب بماذا ان اهتديت والرحيلة بالحاء المهملة وبالجيم ايضا القوية على السرى اي كيف هديت على الهين حتى اهتديت لنا في الحال ان القوم قد قطعوا مسافة طويلة والمسان جمع سنن وهو ما اصلب من الارض والنجيح وقيل الارض المتدة او ما اليست بصلبة والاسهل يقال طحابه قلبه اذا ذهب في كل شيء والبالتعدية طروب اي كثيرة الطرب في طلب الحسان وهو حيث يرى الانسان لسرور وحزن وبعد تصغير بعد للتقريب وهو طرف طروب او طحا وحسن او عصر على الروايتين بدل من بعيد اي حين ولى الشبات وكاد يتصرم واقبل المشيب يكلفني اي القلب وصال ليلى ويروى بالفا الفوقانية على ان ليلى فاعل اي تكلفني شدائد فراقها او على خطاب القلب وقد شط اي بعد وليها قربها وعوادي الدهر عوائقه وعادت من المعاداة كان الحوادث بعادته او من العود اي عادت العوائق الى ما كانت عليه من الحيلولة بيننا فالتفت في طحا بك من التكلم الى الخطاب وفي تكلفني من الخطاب الى التكلم ولا احمل الباء على خطاب القلب كان فيه التفات اخر من الغيبة الى الخطاب والاثمد بفتح الهمزة وضم الميم موضع ويروى بكسرهما والخلي الخالي من الحزن والعائر العواد وهو العذى الرطب الذي يلفظ العين حال الوجع والارمد صفة ذى العائد من رمد بالكسر اذا هاجت عينه والمراد تشبيه نفسه بذي العائر الارمد في القلق والاضطراب وتشبيه ليلته بليلته في

الطول الا انه احتصر في الكلام قوله وذلك ان ما ذكر في البيتين من سوء الحال لامر جاء
جائني وحسرت ذلك النبأ عن ابي الاسود هل هو حسن مثل اسمه وابو الاسود كنيته
سمع ذلك الخبر منه قوله فالتفت في الابيات الثلثة اما في الاول فمن الحكاية الى الخطاب
اذ القياس تطاول ليلي واما في الثاني فمن الخطاب الى الغيبة حيث قال وبات
وبت على الخطاب وليس في ولم ترقد وبات له التفات لانهما جاريان على ظاهرهما
واما في الثالث فمن الغيبة الى الحكاية في جائني والقياس جاءه فكانه لم يجد في الاشعار
الجاهلية مثال الالتفات من الحكاية الى الغيبة فاقتصر على امثلة الاقسام الخمسة من الستة ومثال
ما مر من وضع المظهر موضع ضمير المتكلم وقوله تعالى ثم انشأناه خلقا فتبارك الله
واعلم ان كلام الكشاف حيث التفت امرؤ القيس ثلث التفاتات في ثلثة ابيات صريح
فيما ذهب اليه المصنف من عدم اشتراط سبق طريق اخر محققا وما نتوهم من ان في لفظ ذلك
التفاتا من الغيبة الى الخطاب فيكون في تلك الابيات ثلث التفاتات على مذهب
الجمهور ايضا فليس مما يعتد به لجواز ان تكون الكاف خطابا لغيره لا لنفسه على ان الباقي
من كلام توزيع الالتفاتات على الابيات لا مقال الفايدة العامة التي ذكروها اعني تطرية نشاط
السامع انما تتصور فيما اذا كان الانتقال لحسنها لا تقدير الا انا نقول اذا ورد على السامع
خلاف ما ترقبه من الاسلوب الظاهر كان له مزيد نشاط ووفور رغبة في الاصغاء الى الكلام
قوله اكثر من ان يضبطها العلم يرد عليه ان ما بعد من لا يصلح ان يكون مفضلا عليه اذ ليس
مشاركا لما قبلها في اصل الفعل اعني الكثرة ونظيره قولهم اكثر من ان يحصى وقولك انت
اكبر من ان يدحو اوحلا ما لم يرد اعنده انا احسان وهو كثير في كلام المولدين فقيل
كلمة من متعلقة بفعل متضمنا اسم التفضيل اي متباعدة في الكثرة من ضبط العلم والاحصا
ومتباعدون في الكياسة من مدح الرجل الجاني عن الاحسان ورد بان من اذا لم يكن
تفضيلية فقد استعمل افعل التفضيل بدون الاشيا الثلثة ولا شك ان التفضيل هنا مرادا فا
لمعنى اكثرها يمكن ان يضبط بالقلم ومما يمكن ان يحصى والكيس ممن يتاتى منه ان يمدح
الجاني من الاحسان الا انه هو محال في العبارة اعتمادا على ظهور المراد وهذا النوع اراد به
الالتفات اذ هو نوع من اساليب الكلام ولفظ قد اشارة الى ان الفايدة العامة لا تختص بحسن
الالتفات في مواقعه كلها لكن ربما اشتمل بعضها على فايدة اخرى فيزداد حسنه فيه
ويختص على صيغة المبني للمفعول والباء داخلة على ما هو مقصور وخاصة على طريقة الحصر
بالعادة والمختص بواد هو المتعارف في الاستعمال وان كان الاصل دخول الباء على المقصور

عليه

عليه اعني ما له الخاصة وسايتك حقيقة في تقديم المسند اننا الله تعالى وقلما يتضح من الوضوح اي لا يتضح الا للاوحدي في البلاغة بحسب السليقة او للمكاملين في المهارة في هذا الفن وقوله والعلما والنجار من عطف الصفات بعضها على بعض اشعارا بان المهارة فيه انما يكون للعالم النحرير ومتى اختص موقع الالتفات في الكلام بشي من ذلك المذكور اعني لطايف المعاني كسا الالتفات في الكلام بشي من ذلك المذكور اعني لطايف المختص موقعه بشي منها الكلام زياده بها اي حسن ورونق اي طراوه وفاعل اورث وجد ضمير الالتفات ايضا وليس في بعض النسخ المصححة لفظ في الكلام والمعني كسا الشي الموقع واورث الشي السامع ووجد الموقع او الالتفات المختص موقعه ان كان ممن يسمع اي يسمع الكلام حق سماعه ويعقل لطايفه على وجهها وكلمة ما مبهمة لتاكيد القلة وافرد قليل مع كونه خبرا لهم اما متقدمين موصوف مفرد اي شي او فريق قليل او لكونه على صيغة المصدر كالصهيل والنهيق ان الاهم راجع لامن وفي صيغة الافراد اشعار بالقلة ايضا قوله ام تحسب هذا ايضا اقتباس استشهادا على قلة من يسمع ويعقل فان الاستفهام فيه للانكار الحقيقي فيدل على القلة وقوله ولا ما تقوية الدلالة على القلة فان الهاتض الغاير بالفوايد في غاية القلة قوله في سامعه اي حق سماعه بان يفطن بما فيه من النكت وما موقعه جملة استفهامية في موقع المفعول الثاني او عرفك ذلك الالتفات موقعه الحسن الجميل في الغاية بحيث لا ادرك ما لم يسال عنه قوله اي بصير اي مع سامع التفات واحد مما ورد في القرآن لا من سامع كل التفات فيه ولما مأمورا لان التلاوه اعني ربتدر الاصاحه في صيرورته سامعا له ونحو لعلك محذوف اي لعلك بصير من سامعيه الذين يفهمونه واحسان الرجمي على الحرم لما مر من ان الدخل ليس كالناس قوله الميس هذه مقدمة وحدانيه مشتملة على قصتين مهدهما البيان نكته الالتفات المذكور ولما كان قصه المنع اقرب الى ما في الآيه وقصه الحال اظهر في واحد ان الحاله المركبه اللحيه الى الاتيان اقتضى حسن الترتيب والتعليم تقديم الحال على المنع والهمزه لاتحاد النفي وتقرير المنع وما استفهم دخولهم وابسمان المواليد احزه منسقلا اي مندرجا في الالتفات تفاعل لانكار ضمير الشان وهي جملة مؤكده لقوله وحده نفسه تعالى في الحال معنا وهنا اشار حده في استحصان الحالات قوله او ما تركك اي الشك فيما ذكرناه وما تركك وكيف يصنع مال في مفعول سوي ولذا كنت طرف لكيف تصح بحسب المعنى ويحول بيان له او استيناف وبعده تاكيد لياخذ من انبعك سوي اي اظهر تركك وقوله واحدة وحده حال من صاحبه اي منفصله متعاقبه وجمله انت فيما بين ذلك واحد حال من ضمير مفرد اقول

على ان ابدأ اى حيا كاينا على مرادنا محرك ذلك التزايد وانت للجنب حال من كان بكم عوك

فيقطع بالرفع اى ثم يقطع وبالله قد لى مفعول مشافهتنا لانه بمعنى قايلا له بالمشافهة

وفى قد الالتفات من الغيبة الى الخطاب لان المعتبر فى الالتفات وحدة السامع

دون وحدة المخاطب الذى يلقى اليه الكلام قوله هذا انتصب على المصدر اى مشافهتنا له

مشافهة كاينة على هذا النوع من التوبيخ وفيه اشارة الى ان المشافهة للجنب ان

يكون بخصوصيه ما ذكر بل مما كان على هذا الطريق من التعبير والتقريع وقد يقال معنا

يرد الكلام على هذا السؤال ولا يكتفى بالقدر المذكور فهو نظير قوله وما جرى مجرى ذلك

المجرى فى قصد التعميم قوله واذا كان للحاضر عطف على قوله اذا اخذ فى حديث وان كان

جنب المعنى تسما للقول وتحصر محلهما قال هنا هلك وفيما تقدم لان لعلت اشارة

الى ان الحالة الفصل اشد تاثيرا واقوى ويحتمل ان تكون مفعولا لخبر والصغير المعروف

والرابعة المعجم والعارضة العطية والرانقة السايلة من ذروة الدمع اى يسال قوله

وما جرى ذلك المجرى اى فى الحرج والاطراء وتعداد النعم وهو عطف على مفعول

مقول قوله واذا وعيت اى حفظت وهو عطف على قوله واذا احييت قوله

على الوجه الذى اى بعد بلا وبك لما قبله على الوجه الذى يجب ذلك الوجه فى التلاوة

ومعنى كون التالي بلسانه سوجه بامر الطلب للاتيان كه فيه شايبة وهم وكيف اصاب

عطف على ما موقعه ولكونه تعليل لمانع حق العلم اى علمت انه اصاب المحز وطبق

لكونه مسها الغاية للحصر اى السابقة اياه بحيث لا يدركها الحصر ولا يصل اليها منى

كذا اذا اسمعه ولم يدركه قوله وحقه حق ان العبد وان يكون قرايته فاعل له واذا قدرنا

فرض فيقال مثلا بين يديه مسولا اذا انتصب قايما وتحدمها صفة وجه والعابد محذوف

اى بعدم مع القرآن وصايرا بالخصوص محرك فكان لفظ شبيها زايد كما يشعر به قوله فيما بعد الاذلية

محركا وفى ذلك اشارة الى الاقبال وعدم طرف للاعجاب ومسه عليه صفة اخرى لجلاله

وعظيم انطباقها للقرآن على ما هو عليه حاله من المنزل اى كاينا على الوجه الذى هو كان

عليه والا اى وان لا يكن قرايته لذلك لم يكن هو قاريا حقيقة وانما كان الالتفات

فى الايه منها على ما ذكره لان الفاتحة انزلت على لسانهم ليقراها فاشير فيها الى كيفية

قرائتهم اياها قوله والوجه اى وذلك الوجه الذى هو حق العبد ان يكون قرائته عليه واذا

افتتح متعلق بان يكون اما على التوسع فى الظروف واما على كونه مفسرا لعامله قوله فاذا

انتقل ان يكون عطف على اذا افتتح ان يكون محذوفا به صدر الافتتاح اى معتبرا تقدير الافتتاح

سادبالذ٘ى كونه عن قلب حاصر وبه فاعل محدو او الضمير للانتقال لكنه يتعدى بنفسه
يقال حروف الفعل بالبقل فلا حاجة الى البا مكانه ضمن معنى الذهاب اى مذهوبا مر
الافصاح قوله فانه مى افتتح تعليل لكون ذلك الوجه المذكور هو هذا قوله على الوجه الذى
عرفت يعنى كونه عن قلب حاصر الى اخره واصلا لحمد محركا جواب مى على معنى انه لحمد ذلك المحرك
قطعا قوله من معبود عظيم الشان هذه المعانى مستفادة من لفظ الله الدال على الذات
المتصف لجميع صفات الجلال والاكرام ومحاسن الافعال والانعام فكان عظيم الشان
حقيقا بالثنا الغاية كماله وبالشكر لتوفر انعامه وبالذ مستحقا للعبادة اعنى غاية الخضوع
والتذلل لكونه جامعا للجهات ذلك الاستحقاق مع ان اللام الجارة تنبى عن استحقاق الحمد
والثنا قوله ثم اذا استعد بسملة ثم على المهملة اى ينبغى ان يجرى الحمد اولا وسائر ثم ستقل
وهكذا فيما بعده قوله جلايلها ودقايقها اشارة الى ان ما قيل من ان الرحمن لكونه ابلغ
يتناول جلايل النعم فقدم واردف بما يتناول دقايقها على سبيل التتميم عنده هذا اى
من هذا الوصف او القول والمبادية بالجر على انها اضافة خاتمة قوله الامر كله هذا العموم
من حذف مفعول مالك مع الاحتراز عن الترجيح بلا مرجح وقوله فى العاقبة بيان يوم الدين
وفيه اشارة الى ان اليوم مع اجرايه مجرى المفعول به توسعا باق على ظرفيته بحسب المعنى وان يوم
الحشر تفسير لقوله فى العاقبة واللام فى الثواب متعلقة بالحشر وفى قوله يوجب عليك
الاقبال التفات من الغيبة الى الخطاب كما فى الآية بعينه اذ الظاهر ان يقال يوجب
عليه قوله ما تصورت اى ما تصورته من انك تجد من نفسك محركا للاقبال يتقوى
شيا فشيا الى حد الايجاب فيستطيع بالنصب عطف على لا تصير فلا ينطبق عطف
على ان لا يقول وفاعله ضمير القراه قال وليس ابن حجر بعد ما بين النكتة الخاصة
فى الفاتحة واحدى التنزيل شىء من اللطايف المختصة فى الغايات اسات امرا
القيس وذكرها هنا لقيه وتسميته تنبيها على انه كان من الملوك فان تلك اللطايف
منه على ذلك وحجر بضم الحاء المهملة وسكون الجيم من مشاهير الملوك العرب من قبيله
كنده وسعد صحيح وفيه مستتر راجع الى ابن حجر وان يكون متعلق سعيد على تقدير من
ان يكون او بدل اشتمال من فاعله المستتر وهو المشهور له حال من فاعل سعيد وفايدتها
تعليل اسفا البعد ولحاير الجامع كان عادتهم فى تسابق الفرسان ان تركز قصبة فى
اخر الميدان فمن احدها عد سابقا وكان له الفضل والتقدم ثم صار احراز قصبات السبق
عبارة عن التقدم والكمال فيه والدرك بفتح الراء وسكونها بمعنى الادراك والمقتلد

المقتطع من الفلذة وهي القطعة والاناسي جمع انسان العين والنكتة اللطيفة الموقرة
في القلب من النكت وهو الاثر في الارض بنحو قضيب اي الاحد المحتار امرا من مختارات الثلث
وفي اقسامه متعلق بالمحصل واذا التفت ظرف لسعد وقد كتبت في نسخة مصححة الف
اذا نظرا لان المعنى على المضي وكان بمكنه حال من فاعل النعت بتقدير قد والمسلم
لسداد الله الاستبعاد افراد الضمير وجمعه في شيء واحد في سب وبات لنا وكذا الحال
في بت على الخطاب وبات لكم في الوجه الاخر وحين ظرف لمكن او لمجموع
فعله تهويل الخطب جعله هائلا اي عظيما مخوفا منه واستطاعة وجدانه قطعا
اي سبيعا سهلا والبنا متعلق بالتهويل او حال من الخطب واللام في للواقع ان الحادث
الذي وقع متعلقة بالبنا يقال فيه اي كسره وفت في عضده على طريقة يخرج في عراقيبها
كناية عن قل شوكته وتوهين امره وقد بالغ حيث وصف الحادث بالجائح والجميع بالتجاح
مجمعه اي اجتمعه والحادثة التي اخبر عنها بالعب والاحراق وحاصل تقدير الكلام في ليس
ان حي سعد اذا التفت ملك الالتفات مع امكان ان لا يلتفت اصلا او يلتفت التفاتا
واحدا او ان يكون فعل ذلك المذكور من الالتفاتات حين قصد تهويل الخطب بينهما
وقد ذكر للالتفاتة الاولى اربع نكت وللثانية ثلثا وللثالث واحدة وجمع بين النكتتين
من نكت الاولى لان مالها التسلية عن كشف الغم والفرق بان الاولى اعتبر فيهما كون
السلي ملكا ولم يعتبر ذلك في الثانية وبان اقامة النفس مقام المصاب مبنية
على صفة الملك في الثانية دون الاولى قوله فاقامها اي النفس واجرى خاطبه
ذلك المصاب تسلية اي لتحصل له بعض التسلي بسبب تحجج من هذا الملك له وتجربه
عليه واللام لعطاء متعلقة بابدت وضمير استشعارها للنفس يقال استشعر خوفا
اذا اضمر في قلبه والكمد الحزن المكتوم والارتماض الاحتراق من الحزن والصبر القلق
والاضطراب من الغم وضمير لا تعلقه ولا تصحه في موضع المصدر اي لا تعلق ذلك التعلق
ولا تصحه ذلك التصحح وكان من حقها حال من ضمير ابدت وفعل الملوك نصب على انه مصدر
لان تلبث وتتم وكذا حق ما كانه قيل فيجري في الثبات والصبر جريا على سننها
والضمير للنفس لا للملوك وعند ظرف لان تمس والنوايب المصائب البوارق
جمع بارقة وهي سحابة ذات برق تحتمل لم يفعل ان النفس التجلد والتصبر المعنى فسلكه
حين لم يفعل والفا للسببية لان التشكيك متفرع مما تقدم وسلبا حال من الحسن فانه لكانه
انه من المستنزع اقامها قوله في النعامة الثاني عطف على قوله وفي النعامة الاولى ولا شك ان يحزن

لان الفا دخلت في الحقيقة ... فلما قدم ظرفه كان الفا معه صح

هذه الجملة صفة ... وكان جواب اذا

السلي

للسلي اذا كان لخرن صدق لا يتفاوت بحصول المصاب وعينيه كان اقوى في التسلية قوله حاطه بك اى في تطاول ليلك ادلم احاطك اى في باب فغنه نصعه الغيبة على ان المصاب لو كان غايبا لم يشعر بجزعه عليه قوله على ان جميع ذلك اى جميع ماذكر من تطاول الليل وانتفاء الرقاد وتفاقم الشرة بالليل انما كان بعد خصه اى لاجل امر خصه ولم يتجاوزه الى غيره يريد انه نبه في المقام الثالث على ان تلك الشدايد كان لامر ورد عليه فيكون هو مبتلى بتلك الشدايد ويراد بذلك الخطاب والغايب المذكورين اولا ولولا التفات الثالث لجاز ان يراد بهما غيره فيكون تلك الشدايد لامر ورد على غيره لا عليه وقد يقال حصر مجى النبأ في المتكلم يفهم بمعونة المقام ويحوي الكلام وان لم يكن في اللفظ ما يدل على الحصر ابدا اى اهلكه حامل مالدا اى منحصرا هالكا واللام في لمقتضى الحال صلة فطن بالفتح يقال فطنت للشى وفطنه ومن الحكايات للمقتضى هنا و لجت وهو ان حاصل هذه النكتة ان قوله تطاول ليلك صدر عنه لا عن قصد فطانة بمنزلة كلام السكران فلا يكون الخطاب اى فيه من جهات حسن الكلام ولا يقصد به ايضا التنبيه على ما ذكر وغاية ما يتكلف لذلك ان يقال لم يرد انه نبه على ان ذلك النبأ جعله لذلك على ما يتبادر من العبارة فانه غير معقول بل اراد انه نبه على ان ذلك النبأ لشدته وفظاعته بحيث اذا ورد على انسان سلب عنه فطنته لمقتضى الحال وجعله بحيث يجري على لسانه ما كان الفه ولا شك ان التنبيه على هذا المعنى من كمال فطنته للحال التي هو ورد اليها وفطنته لمقتضاه الذي هو الخطاب وكذا اذا ابتدأ بقوله والانسان اذا وجه اى اصابه وعلله ما جاء لا يكرهه ان الانسان اذا ابتلى بمثل هذه الحالة لا يسلم كلامه من امثال ما ذكر لان الشاعر لم يسوح عقله وكمال فطانته في هذا المقام ونبه على مقتضاه قوله وما وجد حرامه وبعد الصدمة طرف لم يقدم عليه توسعا وحين افاق بدل من بعد وسبانصب على المصدر اى افاقه ما وجده كما قال في ضمير افاق قوله غالطه ذلك اى عدم حسنها وتصيرها قايلا له اى المستحق للعقاب في الظرف اعني في حين معمول ولى فاما ان يجعل الفا داخله على ولى تقديره اى ولى حين سكت واما ان يجعل الظرف بمنزلة شرط جوابه ولى والمجموع جواب لما وعلى التقديرين يتجه ان المتعارف في جواب لما هو الفعل الماضي لفظا او معنى بدون الفا وفي سكب مبالغة لانه جعل المصيب الحامل على فعل كالامر به والمعوى عليه فعبر عن سكوته بالسكوت وتذكير ضمير عنها اوله ونظير ثانيه ما قد وجد في بعض النسخ المعتبرة حاطبك او لم احاطبك مقبلا

بكسر الكاف والرويه الكلام مع النفس حصا قوله وانما ذكرت لك ماذكرت من ان يزيد
التمثيل باباك معبد كاف لما انا بصدده من الالتفات حذ لخيص مواقعه بلطا
معان الا لي ذكرت هذه الاحتمالات الدقيقه في المقامات امري القيس ليعلم انه
لماد الاسهر في البلاغة ولعترف له بها مع ان ذكرها ارشاد للمتعلم الى كيفية
استخراج اللطايف المختصه بالمقامات آخر والبدل جمع مادل وهو البعير الداخل
في السنه التاسعه وهو يشو بانه ويصير في غاية القوة وقوله لا امر انسب من ان يقال
لرجل نظر الى اسم الشاعر ويوهم انه اراد به اسمه ليس بشي والمطاوي جمع مطوى
موضع الطي قوله والمفاصل ابتدا الكلام كالاعتراض وضمير انشاها اللطايف
الاعتبارات مذكر الاشباه بمعنى الامثال بمخيم لها وقيد الضمير لما ذكرت والتانيث
باعتبار المعنى قال واعلم ان لطايف الاعتبارات اراد اللطايف الخواص والاعتبارات
مناسبة في تركيب البلغا والمرفوعه بالنصب صفة اللطايف وهذا الفن
المسند اليه والمطالع جمع مطلع من الطموح وهو ارتفاع النظر والبارحه بالحرصه المطالع
جعل من شان اللطايف لبعدها عن معرفة تفاصيلها وما ينشا منها على ماينبغي كالمواضع
المرتفعة البعيدة واللطايف المستخرجه منها كالامور المرفوعه هناك ليدرك
بالبصر واستخراجها منها كدفع تلك الامور قوله لاامسها اي لا يحقق تلك اللطايف
ولا يعرفها حق معرفتها الا ابا من ثلثه الاول الحد البليغ والسعي الكامل الثاني صدق
الهمة وصغو الرغبة الثالث البصر المعطى والذهن الصافي وانما ذكرها على هذا
الترتيب لانه اعتبر ادرك اللطايف ثم ما يقرب منه اعني السعي ثم ما هو مبتدا السعي
ثم ذكر ما هو الاصل ولو اعتبر الواقع لانعكس الترتيب والاتعا صعالك المرى
وهو مسح الصرع لاخراج الرد الا ستشراف دفع البصر للنظر وبسط الكف فوق
الحاجب كالمستظل من الشمس لما هنالك اي اللطايف التي في تلك المطالع والمطلع
على وزن المفعل بالضم للسباع وذوات الحافر بمنزلة الصرع لذهاب الاطلاف
والمجهود الطافه يعني مالم يستخرج عن طاقتك ماهو الخالص الصافي منها ولم يخلف اي
انت والتفر المبالغه في الفسر واللام فيه متعلقه بالسعي وضمير عنهما لما هنالك في
ذكر عمراك مع لم يطلب تاكيد قوله معهود اي كل حد عهد وصول الناس اليه ووقوفهم
عنده وماداحالهما هو فاعل لم يرين ولم يخلف اعني الخاطب وابراد البلغة بصعك
لتضمين المد معنى الاخذ والبطش الاخذ بقوه والموحي المطلوب والباع قدر مد اليدين

نصعه لاعبا الصح العفيد وبد عند الذاله

مد اليدين وصفه

سل اليدين ووصفه بالبسط لافادة زياده القدرة على الاخذ والحفظ لئلا نزل متعلق سطش
او بما ذا والمرمى موضع الرمي والغرض الهدف والغط قلامة الظفر ومستطر احال
اخرى اى متعنا بنفس معطى والظما عند الطمع واراد باستشعار اللطايف جعلها شعار
وهو ما يلى الجسد من الثياب والمعوان كثير المعونة قوله هذه الطبقة اراد بها علم
البلاغة كانه قال هذه الطبقة التي هي فوق طبقات ساير العلوم والناظر بانوار البصاير
اشارة الى صفا اذهانهم والمخصوصون بالعناية اشارة الى التوفيق والرغبة والمدلون
الى محجته اذا توسل بها اشارة الى السعي والجد فقد ذكر تلك الامور الثلاثة على الترتيب
الواقع والحكمة العلم المشفوع بالعمل وفصل الخطاب تلخيص الكلام بحيث لا يشتبه على
السامع ما اريد به وقد جعل بمعنى المفعول اى المفصول من الخطاب الذي يعينه من
يخاطب او الفاعل اى الفاصل من الخطاب بين الحق والباطل قوله على ان كلام رب
العزة ضير لقولسه علما هذه الطبقة اى هم على ان اعجاز القرآن بالبلاغة وكونه واردا
على اسلوب لا يسبح على كلامه تعالى هو هذا المقرؤ المسطر من الحروف كما هو مذهبه
والطلاق بالضم الحسن والقبول واغرقت بالعين المعجمه والدال المهمله اى صارت كثيرة
الماء شبه القرآن بشجرة طيبة استحكم اصولها بالكرم الماء والمرت فروعها في السماء
في آخر الاستدلال لعل عن ارباب السليقة في وصف القرآن ان له لحلاوة وان عليه
لطلاوة وان اسفله لمعرق وان اعلاه لمثمر وانه يعلو ولا يعلا وما هو بكلام البشر والبناء
في اساليب ممزوجة الاساليب والمراد بها الطرق المذكورة في فن المسند اليه مما
على مقتضى الظاهر وعلى خلافه والحصر فيهما لما اشرنا اليه من رد العرف واحواتنا
لا العدم طرق الاسناد والمسند وغيرهما قال الفن الثالث للوجه الذي علمت
الوجه الذي علمت لمان لا يعرف التصحيح لمقتضيات الاحوال في ابراد المسند اليه على
تلك الصور المتنافيه والكيفيات المختلفة هو ان مدار حسن الكلام على انطباق تركيبه
باعتبار مجموعه واجراؤه على مقتضى الحال فلا بد من معرفة مقتضيات الاحوال في
باب المسند اليه ليبنى الحال في معرضها وهذا نفسه يعلم ان لا بد من معرفة مقتضيات
الاحوال في باب المسند ايضا بموزعه لذلك فقوله للوجه متعلق بعلم ولعله لم يكرر
لبعد العهد جرى مجرى البدل من قوله للوجه على طريقة توكيد مررت بزيد وكك
ان جعله للوجه معمولا لما يفسره يعلم له وانما قال ايضا نظرا الى انه وصف الوجه
بانه علم له شي اخر والعايد الى الموصول محذوف اى علمت له والاوادى جمع اذى وهو

الموج جعل نكره لجرالكثرة واشتماله على امور بعضه ودون في موضع الحال اى الذى
خص ببلاطم امواج نكره متجا فيه اذ في ذلك ابنا جنسه المشاركين له في اصل فكره
كماله انه ثانى مفعولى المستودع واولهما المستتر الراجع الى الموصول يقال استودعته
الشىء اذا اطلعت من يكون وديعه عنده وكانه اشار لجعله وديعه الى وجوب محافظته
وكونه محص توفيق والتفات بورد الكتاب العلامى كانه سفت الاشيا فيصل
الى حقايقها والحديث الصادق الظن في الامر كانه حدثت بها قوله فلا يحجب عطف
على الصلة اى الذى حدث فلا يحجب كقوله تعالى واقرضوا الله واراد بدايع النكت
غرايب خواص التراكيب وبمكانها مواضعها التى احتجب فيها وبلطايف السحر البيان
وجوه الدلالات اللطيفه المشتمله للقلوب المسخره من معادنها اى مواضعها المقصود
بها فقد اشار الى اعلى البلاغه وقوله المستطلع اشارة الى اعلاها اعنى ادراك اعجاز
القرآن على الوجه الذى ادركه ارباب البلاغه السليقية يقال استطلعت راية طلبت
الاطلاع عليه والطلع بالكسر الاسم من الاطلاع وبالاضافة الى الاعجاز التنزيل صار عبارة
من الاطلاع قوله لزمام الحكم اى الحكمه بكونه معجزا وكفى مصدر كافاته اذا قابلته ضرب
نظره وهو هاهنا نصب على الحال بمعنى المكافى والتحديد اسم مفعول من تحديته اذا بارزته
في فعل على سبيل الغلبة قوله فهو اى طلع الاعجاز بمعنى الاطلاع عليه هو البطل اى المطلع
من فن البلاغة وما يتعلق به قوله ان لابد مفعول علمت وان مخففه وضمير الشان
محذوف وقوله لمقتضيات الاحوال في ايراد بفتح الصاد مع كلمة في هو الموافق لما مر في
صدر باب المسند اليه وفي بعض النسخ بكسرها ونصب ايراد على انه مفعول لاسم الفاعل
وهذا انسب بقوله عن الاحوال المقتضية لانواع التفاوت في المسند لا يقال لكنه جاز
نصبه للمفعول به ولا اعتماد لانا نقول هو في المعنى معتمد على الموصوف لان الاضافة
بيانية مكانه قيل لاحوال مقتضيه ايراد المسند اليه ولا شك ان يصح المقتضيات مستلزم
بصيغ المقتضات وبالعكس فكل واحد من النسختين ملايم ما تقدم وما تاخر اما صحة
واما معنى قوله دون افراده وفي كونه جملة معطوفان على قوله في المسند اى لانواع التفاوت
في افراده وفي كونه جملة قدم الفعل لانه الاصل في المسند ومثل بالماضي والحال والاستقبال دون
الامر لان الكلام في الخبر وقدم في الاسم المنكر لانه الاصل مقيسا الى المعرف واشار بقوله
من جملة المعرفات الى انه لابد لخصوصية كل منها من حال تقتضيها وقوله مقيدا صفة فعلا
وما عطف عليه والعدد لكل واحد منها الا وفي كونه موخرا عطفا على كونه مترو كما قدم تا خير